جامعـة محمـد خيضـر– بسكرة.
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.
قسم التاريخ.

محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1939.

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم انسانية
– السداسي الأول–

إعداد : د . جازية بكرادة

الموسم الجامعي:2021-2022.

مقدمــة.

أصبحت الجزائر إيالة العثمانية منذ سنة 1518، واستطاعت فرض سيطرتها على حوض البحر المتوسط، وردّ الهجمات الأوروبية على بلدان شمال افريقيا، حيث مثلت شوكة في حلق البلدان الأوروبية، يدفعون إليها الإتاوات للمرور في البحر المتوسط للوصول إلى مستعمراتهم في آسيا، مما زاد في غضب الأوروبيين خاصة فرنسا وبريطانيا اللتان كانتا تريدان التوسع في افريقيا، ولهذا خططت فرنسا لاحتلال الجزائر، ونجحت في ذلك سنة 1830، فما كان من الجزائريين إلا أن هبّوا للدفاع عن وطنهم، فظهرت المقاومات الشعبية التي استمرت إلى غاية بداية القرن العشرين، أين تيقن الجزائريون عقم هذا النضال فاستبدلوه بالنضال السياسي، إذ قاموا بتأسيس الأحزاب السياسية بمختلف توجهاتها، وطالبوا الإدارة الفرنسية –التي كانت قد طبقت سياسة مهينة ومستبدة ضد الجزائريين لإحكام السيطرة عليهم– بإلغاء القوانين الجائرة وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية.

من الأهداف التي دفعتني لاختيار هذا المقياس هو ايصال المعلومات التي تتعلق بتاريخ الجزائر المعاصر لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، حتى يطّلعوا على تاريخ بلادهم من دخول الاستعمار الفرنسي سنة 1830 وإلى غاية 1939، ويتزودون بها حتى ولو لم يتم اختيارهم فيما بعد لهذا التخصص.

يحتوي مقياس "تاريخ الجزائر المعاصر" على ستة عشر محورا موزّعة على أربعة عشر أسبوعا في السداسي الأول، ولهذا توجَّب علينا دمج محورين في محاضرة واحدة حتى يصبح عدد المحاضرات يساوي عدد الأسابيع المدرّسة، وهكذا تمّ دمج محور نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري في محاضرة واحدة بسبب أنّ هذين الحزبين ينتميان إلى التيار الاستقلالي الذي تزعّمه مصالي الحاج، كما قمنا بدمج محور مشروع بلوم فيوليت مع محور المؤتمر الإسلامي بحكم أن هذا الأخير انعكاس لمشروع بلوم فيوليت.

ولتغطية محاور المقياس اطلعنا على مجموعة هامة من المصادر والمراجع، لا يسع المجال لإحصائها كلها، ونكتفي بذكر أهم المصادر؛ مثل حمدان بن عثمان خوجة، وكتابه المرآة، وكذا محمد بن الأمير عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر.

أما المراجع، فنذكر بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر الجزء الأول، وكذا عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي من البداية إلى غاية الاستقلال، إضافة إلى كتب أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية الجزء الأول والثاني، وكذا كتابة خلاصة تاريخ الجزائر. كما رجعنا الى كتاب أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر: عوامل انهياره 1800–1830، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011.

إضافة إلى الرسائل الجامعية المتمثلة في: ابن الشيخ الحكيم، دور الأمير خالد في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912–1926، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2002، وصالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830–1930، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ والآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة،2014.

أما المقالات، فقد أخذنا من مقال أكرم بوجمعة، أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل،(ع،28) أوت2015.

لا يخلو أي بحث علمي عن الصعوبات، ومن الصعوبات التي صادفتني هي طول الفترة المدروسة 1830-1939، أضف إلى ذلك أن جائحة كورونا اضطرت بالإدارة إلى تقليص الحجم الساعي للمقياس.

المحاضرة الأولى: الوضع العام في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي.

عاش المغرب الأوسط في أوائل القرن السادس عشر(16) صراعات بين أفراد الأسرة الحاكمة على كرسي الحكم، هذا ما أدى إلى عدم الاستقرار الأمني به، وبالتالي إضعافه، وجعله فريسة سهلة لأعدائه، بتكالب الدول المسيحية الأوروبية ضده، خاصة لعلمها بافتقاره للأسلحة[1]، فهاجمت إسبانيا بعض سواحل المغرب الأوسط واحتلتها (المرسى الكبير سنة 1505، وبجاية وعنابة سنة1510...) [2]، فما كان من الجزائريين إلا الاستنجاد بالإخوة بربروس عروج، وأخيه خير الدين وإسحاق المتواجدين في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط[3]، فلبى الإخوة نداءهم ابتداء من سنة 1512م، فحرروا بجاية وجيجل، والجزائر العاصمة سنة1516[4]، لتصبح الجزائر إيالة عثمانية ابتداء من سنة 1518م، بعد أن عُيّن خير الدين في عام الموالي حاكما لها وأطلق عليه اسم البيلرباي[5].

عانت الجزائر طوال فترة الحكم العثماني صراعا بين القوى السياسية والعسكرية، خاصة التي وضعت لتقوية دعائم السلطة العثمانية واستمرارها في الجزائر، وهذا ما أوجد أربعة أنظمة تعاقبت على السلطة فيها، كان آخرها نظام الدايات.[6]

عاشت الجزائر أوضاعا سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية وعسكرية مختلفة قبيل الغزو الفرنسي، فهل كانت هذه الأوضاع سببا من أسباب الغزو الفرنسي لها ومن ثمّ إلى احتلال كل أراضيها؟

1-الأوضاع السياسية والإدارية:

يعدّ عصر الدايات من أطول فترات الحكم العثماني بالجزائر(1671-1830)، فالداي كان يُنتخب من طرف الديوان مدى الحياة، وكانت له صلاحيات عدة.

تمتعت الجزائر في هذه الفترة بالاستقلال عن الدولة العثمانية[7]، حيث أصبحت تبرم الاتفاقيات مع الدول دون الرجوع إلى الدولة العثمانية، وبذلك أصبحت العلاقة بينهما علاقة دينية أساسها الانتماء الروحي لهذه الدولة باعتبارها تمثل الخلافة

---

[1]- شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية: تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من الفتح الاسلامي إلى سنة 1830، تر: محمد مزالي والبشير بن سلامة، ج2، ط2، دار التونسية للنشر، تونس،1983، ص321، وينظر أيضا إلى: صالح عباد، الجزائر خلال العهد التركي (1514-1830)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 09، وينظر كذلك إلى: يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 08.

[2]- صالح عباد، المرجع السابق، ص ص 27-28 وص ص 41-43، وينظر أيضا إلى: نجيب دكاني، الاحتلال الإسباني للسواحل الجزائرية وردود الفعل الجزائرية خلال القرن 10هـ/16م، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر،2002 ، ص31

[3]-(مؤلف مجهول)، غزوات عروج وخير الدين، تر: نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية، الجزائر،1934،ص ص06-12، وينظر أيضا إلى: مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث،ج 3، وزارة الثقافة، دار الكتاب، 2014،ص35

[4]- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص ص 326-328، وينظر أيضا إلى: صالح عباد، المرجع السابق، ص ص44-47.

[5]- أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر: عوامل انهياره 1800-1830، دار الكتاب العربي، الجزائر،2011، ص12.

[6]- خليدة بليدي، الحملة الفرنسية على مصر والجزائر 1798-1830: دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر: تخصص العلاقات بين المشرق والمغرب في العصور الحديثة والمعاصرة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2012، ص24.

[7]- خليدة بليدي، المرجع السابق، ص 24-25

الإسلامية، مع الإبقاء على إرسال الهدايا للسلاطين، ودفع الجزية السنوية، والمشاركة في الحروب إلى جانب أسطولها كلما دعت الحاجة إلى ذلك[1].

تميزت الفترة الممتدة ما بين 1790-1830 بعدم استقرار نظام الحكم وفساده، وانتشار الفوضى في القطاعات المختلفة للبلاد، ومنها قطاع الحكم نفسه، بحيث تولى خلال هذه الفترة ثماني دايات، اغتيل منهم ستة، كما شهدت نفس الفترة عدة اضطرابات داخلية، تمثلت في ثورة بعض القبائل والطرق الصوفية على نظام الحكم.[2]

وترجع أسباب هذا كله إلى جنود الانكشارية الذين تمكّنوا من السيطرة على كل المجالات الحساسة في الدولة، بل وارتكبوا الفظائع والمظالم ضد الجزائريين[3]، وأصبح هؤلاء الجنود يسيرون البلاد حسب أهوائهم، وبهذا أضحى الداي رمزا يحكم صوريا، وغالبا ما كان هؤلاء الجنود يقومون بالتصفية الجسدية للداي ومصادرة أملاكه.[4]

ومن أجل الإبقاء على مصالحهم، أصبح جنود الانكشارية ينصّبون حكاما ضعافا، لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم، مما فسح المجال للفوضى والفساد في البلاد، بل وكانوا يغتالون بعضهم، وخير مثال على هذا، هو اغتيال الداي مصطفى سنة1805، بسبب تعاطفه مع التجار اليهود، وفسح المجال أمامهم للتدخل في شؤون البلاد، ونفس المصير لقيه الداي أحمد خوجة [5].

وترتّب عن تغيير الداي تغييرا كاملا لإطارات في الدولة، وهذا ما جعل الهمّ الوحيد لهؤلاء الموظفين والإطارات هو كيفية جمع الثروة على حساب المصلحة العامة، لمعرفتهم أنهم لن يبقوا في مناصبهم هذه لفترة طويلة، وعندما تكثر شكاوي الجزائريين ضد أحد البايات، كان يتم نقله إلى مناطق أخرى عوض عزله، وهذا ما حدث مع الباي عثمان الذي كان بايا على بايلك الغرب عام 1798، فرغم تصرفاته الطائشة، عيّن مرة أخرى على بايلك الشرق عام 1804 [6].

في المقابل، كان بعض القادة والموظفين الذين يستحقّون التشجيع، نظرا لجدّيتهم وتفانيهم في العمل وإخلاصهم للدولة، يعزلون أو يقتلون، وهذا ما حدث لمحمد بحي آغا الذي كان قائدا بارعا في عهد الداي حسين (1818-1830)، والذي راح ضحية مؤامرة حاكها ضده أعدائه، مما جعل الداي يضطر إلى إصدار أمر بقتله.[7]

رغم كل هذا الفساد السياسي، فإنه لم يكن ليمنع من وجود شخصيات نزيهة ومخلصة تولت منصب الداي، وأظهرت كفاءة عالية وقدرة قوية في تسيير أمور البلاد كالداي "علي خوجة" الذي حكم الجزائر في فترة لم تتجاوز ستة

---

[1]-خليدة بليدي، المرجع السابق، ص 25-26.

[2]- عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1962، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2016، ص20

[3]- عمار هلال، المرجع نفسه، ص ص20-21، و ينظر أيضا إلى: أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص28-29.

[4]- خليدة بليدي، المرجع السابق، ص 25-26.

[5]- عمار هلال، المرجع السابق، ص ص21-22.

[6]- عمار هلال، المرجع نفسه، ص22، وينظر أيضا إلى: محمد دلباز، الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية في الجزائر في أواخر العهد العثماني على ضوء دفتر التشريفات: ترجمة وتعليق، رسالة مقدمة لنيل شهادة أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015، ص ص58-59.

[7]- محمد دلباز، المرجع انفسه، ص59.

أشهر(1817-1818)، ومع هذا عرف سبب الفساد، المتمثل في الجنود الانكشارية، فحاول الاصلاح وذلك بالتخلص منهم، فقتل منهم خلقا كثيرا ونفى بعضهم، واستبدلهم بالأهالي الجزائريين وكذا الكراغلة الذين كانوا من المغضوب عليهم.
وكاد ينجح في سياسته هذه، إلا أنّ الموت قد حال دون ذلك، إذ أصيب بمرض الطاعون الذي ضرب الجزائر، ونظرا لإخلاصه للبلاد وضمانا لاستمرارية هذه السياسة، اختار الحسين باشا خليفة له.[1]

كانت الجزائر في أواخر العهد العثماني،مقسمة إلى ثلاث بايلكات: بايلك الغرب ترأسه الباي حسين بن موسى، وبايلك الشرق بقيادة الحاج أحمد باي، وبايلك التيطري الذي كان يحكمه الباي مصطفى بومرزاق، وكان على رأس السلطة الحاكمة الداي حسين، الذي لم تكن تربطه بأهل البلاد سوى المصالح المادية، التي تجعله يستمر في الحكم.
كان الجهاز الإداري في الجزائر غير مؤهل للحكم سنة 1830، فالداي حسين كان في الستين (60) من عمره، وكان أقرب إلى الجهل منه إلى العلم، وكانت مؤهلاته تقتصر على تجربته في السلطة، وعلى كونه وصل إلى رتبة خزناجي عند سلفه. كان يعيش تحت التهديد ومعزولا في قصره لا يكاد يخرج منه إلا للصلاة أو لحضور جلسة الديوان الصغير(الحكومة).
كانت الحكومة والديوان مؤلفين من غرباء، وقد سمّى البعض النظام الجزائري عندئذ نظاما جمهوريا عسكريا، وقد سماه البعض الآخر نظام الأقلية المستبدة[2].

وخلاصة لما سبق فإن النظام الجزائري عشية الاحتلال، كان لا يراعى إلا مصالحه الخاصة، وكان الشعب أو الرعية في حالة تغيب مقصود.
كان قادة البايلكات غرباء هم أيضا عن المجتمع الجزائري، لا يشاركون الجزائريين عاداتهم ولغتهم، بل واتّسموا بالعزلة عن سكان أقاليمهم ومستبدين وظالمين لهم، مما ولد علاقة متوترة وسيئة بينهم وبين الرعية، يسودها الظلم، فمثلا باي وهران لم يكن مهتما بشؤون الإدارة، وكان أميا، ولم يكن له أي اعتبار عند الأهالي، علاقته بهم علاقة متوترة، هذا ما جعلهم لا يلبون نداء الجهاد عند الغزو الفرنسي، مما أدى به إلى الاستسلام للفرنسيين وتسليمهم وهران والمرسى الكبير، وكان مصيره النفي[3]

2-الجانب الاقتصادي والمالي:

تعتبر الدولة العثمانية دولة عسكرية، وبما أنّ تواجدها في الجزائر كان بدافع حماية السواحل من الهجمات الأوروبية، فإن اهتمامها كان منصبا على الجانب العسكري، هذا ما أثّر سلبا على الجانب الاقتصادي والمالي، فالحكام العثمانيين لم يهتموا بتطوير البنية التحتية لإيالة الجزائر[4].

---

[1]-عمار هلال، المرجع السابق،ص23، وينظر أيضا إلى: محمد داباز، المرجع السابق،ص60.

[2]- أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر: المقاومة والتحرير1830-1962،ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص ص05-20

[3]- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه.

[4]- محمد مقصودة، الكراغلة والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني 1519-1830، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2014،ص41.

كانت خزينة إيالة الجزائر ترتكز أساسا على عوائد الغنائم البحرية وعلى الضرائب، ولكن وبداية من القرن 18م، تراجعت مداخيل الدولة من الغنائم والاتاوات بسبب الغاء القرصنة[1]، مما أثر سلبا على الوضع الاقتصادي، وجعل خزينة الدولة شبه فارغة، ولم يستطع الداي حتى من تسديد رواتب الجنود. وحتى لا يتم اغتياله من قبل الجنود الانكشاريين قام برفع قيمة الضرائب المقررة على الجزائريين، وكذا قصد تعويض الخسائر، هذا ما نتج عنه اتّساع الهوة بين الحاكم والمحكوم، وعجَّل في انهيار الحكم ونبذه من قبل الجزائريين.

وعن سياسة جباية الضرائب الجائرة يقول أحدهم:" في القرن 18 وأوائل القرن19 انهارت الحالة الاقتصادية، ففرضت الضرائب، أثقلت عاتق الشعب، وكان الجُباة من الجنود المأجورين، الذين كانوا يستعملون العنف في جباية الضرائب".[2]

أحدث استعمال العنف في حملات جباية الضرائب آثارا سيئة وخسائر جمة، فمثلا كانت الحملة التي قادها محمد الكبير مكوّنة من خمسة عشر(15) ألف رجل تركي جنوب معسكر، وخلالها تمّ معاقبة 14 أو15 دوارا، وتمّ الحصول على غنيمة مكونة من ألف رأس من الأغنام والماعز، و500جمل، و633 بغلا و720 بقرة وثورا، كما تمّ أسر تسعة وخمسين(59) شخصا معظمهم من النساء، وقد تمّ بيع الغنائم وتوزيع الباقي على الجنود وقبائل المخزن[3].

كانت الضرائب تفرض خاصة على الفلاحين، ولكن هذا الإجراء أثَّر سلباً على نشاط المزارعين، الذين وتحت الضغط الضريبي أصبحوا يتخلون عن أراضيهم الزراعية، وينسحبون إلى الجبال والصحاري، فارين من جُباة الضرائب. هذا، وأثَّر هذا الوضع بدوره على الحياة العامة للمجتمع، حيث أدى إلى انتشار الفقر في أراضي كانت من أغنى وأخصب الأراضي، فأصبحت مهجورة جرداء.[4]

كانت أخصب الأراضي ملكا لأفراد الطائفة التركية وجماعة الكراغلة والحضر الميسورين، كحمدان خوجة[5]،الذي كتب عن نفسه في كتابه إذ قال: "إنني أحد المالكين في متيجة، وأزرع سنويا في هذا السهل ولحسابي الخاص، حوالي مائة وستون(160) حمولة، وألفين ومائتين وعشرين(2220) من الشعير."[6]

إن الصناعة الوحيدة التي أولتها الدولة عناية بها هي صناعة السفن للأغراض الحربية، وما يلاحظ عن الصناعة في أواخر العهد العثماني، أنها احتفظت بطابعها التقليدي، وبما أنها كانت تعتمد على الانتاج الزراعي والحيواني بشكل أساسي، فتدهوُر الزراعة أثر على الصناعة بشكل مباشر، إذ جعل الصّناع يعانون من صعوبة الحصول على المواد الأولية،

---

[1]- محمد مقصودة، المرجع السابق، ص46.

[2]- عمار هلال، المرجع السابق، ص24.

[3]- محمد دلباز، المرجع السابق، ص ص78-79.

[4]- محمد مقصودة، المرجع السابق، ص46.

[5]- حمدان خوجة: هو رجل كرغلي، من أعيان مدينة الجزائر، حافظ للقرآن الكريم، وأكمل تعليمه الابتدائي والثانوي والعالي، وهكذا كان حمدان ذو ثقافة واسعة، زار العديد من البلدان الاوروبية بحكم مصالحه التجارية، ونتيجة لهذا صار يهتم بالقضايا الأوروبية، وليقطع صلته بهم حتى بعد الاحتلال حارب الفرنسيين سياسيا، ألف كتابه المرآة، نفي باريس ومن ثم إلى القسطنطينية.(للمزيد ينظر إلى: حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري،ط2،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982، ص ص11-43).

[6]- محمد مقصودة، المرجع السابق، ص46

ويدفعون مبالغ ضخمة للحصول عليها نظرا لندرتها، ناهيك على الضرائب التي أثقلت كاهل الصنّاع، دون أن ننسى عاملا مهما في إضعاف الصناعة وهو استيراد المصنوعات الأجنبية، التي فاقت المصنوعات المحلية وتفوقت عليها[1].

لم يضع الحكام العثمانيون سياسة اقتصادية واضحة ما جعل الفاسيون يهيمنون على التجارة في غرب البلاد ويجنون كل أرباحها، وسيطر التونسيون على التجارة الداخلية والخارجية لبايلك الشرق، واستغلوها لصالحهم[2]. أما التجارة الخارجية فكانت الجزائر تتعامل مع معظم الدول الأوروبية والمشرقية، وتصدر منتجاتها لهذه الدول، وتستورد الأسلحة والذخيرة واللوازم الضرورية لصناعة السفن[3].

3-عسكريا:

كانت الصبغة العسكرية هي الصبغة الغالبة على الوجود العثماني في الجزائر، نظرا لطبيعة الدولة أساسا، وانعكس هذا الوضع على تسيير البلاد من خلال تدخل الجيش في كل مناحي الحياة وعدم التزامه بصلاحياته الأساسية مما أضعف دوره العسكري.

وقد عانت الجزائر من ضعف التسليح وعدم اهتمام العثمانيين بتطوير أسلحتهم وأسطولهم البحري على غرار ما كان عليه حال الأوروبيين خلال القرن18م[4]، إذ بدأ الأسطول البحري الجزائري يتضاءل تدريجيا أواخر القرن 18م، واستمر في التقلص حتى بداية القرن19، إذ عرف الأسطول نوعا من التحسّن، لكن تدهور مرة أخرى، فأصبح يمتلك سوى سبعة عشر(17) سفينة تحمل ثلاثمائة وثمانية وستون(368) مدفعا سنة 1820[5]، ويرجع ذلك إلى فقدان عدة قطع أثناء المعارك البحرية التي خاضها ضد الأساطيل الأوروبية. كما تعرّضت الجزائر ابتداء من منتصف العقد الثاني من القرن الثامن عشر(18م) إلى حملات التي شنها عليها الأسطول الأمريكي عام 1815، والأسطول الانجليزي–الهولندي عام 1816، والحملة الإنجليزية الثانية سنة 1824م، ثم جاءت معركة نافرين التي قسّمت ظهر البعير وقضت عليه نهائيا سنة 1827، إذ تحطّمت معظم سفنه، ولم ينج منها سوى اثنتان(02)[6].

أدى عامل آخر إلى انهيار الأسطول البحري، وهو احتكار عائلتي بوخريص وبوشناق اليهوديتين لتجارة الخشب واستثمار الغابات الجزائرية، هذا ما جعل البحرية الجزائرية تدفع لهم أموالا طائلة لشراء الخشب الذي تصنع به السفن، مما أحدث فجوة في صناعتها، ولم يكن بالإمكان تعويض البواخر الحربية التي توجّهت إلى بحر اليونان في عام 1821 وفي عام 1826[7].

---

[1]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص63.

[2]- عمار هلال، المرجع السابق، ص33.

[3]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص71.

[4]- محمد مقصودة، المرجع السابق، ص41.

[5]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2 منقحة، دار البصائر، الجزائر،2009، ص ص136-137،ينظر أيضا إلى: عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994، ص 492.

[6]- عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، المرجع نفسه، ص335 و ص341، ينظر أيضا إلى: أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص50-51.

[7]- مبارك الميلي، المرجع السابق، مكتبة النهضة...، ص ص320-322.

اضطر الجيش البري هو أيضا لأن يتصدّى إلى الحملات العسكرية الخارجية، التي كانت تشنها كل من تونس والمغرب بهدف التوسع على حساب الأراضي الجزائرية، وكانت آخر حملة لتونس ضد الجزائر في سنة1821، وانتهت بتدخل الدولة العثمانية لإنهاء النزاع، أما الحملات المغربية فقد أخذت شكلا مغايرا مع مطلع القرن19م، تمثل في دعم الطرقيين الدرقاويين[1] الذين ثاروا ضد السياسة العثمانية في الجزائر آنذاك[2].

ولم يكن الدرقاويون بالغرب الجزائري هم الوحيدون الذين ثاروا على السلطة العثمانية بالجزائر بسبب الأوضاع الاقتصادية وفرض الضرائب المرتفعة. بسبب سياسة التهميش التي كان يعيشوها الجزائريين[3]، فقد ثار ابن الأحرش في منطقة الشمال القسنطيني سنة 1804، مدة أربع (04) سنوات[4]، كما ثارت في بايلك الشرق كل من قبائل النمامشة والحنانشة سنة 1828، ورغم أن الباي أحمد أخضعهم لسلطانه، إلا أنهم لم يقبلوا وجود سلطة العثمانيين واستقلوا عن السلطة، وكانوا يحدثون اضطرابات على الحدود الجزائرية – التونسية[5].

أضف إلى ذلك ثورات عمّت منطقة جرجرة خلال الأعوام 1804 و1810 و1823، دون أن ننسى ثورة محمد الكبير التيجاني بعين ماضي(الأغواط) عام 1816، وثورة النمامشة والأوراس عامي 1818 و1823.[6]

4- اجتماعيا وثقافيا:

كان المجتمع الجزائري سنة 1830 مجتمعا ريفيا في أغلبه، فلم تكن المدن تلعب دورا في الضغوط السياسية ولا في المفاوضات، وفي توازن المصالح، فأعيان العاصمة كانوا مهمشين، وكان بعضهم يتعامل في تجارته مع اليهود أو مع الأوروبيين مباشرة.[7]

قسم المجتمع الجزائري في نهاية العهد العثماني تقسيما اجتماعيا ومهنيا، وكان كالتالي:

***الطبقة الأرستقراطية التركية:** هي الفئة المسيطرة على الجزائر نهاية الحكم العثماني، وبذلك تحتل قمة الهرم السكان، لا يتجاوز عددها عشرة آلاف نسمة، كانوا يعيشون من مرتباتهم، الذين يحصلون عليها من خزينة الدولة، أو من إيجار المحلات أو من إيجار البساتين التي يملكونها في المناطق التي يقيمون بها.[8]

---

[1]- للمزيد من المعلومات عن هذه الثورة ينظر إلى: حنيفي هلايلي، الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني كرد فعل على سياسة التهميش، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، (ع، 20)، أفريل 2006، ص ص201-202.

[2]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص40-41.

[3]- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 203.

[4]- صالح العنتري، مجاعات فسنطينة، تحقيق وتقديم: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1974، ص ص 33-34، و ينظر أيضا إلى: جنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص ص199-200.

[5]- ريمة عبداوي، الأعمال المعمارية للداي حسين(1223-1245هـ)/ (1818-1830)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الآثار العثمانية، معهد الآثار، جامعة الجزائر 02، 2012، ص32.

[6]- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 199 و 202.

[7]-أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص ص05-20.

[8]- عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي من البداية وإلى غاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت،1997، ص74، وينظر أيضا إلى: محمد مقصودة، المرجع السابق، ص54.

*جماعة الكراغلة: بلغ عددهم نهاية القرن 18م بمدينة الجزائر حوالي ستة آلاف(6000) نسمة، ورغم أن آبائهم كانوا من أصل تركي، إلا أنهم لم يحصلوا على امتيازات أو شاركوا في الحكم، ولم يكن لهم الحق في الانتساب إلى الجيش أو الحصول على مناصب إدارية، وكانوا يملكون ثروات يستثمرونها في المزارع، ويترفعون عن خدمة الأرض أو القيام بأعمال يدوية[1].

*المهاجرون الأندلسيون: هم من مهاجري الأندلس، وكانت هذه الفئة ذات فاعلية اجتماعية واقتصادية[2]، إذ أظهروا كفاءة ومهارة في الصناعات، كصناعة الأسلحة، البارود، النجارة، الخياطة، وصناعة الخزف...، لم يكن لهم الحق في الالتحاق بالجيش أو تولي مناصب عليا في البلاد.[3]

*أبناء البلد الأصليين: كان معظمهم يشتغلون بالزراعة والتجارة، وتميَّز بنو ميزاب بتواجدهم في الحمامات العمومية والمجازر والمطاحن، أما الزنوج فكانوا يشتغلون كغسّالين وخبازين وخدم.

*فئة اليهود: بالرغم من وجود عدة فئات أجنبية مسيحية، إلا أن اليهود ارتفع شأنهم في الجزائر، لأنهم كانوا يتعاملون مع الداي وقادة الجيش (الرياس)، كما اشتهرت هذه الفئة بعمليات السمسرة،[4] وكان لليهود الحرية في التحاكم إلى قضاتهم الخاصين وحسب قوانينهم الخاصة.[5]

ويمكن تقسيم سكان الأرياف حسب معيار المكانة الاجتماعية وعلاقتهم بالسلطة الحاكمة، فإننا نجد أن هناك أربع فئات وهي:

1- **فئة قبائل المخزن** الموالية للسلطة الحاكمة والمتعاونة معها، وهي نوعان: فلاحية وأخرى محاربة، وكان دورها يتمثل في جمع الضرائب المقررة على الأهالي ومساعدة الجيش في إخماد حركات التمرد والعصيان التي كانت تقوم بها بعض القبائل، وفي المقابل كانت قبائل المخزن تتمتع ببعض الامتيازات كإعفائها من دفع الضرائب التي أقرها الاسلام كالزكاة والعشور.

2-فئة القبائل المكونة من **القبائل المتحالفة مع** السلطة العثمانية، وكانت تمثلها الأسر الإقطاعية الكبيرة، كأسرة المقراني بمجانة وغيرها...، بحيث كانت المجموعات السكانية المتحالفة تتعامل مع البايلك عن طريق شيوخها وزعمائها المحليين، الذين أصبحوا بحكم العادة والعرف يتوارثون حكمها، معتمدين في ذلك على نفوذهم الديني أو كفاءتهم الحربية أو أصالة نسبهم.

3-**الفئة الثالثة**: كانت تتألف من القبائل القاطنة في المناطق الجبلية والصحراوية، وقد سمح لها موقعها الجغرافي بأن تعيش شبه مستقلة عن السلطة الحاكمة.

4- أما الفئة الأخيرة فهي القبائل المقيمة في أراضي الدولة، والتي تعرف **بقبائل الرعية**، فهي تخضع خضوعا تاما للدولة[6].

---

[1]-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص74.

[2]- محمد مقصودة، المرجع السابق، ص 54.

[3]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص74-75.

[4]- عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص75

[5]- مبارك بن محمد الهلالي الميلي، المرجع السابق، ص319.

[6]- محمد مقصودة، المرجع السابق، ص ص56-57.

عانت الجزائر من الكوارث الطبيعية المتوالية، إذ ضرب زلزال مدينة وهران سنة 1790، وعنابة 1815، والجزائر العاصمة سنة1818، ومتيجة عام 1825، أضف إلى الجفاف وزحف الجراد سنة 1814. ترتب عن هذا كله ظهور المجاعات وانتشارها وارتفاع أسعار المواد الغذائية[1]. وقد أحصى معظم المؤرخين عدد السكان بين ثلاثة(03) ملايين وثلاث (03) ملايين ونصف المليون نسمة.[2]

أما الجانب الثقافي فقد كان التعليم مزدهرا نسبيا في أواخر العهد العثماني، وكان يمارس بمختلف مستوياته (الابتدائي والثانوي والعالي)، له مؤسساته وعلمائه وإجازاته، وهذا ما يؤكده روزيت (Roset) بقوله:" إن هؤلاء السكان (أي الجزائر) كانوا أكثر تعلُّما من الشعب الفرنسي، حيث أنَّ كل الرجال تقريبا يعرفون القراءة والكتابة والحساب..."[3].

كان الطفل يذهب إلى الكتَّاب ابتداء من السنّ الخامسة أو السادسة ليتعلم القراءة والكتابة، أما البنت التي تنتمي إلى العائلات الكبرى والعائلات التي لها نفوذ، فكان يجلب لها شيوخا محترمين لتقديم الدروس لها في منزلها، كما حقّ لليهود إقامة مدارسهم الخاصة التي يتعلمون فيها العبرية وتعاليم التوراة.[4]. كما سيطر التصوف والدروشة على الوضع الثقافي، وكذا انتشار البدع وتعدد الطرق الصوفية.[5]

من هذا كله يمكن ان نستنتج ما يلي:

– نجحت الدولة العثمانية بالجزائر في صدّ الغزو الاسباني والبرتغالي، كما تصدَّت للحملات الأوروبية وحمت السواحل الجزائرية، وأجَّلت الاحتلال الفرنسي لمدة ثلاثة قرون.

– ساعدت الأوضاع الداخلية – خاصة العلاقة السيئة التي كانت بين الشعب والحكام العثمانيين– في انجاح الحملة الفرنسية على الجزائر والسيطرة الجيش الفرنسي على قصر الداي.

– بالرغم من أن الدولة العثمانية بالجزائر اتّسمت بالطابع العسكري، إلا أنها كانت بها الحياة العلمية وبزغ فيها عدة علماء في شتى العلوم، وخير دليل على هذا نسبة الأمية التي كانت منخفضة جدا عند الغزو الفرنسي للجزائر.

---

[1]– أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر ويليه محمد بن عثمان باشا داي الجزائر 1766–1791، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2009، ص185 وص ص190–191، ينظر أيضا إلى: أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص61، ينظر أيضا إلى: فلة القشاعي، الصحة والسكان في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي1518–1871، رسالة مقدمة لنيل شهادة أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2004، ص ص90–93.

[2]– محمد مقصودة، المرجع السابق، ص ص 50–53.

[3]– أحمد بن داود، المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم 1920–1954، رسالة مقدمة لنيل شهادة أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ والآثار، جامعة أحمد بن بلة، وهران1، 2017، ص02.

[4]– أحمد بن داود، المرجع نفسه، ص ص 08– 12، وينظر أيضا إلى:مبارك بن محمد الهلالي الميلي، المرجع السابق، مكتبة النهضة...، ص319.

[5]– رشيدة معمر شدري، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات 1671–1830، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ جامعة الجزائر،2006، ص34.

المحاضرة الثانية: الحملة الفرنسية على الجزائر1830.

لم يكن احتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 وليد الصدفة، بل خططت له فرنسا منذ زمن بعيد، ويتفق جلّ المؤرخين الفرنسيين على أنّ اهتمام فرنسا بالجزائر وسعيها لاحتلالها يعود إلى عهد الملك الفرنسي لويس التاسع (1226-1270)، الذي وضع مشروعا آنذاك للقضاء على القرصنة المغاربية، واحتلال مراكزها الأساسية (طرابلس، تونس، الجزائر).

وزاد اهتمام الفرنسيين بالجزائر عندما منحهم السلطان العثماني سليم الأول في اطار الامتيازات الأوروبية حق اصطياد المرجان في السواحل الشرقية واقامة مراكز تجارية هناك، ولهذا أسرعت فرنسا لإبرام اتفاقيات مع الجزائر للحفاظ على مراكز نفوذها، ولكن الملاحظ أنّ العلاقة بين البلدين كانت تشهد توترا من حين إلى آخر، بسبب لجوء فرنسا إلى استعمال القوة وشنّ حملات عسكرية على الجزائر لإرغامها على الخضوع لها، ولكن دون جدوى نظرا لتفوق الجزائر عسكريا.

اذن، فكرة احتلال فرنسا للجزائر كان عن سابق اصرار وترصد، وما يؤكد هذا الكلام هو إعداد فرنسا عدة مشاريع احتلالية، وضعت لإزاحة العقبة التي كانت تعترضها(ألا وهي الجزائر)، من أجل تحقيق مشروعها الكبير والمتمثل في السيطرة ليس على شمال افريقيا فقط، بل لاحتلال افريقيا عامة، وهذا في وقت اشتدّ التنافس الاستعماري الأوربي الحديث[1].

1-دوافع الحملة:

لم تتجسّد كل هذه المشاريع على أرض الواقع، ولهذا قرر مجلس الوزراء الفرنسي في يوم 30 جانفي1830 القيام بحملة عسكرية لاحتلال الجزائر، واخضاعها للإدارة الفرنسية، وفي الشهر الموالي أي بالضبط في 07-02-1830 وافق الملك شارل العاشر على مشروع احتلال الجزائر عسكريا وما سيترتب عليه من نتائج.[2]

كما لجأ بولينياك إلى استمالة الدول الأوروبية إلى جانبه، فأرسل إليهم منشورا في 12 ماي من نفس السنة، أوضح فيه أهداف الحملة المتمثلة في الاقتصاص من الداي وإجباره عن الكفّ عن أعمال القرصنة واسترقاق الرعايا الأوروبيين، والاقلاع عن فرض الإتاوات والغرامات المجحفة[3].

وقبل التطرّق إلى الحملة ونتائجها على الجزائر، توجَّب علينا الوقوف عند الأسباب التي دفعت بفرنسا إلى الاصرار على احتلال الجزائر والسيطرة عليها، وقد تعدّدت هذه الأسباب من أسباب سياسية واقتصادية وعسكرية ودينية، ويمكن ذكرها فيما يلي:

---

[1]-عمار هلال، المرجع السابق، ص36.

[2]- عمار هلال، المرجع نفسه، ص43.

[3]- القومندان جورج داون، مشروع حملة محمد علي على الجزائر (1830-1889): وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، تر: عثمان مصطفى عثمان، مراجعة: عبد الرؤوف أحمد عمرو، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص 30.

أ– السياسية:

كانت فرنسا تعاني من مشاكل سياسية، تمثّلت في النزاع الحاد الذي نشب بين السلطة الحاكمة والليبراليين، ولحل المشكل سارع الملك إلى حلّ مجلس النواب الذي كان يسيطر عليه الليبراليون، وأمر بتنظيم انتخابات جديدة، كما حاول توجيه شعبه إلى خارج حدود بلاده، وهذا بخوض حملة عسكرية ضد الجزائر التي اعتبرها مقرا للقرصنة، وبهذا يكون قد كسّر شوكتها في البحر المتوسط، وانتصار لملكه واسترجاع مكانة آل البربون، التي فقدتها بهزيمة واترلو سنة 1815[1].

إنّ ما كان يميّز هذه الفترة هو التنافس التقليدي بين فرنسا وبريطانيا على مناطق النفوذ في العالم، وبشكل خاص في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وما زاد من اهتمام فرنسا بسواحل الشمال الإفريقي هو سيطرة بريطانيا على مضيق جبل طارق، إذ أحسّت فرنسا بخطر يهدّد مصالحها في المنطقة، ولذلك اعتبرت هذه الأخيرة الاستيلاء على الجزائر واتخاذها كقاعدة أمامية لحماية هذه المصالح مسألة لا يستهان بها[2].

ب–الاقتصادية:

كانت فرنسا تخطّط لاحتلال الجزائر منذ سنة 1792، أي بعد إخراج الإسبان من المرسى الكبير ووهران، فقد كانت رغبة قوية للتجار الفرنسيين والقيادة السياسية بتلك البلاد أن تحل فرنسا محل اسبانيا في شمال افريقيا، وتسيطر على هذه المنطقة الغنية بالثروات الطبيعية[3]، وهذا ما كانت تطمح إليه فرنسا باحتلالها للجزائر، والحصول على الثروات الزراعية والمعدنية والمالية أيضا، وهذا ما يؤكده تقرير وزير الحربية الفرنسي الجنرال كليرمون تونير(Clermont Tonniere) إلى الملك شارل العاشر في سبتمبر 1827:"... توجد مراسي عديدة على السواحل الجزائرية الطويلة التي يعتبر الاستيلاء عليها مفيدا لفرنسا، وتحوي الأراضي الجزائرية مناجم غنية بالحديد والرصاص، وتزخر بكميات هائلة من الملح والبارود، كما توجد في سواحلها ملاحات غنية، وإلى جانب كل هذه الثروات توجد الكنوز المكدسة في قصر الداي تفوق قيمتها مائة وخمسين (150) مليون فرنك."[4]

وبهذا، إن وضعت فرنسا يدها على ثروات الجزائر فهذا يمكنها من توفير المواد الأولية لصناعتها هذا من جهة، وفتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها الصناعية من جهة أخرى. وهذا ما أورده الجنرال جيرارد(Girard) عشية نزول القوات الفرنسية بالجزائر: "إنّ هذا الاحتلال يستند إلى ضرورات هامة جدا، ويرى إلى فتح منفذ واسع لتصريف بضائعنا، وتبادلها ببضائع أخرى أجنبية عن أرضنا وعن مناخنا".[5] وبذلك تكون قد عوّضت ما فقدته في مستعمراتها في أمريكا والهند، وكذا غرب افريقيا (السينغال)، عقب حرب السبع سنوات (1756-1763) مع بريطانيا، وكذلك ما فقدته من الأراضي في أوروبا بعد حروبها فيها(الألزاس واللورين)[6].

---

[1]– عمار هلال، المرجع السابق، ص 49، وينظر أيضا إلى: أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 194.

[2]– عمار هلال، المرجع السابق، ص ص 49-50.

[3]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص82.

[4]– عمار هلال، المرجع السابق، ص 48، و ينظر أيضا إلى: أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص،193، ينظر كذلك إلى: خليدة بليدة، المرجع السابق، ص47.

[5]– خليدة بليدة، المرجع نفسه، وينظر أيضا إلى: عمار هلال، المرجع السابق، ص 48، وينظر كذلك إلى: أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص 193-194.

[6]– خليدة بليدة، المرجع السابق، ص47.

كما أن البورجوازية الفرنسية كانت تطمح من وراء هذا الاحتلال إلى جلب الأيدي العاملة الرخيصة لصناعتها، وتوطين الفائض من سكان فرنسا وحتى أوروبا والذين سيوجّهون إلى تنمية الزراعة، بعد أن يستولوا على أخصب الأراضي، وبهذا تصبح الجزائر يوما ما مخزنا لأوروبا ومطمورتها، مثل ما كانت عليه في العهد الروماني، وهذا ما ذكرته إحدى الجرائد الباريسية في ذلك الوقت بقولها:"...ونظرا لكل هذه الاعتبارات من جودة وخصوبة الأراضي وقرب المسافة بينها وبين فرنسا، والسهولة الملموسة في الأسفار البحرية، وخاصة استخدام البواخر التجارية في مدخل البحر الأبيض المتوسط...، يمكن أن يُقال بأن الجزائر لا بديل لها ولا تماثلها منطقة أخرى في العالم بالنسبة لفرنسا، ولا ريب أن أوّل من سيقطف ثمار هذه الأعمال وينال فوائدها هو الفرنسيون الذين يستوطنون في الجزائر ويستعمرون أراضيها..."[1]

ولهذا تحالف الرأسماليون الذين كانت تدفعهم المصالح المالية إلى التوسّع بحثاً عن الأسواق والمواد الخام، مع رجال الجيش الفرنسي الذين كانوا يبحثون عن المغامرات وملء جيوبهم بواسطة النهب حتى يرتقوا إلى مصاف الشخصيات الراقية في المجتمع الفرنسي[2].

ج–العسكرية:

تضاعف عدد الجنود الفرنسيين المتقاعدين بشكل ملحوظ، وأضحى هؤلاء في فترات التوتر يشكلون خطرا حقيقيا على النظام الحاكم، ولإبعاد هؤلاء عن فرنسا نهائيا لم يجد الملك من مكان يسعهم سوى الجزائر[3]، إذ شعر ملك فرنسا أنه من الأفضل أن يعتمد سياسة التوسع في إفريقيا ويعمل على إشغال الجيش بمسائل حيوية تتمثل في احتلال الجزائر وتحقيق انتصار باهر هناك، وبالتالي يتخلّص الملك من امكانية قيام الجيش بانقلاب ضده في فرنسا[4]، كما أنّ هذه الأخيرة كانت تسعى إلى تحقيق نصر خارجي ينسي الشعب الفرنسي هزيمة 1815 من جهة، ويمحي آثار معاهدة فيينا التي أذلّت فرنسا من جهة أخرى.[5]

د–الدينية:

كانت الدول الأوروبية المسيحية في صراع مريرمع العالم الإسلامي منذ زمن بعيد، ومع أنّ الحروب الصليبية قد انتهت، إلاّ أن الحقد الدفين التي كانت تكنّه للدين الإسلامي بقي قائما، ففي بداية القرن 18م اشتدّ الصراع بين الدول الأوروبية المسيحية والدولة العثمانية الذي انعكس على إيالة الجزائر، لأن أسطولها القوي ما هو إلا امتداد للأسطول العثماني الذي يسيطر على منطقة المشرق العربي، هذا ما دفع بالدول المسيحية في أوروبا أن تتعاون فيما بينها لضرب المسلمين في الجزائر وفي استنبول[6].

---

[1]– إبراهيم مياسي، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999، ص22.

[2]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 85.

[3]– عمار هلال، المرجع السابق، ص 49، و ينظر أيضا إلى: أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 194.

[4]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص84.

[5]– عمار هلال، المرجع السابق، ص ص 49–50.

[6]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص85، ينظر أيضا إلى: عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزئر العام، ج3، دار الثقافة، بيروت، 1983،ص351.

وتأتي فرنسا في المرتبة الثانية بعد دولة الفاتيكان من حيث التعصّب للديانة المسيحية في بداية القرن 18م، إذ كانت ترى نفسها حامية للمسيحية ومدافعة عنها، وباسمها تدخّلت عدة مرات في افريقيا السوداء وشمال افريقيا، ومن ثمّ اعتبرت شن حملة عسكرية والانتصار فيها على الجزائر الاسلامية هو في الحقيقة انتصارا للمسيحية على الاسلام [1].

من هذا نفهم أنّ هدف فرنسا من احتلال الجزائر كان إحياء للمسيحية ونشرها، وهذا ما جاء في التقرير الذي بعث به وزير الحربية الفرنسي كليرمون إلى حكومته يوم 1827/10/14 عبّر فيه عن آماله في تنصير الجزائر بقوله: "يمكننا أن نكون سعداء، ونحن نمدّن الجزائريين، وأن نجعلهم مسيحيين لتحقق بذلك نصرا يبدو أن العناية الإلهية تعده لنا." [2]

إنّ الحملة العسكرية على الجزائر ما هي إلاّ حملة صليبية شرسة، ومحاولة لنشر المسيحية ليس في الجزائر فحسب، بل في إفريقيا بأكملها. والملاحظ أنّ الخطاب السياسي الفرنسي طوال الحملة وبعدها، لم يخل من هذا التوجه الديني، وهذا ما نلمسه في تصريح الملك شارل العاشر أثناء القيام بالاستعدادات اللازمة للقيام بالحملة على الجزائر في خطاب إلى العرش يوم 1830/03/02 قائلا:"... إن العمل الذي سأقوم به ترضية للشرف الفرنسي، سيكون بمساعدة العلي القدير لفائدة المسيحية كلها." [3]

إضافة إلى التصريح الذي قام به دي بورمون (Bourmont De)[4] للقساوسة الذين رافقوه أثناء الحملة- عددهم ستة عشر (16) قسيسا- بعد دخوله إلى مدينة الجزائر بقوله: "إنكم أعدتم معنا فتح الباب المسيحية في افريقيا، ولنأمل أن نشيع الحضارة التي انطفأت في هذه الربوع."[5]

أما دو طونير قائد الحملة على الجزائر فقال: "لقد أرادت العناية الالهية أن تثار حمية جلالته بشدة في شخص قنصلكم على يد ألد أعداء المسيحية، ولعلّه لم يكن من باب الصّدفة أن يُدعي ابن لويس التقي لكي ينتقم للدين والانسانية، ولإهانته الشخصية في نفس الوقت، وإنما يساعدنا الحظ بهذه المناسبة لنشر المدنية بين السكان الأصليين وندخلهم في النصرانية."[6]

أما السبب المباشر للغزو الذي تذرّعت به فرنسا، فهو حادثة المروحة، إذ في أمسية عيد الفطر 29 أفريل 1827، أبدى الداي امتعاضه من القنصل دوفال(Deval) بعد تماطل الحكومة الفرنسية من تسديد ديونها للجزائر، واشتكى من عدم اكتراث الملك شارل العاشر وحكومته بالردّ على رسائله واستفساراته المتكررة بهذا الشأن، فكان رد القنصل وقِحا

---

[1]- عمار هلال، المرجع السابق، ص 50.

[2]- خليدة بليدة، المرجع السابق، ص48، ينظر أيضا إلى: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص81.

[3]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص195، وينظر أيضا إلى: خليدة بليدة، المرجع السابق، ص48، وينظر كذلك إلى: عمار هلال، المرجع السابق، ص51.

[4]- غايزن دوبرمون: من مواليد 1773 بفرنسا، كان ضابطا في الجيش الفرنسي في عهد نابليون، لكن بعد معركة واترلو فرّ إلى البرتغال رافضا العودة إلى نتبليون والانضمام إليه، باعتبار – كان ملكيا فإنه بعد إعادة النظام الملكي عاد إلى فرنسا، وشارك معهم في عدة حروب وحملات.(خليدة بليدة، المرجع السابق، ص49).

[5]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص195، و ينظر أيضا إلى: خليدة بليدة، المرجع السابق، ص ص48-49، وينظر كذلك إلى: عمار هلال، المرجع السابق، ص51.

[6]- عمار هلال، المرجع نفسه، وينظر أيضا إلى: أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 195.

كما ذكر شهود عيان، إذ وضع يده على مقبض سيفه قائلا للداي:" إن حكومتي لا تتنازل لإجابة رجل مثلكم."وتمادى القنصل في استفزازه وسوء أدبه، وتشعَّب النقاش بين الرجلين إلى موضوع السيادة على البحر المتوسط، وخاصة إنكار القنصل حق الجزائر في اعتراض سفن البابا ودوقية توسكيانا اللذين كانا في حالة حرب معها، فاشتدَّ غضب الداي من هذه التجاوزات بمحضر أركان دولته، وضرب القنصل بمروحته أو منشّته، وتلا ذلك مهاجمة وتدمير المراكز والمستودعات الفرنسية بالقالة.

واعتبرت فرنسا حادثة المروحة إهانة لا يمكن السكوت عليها، وطالبت الداي بالاعتذار فيه اذلال كبير للجزائر، نص هذا الاعتذار خاصة على:

- تقديم اعتذار رسمي من الداي حسين عمّا حصل للقنصل دوفال.
- رفع العلم الفرنسي على قصر الداي وأبراج وحصون مدينة الجزائر، وإطلاق 100 طلقة لتحيته.[1]

2- سير الحملة الفرنسية:

على إثر حادثة المروحة حاول الفرنسيين إجبار الجزائر على إرسال وفد رسمي إلى باريس للاعتذار علنيا عن إهانة فرنسا من خلال قنصلها، وبعد عجزهم عن ذلك، قاموا بمحاصرة الجزائر لتأديب الداي حسين حسب تعبيرهم، وهذا ابتداء من سنة 1827، وقد دام هذا الحصار قرابة ثلاث سنوات، لكنه فشل، وفي30 جانفي 1830 قرّر مجلس الوزراء الفرنسي القيام بالاستعدادات اللازمة لشن الحملة العسكرية على الجزائر، وقد صادق الملك الفرنسي شارل العاشر على هذا القرار يوم07-02-1830 مصدرا مرسوما ملكيا بتعيين الكونت دي بورمون قائدا عاما للحملة والأمير الاي دوبيري(Duperée) قائدا للأسطول البحري[2].

أما الجزائر فقد كانت على علم بالحملة الفرنسية عليها وبتفاصيلها، بل وكانت تعرف حتى بالمكان الذي حدّدته فرنسا لإنزال قواتها، وهذا من خلال الجواسيس الذين بعث بهم الداي حسين للتجسس على تحرّكات الفرنسيين في كل من اسبانيا وايطاليا ومالطة وجبل طارق ومارسيليا وطولون وباريس، وهذا ما أكده أحمد باي في مذكراته بقوله: "ذهبت سنة 1830 إلى مدينة الجزائر لأداء الدنوش أو الزيارة الإجبارية التي يؤديها إلى الباشا جميع البايات مرة كل ثلاث سنوات، وعندما حضرت بين يدي الباشا قال لي:" ليس لديكم أكثر من الوقت الكافي للخروج إلى الفرنسيين الذين سينزلون بسيدي فرج، والتي وكان لابد عليها من القيام بالاستعدادات اللازمة لمواجهتها أيام وصولها، وإنني أعرف مكان النزول من الرسائل التي تصلني من بلادهم، ومن كتاب طبع بفرنسا، وأرسله لي جواسيس من مالطة، وجبل طارق، وإن تلك الرسائل ترد إلي من فرنسا، وإني على علم بكل ما يجري هناك." [3]

ورغم كل هذه المعلومات، إلا أنّ الداي حسين لم يقم بالاستعدادات اللازمة لمواجهة الحملة، وحتى أنّه لم يقم بتحصين سيدي فرج، وإنما اكتفى بالإجراءات الاحتياطية التي اتّخذها الأغا يحي منذ إعلان الحصار البحري على الجزائر،

---

[1]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص51.

[2]- مذكرات باي، مذكرات أحمد باي، تر: محمد العربي الزوبيري، (د.د.ن)، (د.م.ن)، (د.ت)، pdf، ص11، وينظر أيضا الى: خليدة بليدي، المرجع السابق، ص57.

[3]- أحمد باي، المصدر السابق، ص11، وينظر أيضا الى: خليدة بليدي، المرجع السابق، ص57.

ويعود إهمال الداي للتحصينات البرية لاعتقاده أن الحملة الفرنسية، لن تتعدى الضرب من ناحية البحر، شأنها شأن الحملات الأوروبية السابقة لها، لذلك اهتم بالتحصينات البحرية دون غيرها، كما كان يعتقد أنَّ فرنسا ورغم استعداداتها، فإنها لن تتخلى عن مبدأ التفاوض معه، وهذا راجع لكثرة الرسائل التي توافدت عليه منذ وقت إعلان الحصار[1].

ولم يكتف الداي حسين بإهمال التحصينات البرية، وإنما أسند قيادة الجيش لصهره الأغا إبراهيم بعد اعدامه للأغا يحي، وكان صهره لا تتوفر فيه المؤهلات لقيادة الجيش، لاسيما في تلك الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر. ورغم علمه بخطة الفرنسيين، إلا أنّه لم يقم بأي استعدادات لمواجهة الحملة، بدعوى أنّ القبائل سيرغمون الفرنسيين على الفرار، لكنه لم يوجه لهم أي دعوة ليأتوا إلى العاصمة لمواجهة الفرنسيين، كما ادعى الأغا أنّ لديه خمسة آلاف (5000) من المغامرين سيذهبون إلى معسكر الفرنسيين ليلا ويشيعون الفوضى والاضطراب حتى يقتل الفرنسيين بعضهم بعضا.[2]

أما أهالي جرجرة، فقد تخلَّوا عن الأغا، وعادوا أدراجهم لأنَّه لم يعطهم لا ذخيرة ولا مؤونة، وفوق ذلك هو والداي أبقوا القوات التي جاءت من البايلك خارج مدينة الجزائر، لذلك فالاستعدادات الجزائرية لمواجهة الحملة الفرنسية كانت استعدادات ظاهرية تحمل كثيرا من الثقة الزائدة والأخطاء، والتي ستظهر عشية نزول القوات الفرنسية إلى الجزائر كواقع لا مفر منه[3].

كانت الحملة تضم أكثر من ألف (1000) جندي وأكثر من مائة (100) سفينة حربية وحوالي أربعمائة سفينة ناقلة للمؤن والمعدات، وكلّفت الحملة خزينة فرنسا ثلاثة وأربعين ألف (43000) فرنك، واسترجعوها بمجرد سطوهم على خزينة الجزائر، والتي قدّرت الأموال التي وجدت بها ب 55.864.527 فرنكا [4]، وقد رافقت هذه الحملة مجموعة من العلماء في مختلف التخصصات من رسامين ورجال دين وقساوسة الذي بلغ عددهم ستة عشر (16) قسًا يرأسهم القس كومبري (Cumperré)، وفريق من الأطباء والصيادلة إضافة إلى عدد لابأس به من المترجمين، والذي بلغ عددهم أربعين(40) مترجما، كما ألحقت الحملة بمطبعة بهدف إعداد جريدة ونشر أعدادها في الجزائر لإضعاف معنويات الجزائريين[5].

انطلقت الحملة الفرنسية من ميناء طولون يوم 25ماي 1830، لتصل إلى الجزائر يوم13 جوان[6]، بدأ الإنزال يوم 14 جوان1830 بسيدي فرج فقاومهم الجزائريون بمقاومة رمزية، مما سمح للعدو بأن ينزل جنوده ويحفر الخنادق وينصب مدافعه، ويحارب المسلمين المشتّتين الذين لا يملكون البارود والذخيرة، كما اتّخذ الفرنسيون من سيدي فرج قاعدة خلفية

---

[1]- خليدة بليدي، المرجع السابق، ص57، وينظر الى: أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث: بداية الاحتلال، الشركة الوكنية للنشر والتوزيع، الجزائر ،1990، ص36

[2]- خليدة بليدي، المرجع السابق، ص ص58-59، وينظر أيضا: إلى أبو القاسم سعد الله، محاضرات...، المرجع الساق، ص ص38-39.

[3]- خليدة بليدي، المرجع السابق، ص ص58-59، وينظر أيضا الى أبو القاسم سعد الله، محاضرات...، المرجع الساق، ص ص38-39.

[4]- أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ..، المرجع السابق، ص ص15-16.

[5]- خليدة بليدي، المرجع السابق، ص55.

[6]- ينظر إلى الملحق رقم01 ، ص 179.

لهم، ووضعوا خطّا دفاعيا على الطريق المؤدي إلى العاصمة، وتجمّعت وراءه السفن الحربية تحسُّبا لأيّ هجوم في ظل انتظار وصول بقية القوات الفرنسية.[1]

لم تهاجم القوات الجزائرية الغزاة حال نزولهم في البر، بل تراجعت من موقعها بسيدي فرج إلى اسطاوالي، بناء على طلب من الداي للاستعداد للمقاومة[2]، والتي لم تكن تتجاوز ثلاثمائة (300) فارس مع الأغا ابراهيم، إضافة إلى عدد قليل من المحاربين الذين كانوا مع باي قسنطينة، بينما باي التيطري كان لا يزال في عاصمة اقليمه (المدية)، ولم يصل إلاّ بعد بضعة أيام من نزول القوات الفرنسية، ولما وصل لم يأت معه أكثر من ألف(1000) رجل بعدما كان قد وعد الداي بعشرين ألف (20000) فارس، أما باي وهران فإنه أرسل خليفته الذي لم يكن بعيدا عن سيدي فرج عشية نزول القوات الفرنسية.[3]

رغم أنّ باي قسنطينة أشار على الأغا ابراهيم بتوزيع القوات وحفر الخنادق لمنع وصول القوات الفرنسية من الزحف نحو العاصمة، لكن الأغا ألزم الباي الصمت متّهما إياه بجهله بالتكتيك الأوربي، لكنه اقتنع بهذا الرأي في آخر لحظة، وبعد تقسيم جيشه إلى ثلاث أقسام هاجم القوات الفرنسية في أسطاوالي يوم 19 جوان 1830، في معركة تعرف بمعركة اسطاوالي، والتي تمكّنت القوات الجزائرية في البداية من الانتصار وتراجع العدو إلى الوراء وتكبيده الخسائر، لكن هذا الأخير قام بهجوم معاكس بعد انسحاب القوات الجزائرية مما أدى إل ترجيح كفة العدو وانتصاره، وتكبيد الجزائريين خسائر تراوحت ما بين أربع و خمسة آلاف بين قتيل وجريح. [4]

حاول وُجهاء العاصمة الاتّفاق مع الفرنسيين على حلٍّ وسط، لكنّ هؤلاء أصرّوا على استسلام العاصمة وفرضوا شروطهم من موقع القوة، وتمثّلت أهمّ تلك الشروط في تسليم العاصمة مقابل ضمان الحرية وسلامة الداي وثرواته الخاصة، والسّماح له بالذهاب حيث يشاء، واحترام الديانة الإسلامية، وحريات السكان وأملاكهم وتجارتهم وحرفهم ونسائهم. وقد اضطر الداي إلى قبول الشروط الفرنسية، ووقع وثيقة الاستسلام يوم5 جويلية1830، ثم سمح له بالذهاب إلى إيطاليا، فدخل الغزاة مدينة الجزائر في ذلك اليوم، وقاموا يوم 15 جويلية بعمليات سلب ونهب وحرق وتقتيل ضاربين بشروط اتفاقية الاستسلام عرض الحائط، ورحّلوا الأتراك منها يوم 20 جويلية إلى أزمير.[5]

---

[1]- جون ب. وولف، الجزائر وأروبا 1500-1830، تر وتعليق: أبو القاسم سعد الله، طبعة خاصة، عالم المعرفة، الجزائر، 2011، ص ص451-452، وينظر أيضا إلى: بلاح بشير، المرجع السابق، ص54 .

[2]- الحقيقة أن العثمانيين كانوا ينفذون خطة محكمة، ولو أنهم استطاعوا تنفيذها لانتصروا، والخطة كانت تقتضي أن يدفعوا بالعدو في سيدي فرج ولم يتركوه ينزل فسيذهب إلى الجهة الأخرى من الساحل الجزائري وينزل هناك، ولا يستطيعوا مقاومته، فالأوفق أن يتركه ينزل في سيدي فرج دون مقاومة، وعندئذ يتم انزال سلاحه وانتقاله، فيهاجمه الجزائريون ميمنة وقلبا وميسرة وهو في شبه جزيرة ضيقة لا يستطيع فيها الحركة فسيكون مضطرا لترك سلاحه وأثقاله والرجوع من حيث أتى، وكادوا ينجحوا لولا حادث بسيط قلب الوضعية كلها.(ينظر إلى: أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الزهار: نقيب أشراف الجزائر 1754-1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1974، ص 187.

[3]- بلاح بشير، المرجع السابق، ص54.

[4]- بلاح بشير، المرجع نفسه.

[5]- بلاح بشير،ج1، المرجع نفسه، ص54.

3-ردود الفعل الدولية والإقليمية:

عملت فرنسا قبل بدأ الحملة على اقناع الدول بشرعية حملتها على الجزائر، ولهذا أرسل رئيس الوزراء بولنياك رسالة إلى جميع الدول في 12-03-1830 شرح فيها أسباب الغزو، والمتمثلة حسبه في القضاء على الجهاد البحري (القرصنة كما يسمّيه الغرب) التي كانت تقوم به الجزائر في عرض البحر المتوسط، وبالتالي تقضي على قوتها، وتخليص هذه الدول من دفع الجزية واطلاق سراح المسيحيين المسجونين، وتخليصهم من الرق، كما أكد في هذه الرسالة على أن فرنسا بعد اسقاط الحكم العثماني في الجزائر سيتشاور الملك شال العاشر مع حلفائه لتقرير مصيرها.

ولهذا نجد أنّ كل الدول الأوروبية أيّدت العدوان الفرنسي على الجزائر، عدا بريطانيا[1] التي احتجت عليه، لكنّها لم تقم بأي عمل لإعاقته أو إجبار فرنسا على الانسحاب، لأنّها كانت تتوقع انهزامها في الجزائر، بل وراهن ساسة بريطانيا أنّ فرنسا سوف تستنجد بها من أجل التدخل لمساعدتها، وعندها ستصبح بريطانيا سيدة الموقف، ولهذا اكتفت بمطالبة فرنسا بعدم تثبيت نفوذها بالجزائر، وقنعت بوعد شخصي من شارل العاشر بأن فرنسا لا تنوي الاحتفاظ بالجزائر بعد النصر.[2]

والملاحظ أن الدول الأوروبية لم تؤيّد الحملة فحسب، بل ساندت وساعدت فرنسا، فروسيا مثلا عرضت خدمات ضباطها على فرنسا، لتضعف هذه الأخيرة اهتمامها بالمسائل الأوروبية خاصة منطقة الراين، أما روسيا فقد دعمت الغزو بمهندسين عسكريين، لأنها رأت في احتلال فرنسا للجزائر صرف نظرها عن الشرق والبلقان، وأملت أن تحفى بدعم فرنسي لتحقيق أطماعها في الدولة العثمانية وتهديد مصالح بريطانيا في البحر المتوسط.[3]

ونفس الكلام يقال عن البابا بيوس الثامن في روما الذي سمح لفرنسا باستخدام موانئه، كما سمح ملك نابولي وصقيلية فرانسوا الأول للتجار بتزويد الحملة الفرنسية بالسّفن التي تحتاجها، كما نجد كل من السويد والدانمارك وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية تهنيء فرنسا بنجاح الغزو، وهذا دليل على تأييدهم لها.

تحفّظت اسبانيا من الغزو لاعتقاد بعض أوساطها السياسية والعسكرية بأحقيتها في احتلال القطاع الوهراني نظرا لتواجدها فيه (ما يقرب عن ثلاثة قرون)، ومع ذلك ناصرت عملية الغزو، ويتجلّى ذلك في السماح للحملة بالتوقف بجزر البليار للتموين، وإقامة المستشفيات بميناء ماهون (Mahon) واستئجار عدد من السفن الاسبانية، أما النمسا فما كان عليها إلا مجاراة حليفتيها روسيا وبروسيا، رغم ميل مستشارها مترنيخ إلى الموقف البريطاني.[4]

خذلت الدولة العثمانية الجزائر خلال الغزو الفرنسي، واكتفت بمناشدة الحكومة الفرنسية بسحب قواتها من الجزائر مرارا، كما أنها حاولت التودّد إلى بريطانيا من أجل الضغط على فرنسا لسحب قواتها، وقامت بمحاولة فاشلة لكسب تعاطف كل منع روسيا والنمسا.

---

[1]- خليدة بليدي، المرجع السابق، ص 53.

[2]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص59.

[3]- بشر بلاح، المرجع نفسه.

[4]- بشر بلاح، المرجع نفسه، ص ص58-59.

هذا وأيدت الدولة العثمانية الحاج أحمد باي نظريا، وكانت المحاولة الوحيدة الشبه الجادة التي قامت بها لاسترجاع الجزائر هي التخطيط لأرسال قوة بحرية إلى تونس في صيف1837، لتقوية مركزها هناك، والاتصال بأحمد باي، لكن السلطان أصدر أوامره إلى قائد الأسطول بأن يلازم ميناء طرابلس ولا يقترب من تونس، تجنّبا عن ملاقاة الأسطول الفرنسي الذي زحف لمواجهة السفن العثمانية، ولكن وبعد سقوط قسنطينة تخلّت الدولة العثمانية عن أحمد باي، كما امتنعت عن تلبية دعوة الأمير عبد القادر لها بدعمها له ضد فرنسا.[1]

أيد حكام تونس الغزو بخلاف شعبها، بل وموّنوا الحملة بالماشية ومنعوا تهريب البارود من طبرقة إلى قسنطينة، وأرسلوا وفدا لتقديم التهنئة لدوبورمون، وحاولوا بسط حمايتهم على قسنطينة بالاتفاق مع القائد العام الفرنسي الجنرال كلوزيل(Clauzel)[2] في أواخر عام 1830، أما السلطان عبد الرحمن، سلطان المغرب الأقصى فقد التزم الحياد على نقيض شعبه، ومع ذلك لبى نداء أعيان تلمسان والغرب الجزائري بأن يبايعوه ويدخلوا في حكمه، لكن فرنسا هدّدته وضغطت عليه فانسحب جيشه وعاد مبعوثه إلى المغرب.[3]

في الأخير يمكن أن نستنتج أنّ الأوضاع الداخلية للجزائر ساعدت في انجاح الغزو الفرنسي، كما أنّ هذا النجاح كان سببه التخطيط الجيد للحكومة الفرنسية التي أعدت إعدادا جيدا للغزو سواء على المستوى العسكري أو الدبلوماسي وحتى الدعائي، منهية بذلك التواجد العثماني الذي دام أكثر من ثلاث قرون.

---

[1]- بشير بلاح بشير،ج1 ،المرجع السابق، ص ص 57-58.

[2]- كلوزيل: ولد سنة1772، هو مارشال الذي حكم الجزائر سنة 1830، ثم تولى قيادة جيش إفريقية من سنة 1835 إلى سنة 1836، توفي سنة 1842. (ينظر إلى: أحمد باي، المصدر السابق، ص 20.).

[3] - بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 60-61.

المحاضرة الثالثة: ظهور الزعامات الوطنية ودولة الأمير عبد القادر.

أقر الفرنسيون في وثيقة الاستسلام أنّ الدين المحمدي سيبقى معمولا به كما كان في السابق، وأنه سيبقى على ما هو عليه، واحترام حرية أهل البلد مهما كانت طبقاتهم، وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم أيضا، أما دي بورمون فقد أشاع قبل الحملة الفرنسية على الجزائر في بيانات متعدّدة يوهم فيها الشعب الجزائري بأن الجيش الفرنسي لن يبق في الجزائر أكثر من ستة أشهر، ويشرع بعدها في الجلاء تاركا البلاد لأهلها.

لكن هذه الشعارات والوعود ذهبت أدراج الرياح، إذ قامت الجيوش الفرنسية بالاستحواذ على المساجد لتهديمها بحثا عن الكنوز أو تحويلها إلى كنائس تمهيدا لتنصير البلاد، وقد ورد في كثير من المصادر أن كلوزيل قد أخذ من المسلمين أكثر من ثلثي مساجدهم في مدينة الجزائر وحدها، وبالإضافة إلى ذلك فقد استولى على جميع المؤسسات الخيرية بقرار أصدره يوم 08-09-1830، كما أنه وقع على المعاهدتين الخاصتين ببيع مقاطعتي وهران وقسنطينة لباي تونس مقابل مبلغ سنوي قدره مليون فرنك عن كل واحدة.[1]

ومن هنا يمكن طرح التساؤل التالي: هل رضخ الجزائريون للجيش الفرنسي أم أنهم حاولوا طرده ؟ ومن هم الزعماء الذين تولوا هذه المهمة؟

1-ظهور الزعامات:

بعد سقوط الجزائر ونفي الداي حسين إلى إيطاليا حاول الاتصال بأحرار الجزائر وتنظيم المقاومة من منفاه، ومنها انتقل إلى باريس لمقابلة الملك لمناشدته الوفاء بالتعهّدات التي تضمنتها وثيقة الاستسلام بحماية أملاكه الخاصة وغيرها، ولما رفض الملك مقابلته اتجه إلى ليفرون الايطالية، ومن هناك جدّد اتصالاته بالأحرار الجزائريين إلى أن طرد من إيطاليا نتيجة ضغوط الحكومة الفرنسية عام 1833، فهاجر إلى الاسكندرية، وبها توفي عام1838عن عمر يناهز 73سنة[2].

وأمام التجاوزات والاستخفاف بالقيم الأخلاقية والاعتداء على الممتلكات الشخصية تولّدت ردود أفعال عن الغزو الفرنسي للجزائر تمثّلت في أشكال مختلفة من المقاومة كل حسب طاقته، ومن الطبيعي أن تظهر خاصة في مدينة الجزائر، وقد عرفت هذه المقاومة بمقاومة الحضريين، وبذلك ظهرت ثلاث تيارات سياسية للدفاع وردع ما طال الجزائريين في مقدساتهم الدينية وممتلكاتهم وأراضيهم[3].

وكانت قيادات هذه الأحزاب ليست على الشكل الذي نفهمه اليوم من القيادات السياسية: زعامة وتنظيما وبرنامجا....الخ، ذلك أنّ الزعامات كانت غير ثابتة، والتنظيمات كانت شبه معدومة، وليس هناك برنامج محدد، بل حتى الأهداف كانت غامضة إلى حدّ كبير، وأحيانا قصيرة المدى، منطلقة من رؤية آنية[4]، وقد قسّم أبو القاسم سعد

---

[1]- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تعريب وتقديم وتحقيق: محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص ص36-38.

[2]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 62.

[3]- خثير وآخرون، أسس ومنطلقات الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، مركز الدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، (د.ت)، ص 186.

[4]- أبوالقاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900،، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت،1992، ص103.

الله هذه التيارات أو الزعامات إلى زعامات في المدن: أحمد بوضربة في صف الحزب الوطني، ووضع ابن العنابي وحمدان خوجة في الصف العثماني، ومصطفى ابن الحاج عمر في صف الحزب الفرنسي، أما في الأرياف فوضع الأمير عبد القادر على رأس الحزب الوطني، وأحمد باي على رأس الحزب العثماني، ومصطفى بن اسماعيل على رأس الحزب الفرنسي، كما أن هذه الأحزاب (أو التيارات) قد شهدت مشاحنات وكيد وغيرة بين زعاماتها أدّت إلى إضعافها وإتاحة الفرصة للعدو لضربها جميعا[1].

أ– في المدينة:

1**–التيار العثماني:** هو الذي كان ولاء أتباعه للخلافة العثمانية، وتحرير الجزائر من الفرنسيين، وعودة الحكم العثماني، وكان على رأسه المفتي ابن العنابي وحمدان بن عثمان خوجة.

أ–محمد بن العنابي(1775–1851): وهو محمد بن محمود بن محمد بن حسين الجزائري المشهور بابن العنابي، وقد تولى الفتوى على المذهب الحنفي، وقام برحلات وبعثات دبلوماسية إلى المغرب واسطنبول، وحج وزارعدة بلدان وتولّى التدريس بالأزهر، وألف الكتب (السعي المحمود الذي ألفه سنة1826، هو عبارة عن دعوة للنهوض بالدين الاسلامي وضرورة تقليد الغرب في العلوم والتكنولوجيا وفي الأسلحة الجديدة والرسائل ومنح الإجازات ولقي علماء المشرق وتعرف على حكامها، ومنهم السلطان محمود الثاني ومحمد علي باشا والي مصر، وباي تونس، وسلطان المغرب[2]، وكان محل ثقة الداي حسين، ولهذا أمره بأن ينادي في الناس بالجهاد ويجمع كلمة الجيش المتفرّق ونفذ ما أمر به، ولكن كان قد فات الأوان[3].

كان المفتي شديد النقد للسلطات الاستعمارية على خرقها للاتفاق الموقع بين الداي حسين والكونت دي بورمون، وكان يكتب بنقده ولومه إلى الجنرال كلوزيل، وضاق هذا الأخير ذرعا من جرأته، وخاصة بعد أن أجبره الجنرال على تسليم بعض المساجد في المدينة لجعلها مستشفيات للجيش متعهّداً له باستعمالها مدة شهرين فقط، لكنه رفض، فقرّر الجنرال وضع حد له، فأرسل إليه رجال الدرك للقبض عليه، واقتادوه إلى السجن وتعرّضت أسرته خلال ذلك إلى المهانة، وكانت التهمة التي وجهت إليه هي تدبير مؤامرة ضد الوجود الفرنسي وإعادة الحكم الاسلامي العثماني في الجزائر، ملفّقاً له تهمة الاتصال بزعماء القبائل الريفية ليؤلف منهم جيشا يطرد به الجيش الفرنسي، فكانت عقوبته هي النفي، ولكن وبعد تدخل حمدان خوجة، أمهله كلوزيل مدة عشرين (20) يوما حتى يبيع أملاكه ويصفي ديونه ويسافر مع أسرته، ولما انقضت آجال رحل ابن العنابي إلى الاسكندرية في سبتمبر 1830[4]، وقد أكّد ابن العنابي صحة اتصاله بزعماء القبائل الريفية ليكوّن منهم جيشا يطرد به الفرنسيين [5].

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، الحركة...، ج1، المرجع السابق، ص 104.

[2]– أبو القاسم سعد الله، الحركة...، ج1، المرجع نفسه، ص 109.

[3]– عبد النور خثير وآخرون، المرجع السابق، ص ص197–199، وينظر أيضا إلى: أبو القاسم سعد الله: ابن العنابي رائد التجديد الإسلامي، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (دت)، ص ص40–42.

[4]– عبد النور خثير وآخرون، المرجع السابق، ص ص197–199، وينظر أيضا إلى: أبو القاسم سعد الله: ابن العنابي ...، ص ص40–42

[5]– أبو القاسم سعد الله، الحركة...، ج1، المرجع السابق، ص 108.

ب–حمدان بن عثمان خوجة:

عيّن حمدان خوجة كعضو في البلدية، فرفض السماح لكولوزيل بالاستيلاء على المساجد والمؤسسات الخيرية، لأنها ملك لله والفقراء، ولا حق لأحد بأن يتصرف فيها كما يشاء، ولقد كلّفته كل هذه المواقف الجريئة متاعب كثيرة ومظالم تحمّلها مبتسما لأنها كانت في سبيل الوطن. وعندما يئس القائد الأعلى للقوات الفرنسية من إمكانية استعمال حمدان خوجة وبعض زملائه عزلهم...، وعن هذا يقول حمدان خوجة: "وكان هذا العزل مصدر سعادة لنا وتخلّصنا من أحد الأعباء التي كانت تثقل كواهلنا."

بدأ حمدان خوجة نشاطه السياسي إلى جانب المفتي الحنفي وإبراهيم مصطفى باشا بالدفاع عن احترام ما جاء في وثيقة الاستسلام التي تمّ توقيعها يوم05 جويلية، والبند الخامس منها على وجه الخصوص، والذي ينص على احترام الدين الاسلامي وحرية الجزائريين وعدم المساس بممتلكاتهم وصناعاتهم وتجارتهم[1].

وفي باريس اتصل حمدان خوجة بجميع المسؤولين وعلى رأسهم ملك فرنسا، الذي رفع إليه عددا من الاعتراضات والشكاوي، كما أرسل يوم 03-06-1833 مذكرته المشهورة إلى المارشال "سولت" وزير الحربية الفرنسي، وقد ضمّنها جميع المخالفات التي ارتكبتها الجيوش الفرنسية في الجزائر منذ الاحتلال، وتشمل الوثيقة على ثماني عشرة (18) نقطة، وكانت مكتوبة بلغة عربية سهلة، ومترجمة إلى الفرنسية، ومن جملة النقاط، تلك التي تحمل رقم 18 والتي تدعو إلى تعيين لجنة تحقيق في الوضع الذي آل إليه الجزائريون، تكون مكوّنة ممن لا رغبة له في أخذ أموال الناس وتمنعه محبة الدولة الفرنسية عن ارتضاء الظلم وتنسبه إليها وتشمئز مما فعله السفهاء[2].

ولهذا رضخت السلطات الفرنسية في باريس لطلبه وأعلنت عن تشكيل اللجنة الإفريقية[3] في07-07-1833، واستبشر الجزائريون بهذا الحدث ظنّاً منهم أنه سيسفر عن الاستقلال، وأمطر الأعيان أعضاء اللجنة بوابل من الوثائق والمذكرات تتحدث عن الاضطهادات التي تعرض لها الشعب الجزائري، وتقترح الحلول التي يرونها مناسبة للطرفين، وقد ساهم حمدان في تزويد أيضا اللجنة بمعلومات قيمة، فبدأ أولا بنشر كتابه " المرآة" وأرسل نسخة منه إلى أعضاء اللجنة أرفقها برسالة يناشدهم فيها القيام بالعدل والاتسام بالنزاهة[4].

كان حمدان خوجة يطالب بالجلاء الفرنسي عن أرض الجزائر، فهو الذي أكثر من الكتابة الاعلامية عندئذ مستندا على ثقة الشعب سيما أهل الحضر والكراغلة، ومدعوما من الدولة العثمانية ومن الإنجليز والمعارضة الفرنسية.[5]

---

[1]– حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص35-36.

[2]– حمدان بن عثمان خوجة، المصدر نفسه، ص ص38-41.

[3]– اللجنة الافريقية تكوّنت سنة 1833 وظلت تعمل في فرنسا وفي الجزائر وتقوم بالاتصالات وقراءات ومشاورات مع مختلف الأطراف لتقرر ما إذا كان من صالح فر المحافظة على الجزائر مهما كان الثمن أو الجلاء عنها، وتمركزوا في العاصمة ووهران وأرزيو وعنابة وبجاية، أما مستغانم فلم يستطيعوا دخولها لعدم سيطرة الجيش فيها على الوضع، وفي 02-07-1834 صدر مرسوم المحافظة على الجزائر بناء على توصية اللجنة الافريقية. (للمزيد ينظر إلى: أبو القاسم سعد الله، الحركة...،ج1، المرجع السابق، ص56.).

[4]– حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص40-42.

[5]– أبو القاسم سعد الله، الحركة...، ج1، المرجع السابق، ص 57.

واصل حمدان خوجة نشاطه بباريس وغيرها من العواصم بكتابة المقالات الصحفية والنشرات، وتقديم عرائض للسلطات الفرنسية ومراسلة الزعماء والحكومات، إذ راسل السلطان محمود الثاني في 16أوت 1833، وأعيان دولته طالبا منهم أن يتدخّلوا لإنقاذ الشعب الجزائري من براثن الاستعمار، وراسل أيضا وزير الحربية الفرنسي في 05 أكتوبر 1833، والباب العالي في جوان1834، وملك فرنسا لويس فليب في 19 جوان 1835.

وعن هذا النشاط يقول حمدان خوجة: "لو أنّ الكفار يعلمون شطر ما فعلته من تحريرات وتأليف ومراسلات مع الأجناس، وغير ذلك مما لا أقدر على ذكره، كل ذلك لأجل انقاذ البلاد، لأكلوا لحمي وأوقعوا بي والحمد لله سترني الله."[1]

وانتهى المطاف بحمدان خوجة إلى الاستقرار باسطنبول عام 1836، حيث اشتغل بالتأليف والترجمة، والتحرير جريدة "تقويم وقائع" إلى أن وافاه الأجل.[2]

2-التيار الوطني: كان يضم عناصر تناضل داخليا، وتعمل للصالح العام وتحرير الوطن واستعمال كل السبل لجمع الشمل، وعلى رأسه أحمد بوضربة.[3]

كان بوضربة رجلا ذكيا يشتغل بالتجارة الخارجية قبل الاحتلال، وكانت له محلات في مارسيليا، وتعلم فيها اللغة الفرنسية، ولم يغادر هذه المدينة إلا عندما أشهر إفلاسه، كان من أبرز عناصر حزب الحضر في الفترة1830 -1837، فهو الذي فاوض دو برمون وفرض وجهة الحضر، وقد كافأه دي بورمون فجعله على رأس اللجنة البلدية التي أنشأتها إدارة شؤون العاصمة، وكان ديبورمون يأخذ برأيه في تعيين الأهالي ولاسيما الحضريين في المناصب الجديدة، واتهمته السلطات الفرنسية بأنّه كان على رأس لجنة المغاربة التي كانت تعمل لصالح استعادة الحكم الاسلامي في الجزائر، والتي كانت على اتصال مباشر مع الباشا المخلوع[4].

قام بوضربة بنشاط مكثف لصالح أهل الحضر ومصالح العاصمة والعرب عموما، وخير دليل على هذا النشاط وجود عدة عرائض وقعها أعيان العاصمة تختاره للتفاوض مع السلطات الفرنسية لصالحهم سنة 1831، كما لجأ بوضربة إلى كتابة العرائض باسم الجزائريين – الذين كانوا يطلبون منه رفع الظلم- إلى المسؤولين الفرنسيين في الجزائر، ومن بين هذه العرائض تلك التي أرسلها إلى الجنرال بيرتزين يطالبونه فيها باحترام الاتفاق المبرم مع جيش دي بورمون ورد الأوقاف إلى المسلمين، ويحتجون على استيلاء على أملاك المسلمين دون أملاك اليهود، وعلى بقاء المنازل محتلة من قبل الجنود والضباط دون دفع الكراء للمستحقين، كما طالبوا، حسب بعض الوثائق، بتهجير بقايا الأتراك إلى بلادهم ومنع حسين باشا من العودة إلى الجزائر، واحتجوا أيضا على بيع إقليمي وهران وقسنطينة إلى باي تونس، وقد استمرت عملية التفويض هذه وكتابة العرائض والاحتجاجات ضد سوء المعاملة إلى غاية سنة1836[5].

---

[1]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص42.

[2]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 62

[3]- عبد النور خثير وآخرون، المرجع السابق، ص 188,

[4]- عبد النور خثير وآخرون، المرجع السابق، ص199-201، وينظر أيضا إلى: أبو القاسم سعد الله، الحركة...، ج1، المرجع السابق، ص 106.

[5]- أبو القاسم سعد الله، الحركة...،ج1، المرجع نفسه، ص106، وينظر أيضا إلى:عبد النور خثير وآخرون، المرجع السابق، ص199-201.

ورغم نفي السلطات الفرنسية بوضربة إلى مارسيليا سنة1832، إلا أنّه لم يتوقّف عن نشاطه السياسي، إذ نجده يكتب مذكرة إلى اللجنة الإفريقية (1833-1834)، وكان عكس حمدان خوجة الذي كان ناقما وثائرا على الأوضاع رافضا التعاون مع الفرنسيين، إذ أن بوضربة كان ناقدا للأوضاع، ولكنه قابلها مقترحا حلولا عملية لفائدة التعاون الفرنسي الجزائري، وكانت هذه المذكرة مقسمة إلى سبعة (07) فصول تضم عناوين مثل التنظيم البلدي[1].

لم يستطع بوضربة تحقيق أهدافه الشخصية والوطنية من الوجود الفرنسي، وخابت آماله في الفرنسيين عموما، فساند الأمير عبد القادر، وأنشأ علاقات تجارية مع المغرب، ولم يستطع أن يتحرّر من التبعية الفرنسية لأن زوجته كانت فرنسية وابنه الوحيد (اسماعيل بوضربة) كان يدرس عندهم، وتجارته في بلادهم، كما أنّه عجز عن إيجاد تنسيق مع الأوجه الأخرى المعارِضة، أمثال حمدان خوجة وابراهيم بن مصطفى باشا، وأخيرا واجه بوضربة حربا شعواء من اليهود الجزائريين والفرنسيين والمغاربة لممارساته التجارية ومحاولاته السياسية للتنقيص من شأنهم، وخصوصا في الجزائر[2]. ثم عين سنة 1836 كعضو في بلدية الجزائر من جديد[3].

3-التيار الفرنسي:

إن عناصر هذا الحزب لم تظهر إلا مع الاحتلال الفرنسي للجزائر، وكانت تضم مختلف الأفراد والعائلات التي ارتبطت مصالحها بالوجود الفرنسي، فكان من بينهم بعض رجال الدين والعلماء والأعيان والساسة والموظفين الإداريين ونحوهم، كما كان يضم أيضا أفرادا من ذوي الاتجاهين (الوطني والاتجاه العثماني)، ولم تظهر آثاره ودوره إلا بعد أن أخذ العهد يتقادم بالاحتلال، ولكن حذر أبو القاسم سعد الله من أن لا نحكم على جميع عناصره أنهم كانوا من الحزب الفرنسي قلبا وقالبا، فكثيرا منهم لعبوا أدوارا مختلفة، فبدأوا أنصارا للعدو ثم تحوَّلوا عنه، كما أنّ الفرنسيين لم يكونوا واثقين تماما من ولاء هؤلاء، فكانوا يحذرونهم أشد الحذر، لأنهم كانوا يعرفون أنهم أجبروا على التعامل معهم. ومن بين الأسماء التي ظهرت في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1830-1837 نجد مصطفى بن الحاج عمر الذي تولى وظيفة باي المدية، وحفيظ خوجة الذي تولى لهم وظيفة وكيل الأوقاف مكان علي بوراده (أوقاف سبل الخيرات) سنة 1834، ثم مكان مصطفى بوضربة (أوقاف مكة والمدينة) سنة 1836[4].

قام كلوزيل بمحاكمة قادة الحزبين الذين كانوا في الجزائر (بوضربة، محمد بن أحمد مكوار، والحاج محمد خوجة، وعلي بوراده، وأحمد بوراده) ثم نفيهم إلى تونس والإسكندرية وجبل طارق، ولم يكتف كلوزيل بذلك، بل تابع نشاطه البوليسي ضد الباقين منهم أمثال ابن تركية، ومصطفى بن الحاج عمر بدعوى اتصال هؤلاء بالأمير عبد القادر وبالحاج أحمد باي والتآمر معهما ضد الفرنسيين، كما لاحق كلوزيل حمدان خوجة (كان في باريس) بالكتابات ضده وتسليط الشرطة الفرنسية عليه، إلى أن خرج من باريس هاربا مرددا قولته المشهورة:" اللهم ظلم الأتراك ولا عدل الفرنسيين" [5].

---

[1]- عبد النور خثير وآخرون، المرجع السابق، ص199-201.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة...، ج1، المرجع السابق، ص 105 .

[3]- عبد النور خثير وآخرون، المرجع السابق، ص199-201.

[4]- أبو القاسم سعد الله، الحركة...، ج1، المرجع السابق، ص ص112-113.

[5]- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص ص114-115.

ب– في الريف:

رفض أحمد باي عروض فرنسا بالاعتراف به بايا على قسنطينة مقابل التبعية لها، والتعهد بدفع الضريبة.[1] وقام بمقاومة مسلحة ضد الفرنسيين[2].

قامت منطقة متيجة بقيادة قائد قبيلة فليسة المجاهد ابن زعمون، والحاج علي بن سعدي، ومحمد بن علال[3]، بالتصدي للغزو الفرنسي، وذلك بتنسيق الجهود لمنعه من التوسع داخل أراضيها، وذلك عن طريق فرض الحصار والمقاطعة الاقتصادية، مما أثّر سلبا على الاحتلال الفرنسي في العاصمة، ودفع بهم إلى محاولة تكسير الحصار[4].

أعلن الشيخ محمد بن زعمون والحاج سيدي السعدي الجهاد مع استمرار الحصار والمقاطعة الاقتصادية لمنع الفرنسيين من التموين من أسواق: سوق علي وبوفاريك والبليدة، وهذا الأسلوب قد أعطى ثماره وذلك بارتفاع المواد الأولية بسبب ندرتها حتى نفذ زاد الفرنسيين، ولفك هذا الحصار قاد قائد الجيش الفرنسي "دي بورمون "حملة عسكرية قوامها ألف ومائتي(1200) جندي على مدينة البليدة لجس نبض السكان وشيوخ قبائل في 23 جويلية 1830[5]، فهاجمها بن زعمون وجنوده وطردوه من المدينة.

ثم أعاد الغزاة الكرة بقيادة قائد جديد وهو كلوزيل، في 12 أوت 1830في محاولة احتلال البليدة والمدية، وتمكّنوا من دخول البليدة يوم18 نوفمبر، وتوجهوا إلى المدية بعدما تركوا حامية قوية بالبليدة، لكن هاجمها المجاهدون في 26 من ذلك الشهر وانتصروا فيها، فردت السلطات الفرنسية على هذا بالقيام بمجزرة في حق سكانها، راح ضحيتها الآلاف، وانتقم لذلك الجزائريون بإبادة قافلة عسكرية كانت متجهة من البليدة إلى العاصمة[6].

دخل الغزاة مدينة المدية يوم22 نوفمبر ونصبوا بايا جديدا هو الباي ابن عمر، فضرب المجاهدون حصارا عليها، ما أجبر الفرنسيين على تجهيز حملة بقيادة بيرتوزين(Berthezéne) لفك الحصار، لكنهم فشلوا مما اضطرهم الانسحاب من المدية يوم02 جويلية1831.

قاد ابن السعدي جماعات من المجاهدين وتقدم بهم نحو العاصمة، وهزم القوات الفرنسية التي خرجت لملاقاتهم وفرض الحصار على المدينة، فعزلت الحكومة الفرنسية الجنرال بيرتوزين المتهم بعرقلة الاستيطان من قيادة جيش افريقيا، وعيّنت بدلا منه الجنرال دوروفيغو (Duc De Rovigo) الذي أرسلته إلى الجزائر على رأس قوات جديدة، فقام بمضاعفة الاعتداءات على أملاك الجزائريين وأعراضهم ومقدساتهم، وبإبادة عدد من القبائل والتضييق على المجاهدين بفضل وفرة الإمكانيات التي كانت بحوزته، والتي مكنته أيضا من إعادة احتلال البليدة واستباحتها، والتغلب على المجاهدين قرب

---

[1]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص 62

[2]– سوف نتطرق لها في المحور الخامس بالتفصيل.

[3]– بشير بلاح، المرجع السابق. ص 62

[4]– ابراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2007، ص17.

[5]– ابراهيم مياسي، لمحات من جهاد...، المرجع نفسه، ص 18.

[6]– حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: العربي الزبيري، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر،2007،ص ص 247–268، وينظر أيضا إلى: ابراهيم مياسي، لمحات من جهاد...، المرجع السابق،ص19، وينظر كذلك إلى: صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال: المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر2005،ص 195، وينظر كذلك إلى: بشير بلاح، تاريخ الجزائر...،ج1، المرجع السابق،، ص63

بوفاريك يوم أول أكتوبر1832، ما اضطر ابن السعدي ورجاله إلى السكون مؤقتا لضعف موقفهم وكبر سن زعيمهم، ثم انضموا بعد ذلك إلى الأمير عبد القادر[1].

2-دولة الأمير عبد القادر:

قبل التطرق إلى دولة الأمير عبد القادر يتوجب علينا ترجمة لهذه الشخصية التي أسست الدولة الجزائرية الحديثة.

أ-ترجمته وبيعته: هو عبد القادر بن محي الدين، ينتهي نسبه إلى الحسين بن فاطمة بنت رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام، ولد سنة 1808، بقرية القيطنة بمنطقة غريس بمعسكر، كان والده مرابط الزاوية القادرية بمعسكر، فتربى في بيئة دينية محافظة، تتلمذ على يد والده وشيوخ آخرين، فدرس الفلسفة وعلوم القرآن والتاريخ والجغرافية والنحو والأدب، والرياضيات خاصة الجبر، والقضاء والفقه المالكي، سافر في سنة 1825 مع والده لزيارة البقاع المقدسة، وكانت لهذه الرحلة الأثر في تكوين شخصيته[2].

بعد سقوط مدينة وهران في 04 جانفي 1831 على يد المحتل الفرنسي دفع الأمر زعماء القبائل إلى إعلان الجهاد بقيادة الشيخ محي الدين، فشارك عبد القادر في المعارك، كمعركة خنق النطاح الأولى في ماي1832 ومعركة خنق النطاح الثانية في جوان1832، ومعركة رأس الماء في الجهة الغربية من وهران، وقد أظهر الأمير عبد القادر في تلك المعارك بطولة وبسالة، كما أظهر براعة في تنظيم الجيش وبث الحماسة في المجاهدين، مما حاز على إعجاب الأعيان[3].

تخلى العثمانيون على مدينة الجزائر بعد سقوطها، فدخلت البلاد في حالة من الفوضى والاضطراب في المنطقة الغربية خاصة، ولهذا عرضوا الإمارة على الشيخ محي الدين نظرا لمكانته وشعبيته بين القبائل، فرفض وأشار إليهم بأن يلجأوا إلى سلطان المغرب ليحاربوا تحت لوائه، وبعد انسحابه أعاد الأعيان عرض الإمارة مرة أخرى على الشيخ محي الدين وألحوا عليه فاضطر هذا الأخير لأن يقبل الإمارة، ولكن تنازل عنها لصالح ابنه عبد القادر، فبايعه الأهل والأعيان والعلماء في 27-11-1832 (بيعة خاصة)، ثم بايعه رؤساء القبائل وأشرافها وعلمائها بيعة عامة يوم 04-02 - 1833، وبهذه البيعة أصبح الشاب عبد القادر ذو الأربعة وعشرين سنة أميرا وحاكما شرعيا وقانونيا على الجزائر[4].

ب-تنظيم الدولة:

قامت عبقرية الأمير في بناء الدولة على تقليد النبي عليه الصلاة والسلام في مقاومة نزعات ذويه المقربين في جانب مكافحة الأوضاع القديمة، ثم وضع مبادئ عامة للتخلص من النظام القبلي حتى أصبح القادة ورؤساء القبائل والولاة

---

[1]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 63-64.

[2]- محمد بن الأمير عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر،ج1، ط1، المطبعة التجارية غرزوزي وجاويش، الاسكندرية، 1903، ص02، وينظر أيضا إلى: شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تر: ونعليق: أبو القاسم سعد الله، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص70.وص66، وينظر أيضا إلى: قدور محمصاجي، شباب الأمير عبد القادر، تر: مختار محمصاجي، ديوان المعطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص97، وينظر كذلك إلى: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، المرجع السابق، ص174، وينظر كذلك إلى: بشير بلاح، ج1، المرجع السابق، ص75.

[3]- شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص70.وص66، وينظر أيضا إلى: قدور محمصاجي، المرجع السابق، ص97، وينظر كذلك إلى: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، المرجع السابق، ص174، وينظر كذلك إلى: بشير بلاح، ج1، المرجع السابق، ص75.

[4]- شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص84.

مسؤولين أمامه، والمهام والاختصاصات في المسؤولية محددة هرميا، ويمكن حصر الأسس الرئيسة في دولة الأمير عبد القادر في جملة من الخصائص التي تكون دعائم الدولة الوطنية المستقلة وهي:

1-**الطابع الموحد للدولة:** إذ قام بتنظيم السلطة السياسية وتوحيد إقليم الدولة وفرض المركزية الإدارية، كما ألغى امتيازات المخزن وسوّى بين جميع القبائل في الحقوق والواجبات، وألزم الجميع بإحالة الخلافات إلى سلطته، ثم اتّبع الأمير بعد ذلك بترتيب الحاشية وتعيين رجال الدولة وتحديد مهامهم، وبثّ العمال والقضاة في سائر الجهات، وأسند مناصب الإدارة إلى عناصر ذات كفاءة، وأجرى لهم الرواتب لاجتناب ما كان يرتكبه رجال المخزن من نهب وابتزاز، وقام باستبعاد رجال المخزن وموظفي الحكومة السابقة.[1]

عمل الأمير على توحيد القبائل حول مبدأ الجهاد تحت سلطته، وانتزاع من الفرنسيين كثيرا من القبائل التي كانت قد تحالفت معهم، كما ألزمها بالتشبّث بأرضها. وبالمقابل اعتبر المتعاونين مع العدو مرتدين عن الإسلام[2].

2- **الطابع الشوري لنظام الحكم:**

جاء النظام السياسي في عهد الأمير عبد القادر مختلفا بصورة جذرية عن النظام في عهد الدايات، وانطلق من الشريعة الاسلامية في سن قوانين دولته، وجعل القرآن الكريم دستوره، واعتمد الشورى في ممارسة الحكم، فأسس مجلسا لها ضم أحد عشر عضوا من أجلة العلماء، ووضع على رأسهم قاضي القضاة أحمد بن الهاشمي، وكان يستشير هذا المجلس في الأمور السياسية والقضائية والاقتصادية، بل وأسس مجالس فرعية للشورى في كل مقاطعة من المقاطعات هدفه من هذا كله بناء دولة مسلمة على نهج السلف الصالح.

3-إقامة العدل والمساواة:

حرص الأمير على تغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية، بدأها بالدعوة إلى الوحدة بين القبائل وإحياء روح الجهاد، ثم سن القوانين وفرض النظام، إلى أن أتمها بنشر التعليم واصلاح الأخلاق العامة [3].

سعى الأمير إلى تجنب أخطاء الحكم العثماني، فعمل في بناء إمارة أساسها إخلاص الحاكم وثقة المحكومين، فشكّل الأمير حكومة مركزية لدولته سنة1832، تضم النظارات(الوزارات) التالية: نظارة الخارجية، نظارة الداخلية، نظارة الحربية والدفاع، نظارة المالية العامة، نظارة الخزينة الخاصة، نظارة الأوقاف، نظارة العشور[4].

قسّم الأمير دولته في بادئ الأمر (1832-1837) إلى أربعة مقاطعات وهي: تلمسان، معسكر، مليانة، المدية، وبعد معاهدة تافنة في ماي1837 أضاف أربع أقاليم أخرى وهي: إقليم برج حمزة (البويرة حاليا)، مجانة (سطيف)، إقليم الأغواط، إقليم بسكرة، كما قسّم كل إقليم إلى عدة نواحي وعلى رأس كل منها آغا، وكل ناحية

---

[1]- عبد النور خثير وآخرون، المرجع السابق، ص ص324-327

[2]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر...، ج1، المرجع السابق، ص78.

[3]- عبد النور خثير وآخرون، المرجع السابق، ص ص 327-331.

[4]- أديب حرب، التاريخ العسكري والاداري للامير عبد القادر الجزائري(1808-1847)، ج02، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر،1983، ص40.

قسمت إلى أعراش أو قبائل، وعلى رأس كل منها شيخ، إضافة إلى إدارة القضاء وفصل الخصومات التي تدعى بمجلس الشورى[1].

أقام الأمير عدة قلاع وحصون، وأصلح البعض الآخر لتكون مواقع لتمركز القوات وحفظ الأمن والمراقبة أهمها: تكدامت (تيارت)، سبدو(تلمسان)، بوغار(المدية)، سعيدة، وتازة (جنوب شرق مليانة)، كما قام بشراء الأسلحة من الخارج، وأقام مصانعا للأسلحة والذخيرة والبارود أهمها مصنع المدافع ومطحنة البارود بتلمسان، ومصنع الأسلحة بمليانة...ولتمويل الجهاد فرض الضريبة أسماها "المعونة".

ولمواجهة العدو كوّن جيشا نظاميا ومستقلا عن سلطة القبائل التقليدي سمي بالجيش المحمدي، يقتصر على البالغين في سن15-25 سنة، وقسّم الأمير جيشه إلى ثلاثة أنواع من الوحدات وهي: المشاة[2] أو العسكر(الاستعدادات)، الفرسان أو الخيالة، المدفعية (الطبجية)، كان يميز هذا الجيش بانضباطه، وفرض لكل الجنود رواتب شهرية، وتشير بعض المصادر الفرنسية إلى أن الأمير عبد القادر كان يمتلك كتيبة نظامية بلغت قرابة الألف (1000) جندي في أواخر سنة1834، أوكل تدريبها إلى عدد من الجنود الألمان الفارين من القوات الفرنسية الغازية، كما ذكرت هذه المصادر أن تعداد ذلك الجيش وصل إلى أربعة آلاف وخمسمائة(4500) من المشاة ألف (1000) فارس ومائة وأربعين (140) مدفعي في عام1837[3].

أما صاحب كتاب تحفة الزائر، فقد أكّد إلى أنّ جيش الأمير بلغ خمسة عشر ألف (15000) من المشاة وألفين وخمسمائة (2500) من الفرسان وخمسون (50) مدفعيا وخمسمائة (500) من الحرس الخاص للأمير[4].

أولى الأمير عبد القادر عناية بالعلم لكونه عالما، ففتح المدارس وبنى الزوايا واعتنى بها وأمدها بالمعلمين والمساعدات المالية والتموين، وألزم كل دوّار أن يكون له معلم، كما اهتم بجمع الكتب والمخطوطات وحافظ عليها، بحيث استطاع أن يقتني مجموعة ضخمة من أندر الكتب والمخطوطات، ويضعها في أماكن آمنة في الزوايا والمساجد، وأوكل حفظها إلى الطلبة وأهل العلم الذين كانوا موضع ثقته[5]، بل أنه استغل هدنة معاهدة تافنة لإرسال بعثة طلابية من ثلاثين(30) شابا إلى مرسيليا للتأهيل في مختلف الفنون والحرف والمصانع، كما شجّع الأمير الفلاحة وتربية الماشية لزيادة ثروة البلاد وتحقيق الاكتفاء الذاتي. إضافة إلى كل هذا، اهتم بالتجارة خاصة تجارة الحبوب والصوف والأغنام، وقد احتكرت حكومة الأمير التصدير إلى الخارج والتجارة مع قوات الاحتلال لشدّة الحاجة إلى الأموال لدعم مجهود الجهاد ضد الفرنسيين[6].

سكَّ الأمير عملة لدولته سميت بالمحمدية في سنة 1836، وهي قطعة من النحاس الملبس بالفضة، وكانت تضرب بدار السكة بتاقدامت، وزيادة قيمة الموارد المالية اعتمادا على أموال الزكاة(عن الأغنام) والعشور(عن المحاصيل الزراعية)،

---

[1]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر...، ج1، المرجع السابق، ص ص 82-83.

[2]- ينظر إلى الملحق رقم 05 ، ص132.

[3]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر...، ج1، المرجع السابق، ص83، وينظر أيضا إلى: عبد النور خثير وآخرون، المرجع السابق، ص ص339-341

[4]- عبد النور خثير وآخرون، المرجع نفسه، وينظر أيضا إلى: بشير بلاح، ج1، المرجع السابق، ص83.

[5]- بركات محمد مراد، الأمير عبد القادر الجزائري المجاهد الصوفي، دار النشر الالكتروني، (د.م.ن)، (د..ت)، ص19.(pdf)

[6] - بشير بلاح، تاريخ الجزائر...، ج1، المرجع السابق، ص ص84-87.

وضريبة المعونة ابتداء من سنة 1839، والغرامة عن الجنح والمخالفات، ورسوم الأسواق، وحقوق الجمارك، وعوائد احتكار تصدير المواد الأولية والفلاحية، ومساهمة الموظفين الخاصة في خزينة بيت المال، ومردود الأملاك العقارية التابعة لبيت المال، وعائدات بيت المال من التركات، وقدرت ثروة دولة الأمير سنة 1839 بمليون وخمسمائة(1.000.500) فرنك ذهبي[1].

حرص الأمير عبد القادر على أن تكون له علاقات دبلوماسية مع العديد من الدول، فكانت علاقته بالمغرب حسنة لأنها كانت مصدر أساسي للمساعدات الخارجية، قبل أن يتحول موقف السلطات المغربية إلى الجفاء فعداوة سافرة، كما حاول الأمير جاهدا إقامة علاقات مع بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية لكنه فشل في ذلك[2].

كان للأمير علاقات قنصلية مع سلطات الاحتلال خلال فترات السلم بينهما، فكان له أربعة (04) ممثلين، أولهم بوهران وهو"محمد بن يخ"، وبعده الحاج الحبيب بن المهر، والثاني بالعاصمة هو اليهودي يهوذا بن دران، والثالث بمستغانم، والرابع خليفة بن حمود بأرزيو حتى سنة 1836.كما عين الأمير مندوبا له بجبل طارق التابع لبريطانيا، مهمته السياسية شراء الأسلحة والذخائر.[3]

خاتمة:

من كل ما سبق، نستنتج أن الجزائريين بعد نجاح الغزو الفرنسي انقسموا إلى معارض للوجود الفرنسي، وبالتالي تجمّعوا تحت زعامة دينية لإخراج الجيش الفرنسي قبل أن يتوغّل أكثر في الجزائر، أما البعض منهم فقد حاول الاستفادة من هذا الوضع، فتقربوا من الجيش الفرنسي ظنا منهم أنه سوف يخرج بعدما يسلم لأحد منهم السلطة، أما البعض الآخر والذي ارتبطت مصالحه بمصالح فرنسا، فقد تعاون معها للمحافظة على الامتيازات، وبالتالي نفهم أن الزعامات كانت زعامات في المدن والأرياف على حدٍّ سواء ناضلت بمختلف الوسائل: السياسية والعسكرية، أما الأمير عبد القادر فقد أسس دولته على أسس حديثة –مستفيدا بما شاهده خلال زيارته لمصر والشام في سفره إلى البقاع المقدسة– كبداية للجهاد ضد المحتل الذي أرغمه على التفاوض وتوقيع المعاهدات معه.

[1] – بشير بلاح، تاريخ الجزائر...، ج1، المرجع السابق، ص ص84-87.

[2] – بشير بلاح، تاريخ الجزائر...، ج1، المرجع نفسه.

[3]– بشير بلاح، االمرجع نفسه.

المحاضرة الرابعة: مقاومة الأمير عبد القادر.

قد قسم المؤرخون مقاومة الأمير عبد القادر إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى: مرحلة القوة (1832-1837)، ثم تلتها مرحلة بناء الدولة (1837-1839)، أما المرحلة الأخيرة فهي مرحلة الضعف والاستسلام (1939-1847)، في هذه المحاضرة سوف نتكلم عن مرحلتي القوة والضعف وما قام به الأمير في الجانب الدبلوماسي والعسكري، وكذا رد فعل السلطات الاستعمارية من هذه الأعمال.

1-المعاهدات: عقد الأمير عبد القادر معاهدتين مع السلطات الاستعمارية، لكن هذه الأخيرة كانت دائما من تقوم بنقضها.

أ-معاهدة دي ميشال 1834: حقق الأمير عبد القادر العديد من الانتصارات في الفترة ما بين 1832-1834، فأرغم السلطات الفرنسية على التفاوض معه وعقد هدنة من خلال توقيع معاهدة في 28 فيفري 1834[1] سميت بمعاهدة ديميشال، نسبة إلى الجنرال دي ميشال الذي تفاوض مع الأمير ووقع معه هذه المعاهدة، حيث إفتكّ الاعتراف بإمارته على كامل البلاد، وفي المقابل إقراره لفرنسا بالسلطة على المدن: الجزائر، مستغانم، ووهران، وأرزيو.

ونصت المعاهدة على ما يلي:

1- ترك الحرب والخصومات بين الفرنسيين والعرب، واجتهاد كل من الأمير عبد القادر والجنرال دي ميشال في إلقاء الألفة بين الشعبين، ولأجل ذلك يعيّن الأمير وكلاء له بوهران ومستغانم وأرزيو كي لا تقع الخصومة بين الفرنسيين والعرب، كما تقيم فرنسا وكيلا ضابطا لها في معسكر.

2- احترام الديانة الاسلامية وعوائد الجزائريين.

3- يلتزم رد الأسرى من الفريقين.

4- اعطاء الحرية الكاملة للتجارة.

5-يلتزم العرب بإرجاع كل من يفر إليهم من العسكر الفرنسي ويلتزم الفرنسيون بتسليم كل من يفر من أهل الجرائر الهاربين من القصاص إلى وكلاء الأمير في المدن الثلاث.

6-من أراد من الأوروبيين أن يسافر إلى داخل البلاد يجب أن يكون مصحوبا بتذكرة تكون عليها علامة وكلاء الأمير، ويصححها الجنرال وبذلك يحصل على الحماية في جميع الأقاليم.

اختار الجنرال دي ميشال أن يكون صك الهدنة واحدا تحرر فيه مطالب الأمير بالخط العربي ومطالب الجنرال بالخط الفرنساوي، وكل منهما يمضي للآخر على شروطه بخطه[2].

---

[1]- وجدت بعض الكتب تذكر ان تاريخ المعاهدة كان يوم 26 فيفري1834 أما محمد ابن الأمير عبد القادر فيقول انها وقعت يوم 28 فيفري، ولهذا رجحت تاريخ 28 فيفري لأن كتاب تحفة الزائر مصدر مهم.

[2]- محمد بن الأمير عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر: سيرته السيفية، ج2، ط1، المطبعة التجارية غرزوزي وجاويش، الاسكندرية، 1903، ص ص 105-106، وينظر أيضا إلى:

-zouzou ,Abdelhamid, Textes et documents sur l'histoire de l'Algerie contemporaire(1830-1900) ,Alger, 1984 ,p 74

إن الفرنسيين قوم غدارون ولا يعرفون للعهود قيمة، ولهذا عمدوا إلى نقض الهدنة معللين فعلهم هذا بجملة من الأباطيل والالتواءات، وعديد من التفسيرات العقيمة للفظة "هارب" التي يريدون أن يحملوها غير معناها المراد والمقصود به في نص المعاهدة، وذلك من أجل فرض السيطرة الفرنسية على رجال القبائل الدوائر والزمالة اللاتي أعلنت موالاتها لتريزيل –حاكم وهران– ورضوا بحكمهم عليهم، وطلبوا منه مساعدتهم على الانتقال إلى أحواز مدينة وهران حيث يشملهم حكمه. فنقض تريزيل الهدنة ولم يمض عليها أكثر من عام واحد، وكان جواب الأمير على هذا بقوله:" وإن كنت لابد معتمدا على إنقاذ ما صوَّرته أفكارك من إدخالهم تحت حوزتك فأطلب وكيلكم من عندي، واختر لنفسك ما يحلو، وميادين المعامع تقضي بيننا ومسؤولية ارهاق الدماء وإتلاف الأموال راجعة إليك وعليك." ونادى في قومه بالجهاد.[1]

ب–معاهدة التافنة 1837:

استأنف الأمير عبد القادر الجهاد ضد الفرنسيين، ودخل معهم في عدة معارك، أمام التقدم الكبير الذي حقّقه الأمير خاصة في المجال العسكري، ألح عليه المفاوض الفرنسي – الجنرال بيجو– على عقد صلح آخر سمي ب" معاهدة التافنة[2] في 30 ماي 1837، ونصت على ما يلي:

1– اعتراف الأمير عبد القادر بسلطة فرنسا.

2– كل المسلمين الذين يسكنون خارج المدن يكونون تحت حكومة الأمير.

3–مُلك فرنسا في الغرب ينحصر في البلاد التي بين البليدة والبحر ويمتد إلى حد المقطع ومن جهة مدينة الجزائر يسمح لهم أن يستولوا على البلاد التي بين تلك المدينة ونهر بني عزا.

4– يدفع الأمير للعساكر الفرنسيين عشرين ألف (20000) كيلة من الحنطة ومثلها شعيرا، وثلاث آلاف من المواشي في هذه السنة فقط.

5– يسمح للأمير أن يشتري من فرنسا البارود والكبريت والسلاح.

6– ليس للأمير حكم أو سلطة على المسلمين من أهل البلاد المملوكة لفرنسا، ويباح للفرنسيين أن يسكنوا في مملكة الأمير كما يباح للمسلمين أن يستوطنوا في البلاد التابعة لفرنسا[3].

7–أن العرب الساكنة في أرض الفرنسيين تمارس ديانتها بحرية تامة، ولهم أن يبنوا جوامع بحسب مرتبهم الديني تحت رئاسة علماء دينهم الإسلامي.

8– إن الكول أوغل (يقصد به الكرغليين) الذين يريدون أن يبقوا في تلمسان تحفظ أموالهم ويكونون تحت حكم الأمير ولهم أن يتنقلوا إلى أرض الأمير.

9–والذين يتركون أرض الأمير أو أرض فرنسوية ينبغي أن يسلموا عندما يطلبون من أحد الفريقين الذي ينتمون إليه.

---

[1]– يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، سيرته الذاتية وجهاده، ويليه بطل الكفاح الأمير عبد القادر، ويليه مراسلان الأمير عبد القادر، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص52–53.

[2]– نسبة إلى وادي التافنة الموجود بين ولاية عين تموشنت وولاية تلمسان.

[3]– محمد بن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ج2، ص174–175.

10-أن تترك فرنسا للأمير "أسكلة (رشقون) ومدينة تلمسان مع قلعتهما والمدافع والبهواوين التي بهما من قديم، وينقل الأمير ما فيهما من الذخائر إلى وهران.

11-تكون التجارة حرة ما بين العرب والفرنسيين.

12-الفرنسوية تحترم عند العرب كما أن العربية تحترم عند الفرنسوية ويتمتعون بها بحرية.[1]

مثلت هذه المعاهدة فرصة أخرى للأمير لتأديب الخونة، وتأليف القلوب بين القبائل في القرى ومختلف الجهات وبث عيونه ليترصدوا العدو عن كثب وعيّن عمالا له في مجانة وسطيف، والأغواط والجهات الصحراوية حتى الزيبان وبسكرة، وفي طليعة دعاته البركاني الذي استطاع أن يكسب ود غالب القرى الصحراوية. كما توجه الأمير بنفسه إلى محمد التجاني بعين ماضي الذي رفض الانضمام إلى صفوف الأمير، فحاصره مدة خمسة أشهر ونيف ثم هزمه ودخل الحصن، وبذلك أصبحت الصحراء كلها تحت حكمه تدين بطاعته[2].

قام الفرنسيون بنقض المعاهدة والأمير منشغل ببناء وتشييد دولته، وهذا ما أرعبهم فاختلقوا الأكاذيب والأباطيل والمغالطات اللفظية في المعاهدة لتبرير فعلتهم هذه، وحاولوا استدراج الأمير للحرب مجددا بعدما تمكنوا من الاستيلاء على قسنطينة في الشرق، ولهذا أعلن الأمير للفرنسيين في 16 أكتوبر1839 بانتهاء معاهدة الصلح، والرجوع إلى حالة الحرب الأولى دفاعا عن الوطن، وحفظا لكرامة الشعب وصونا لحقوقه وشرفه، وأمام هذا الأمر قرر الفرنسيون مواصلة الحرب واكتساح البلاد طولا وعرضا، ووقعت عدة مواجهات بين الطرفين[3].

2-المعارك التي خاضها الأمير:

قاد الأمير عبد القادر العديد من المعارك، منها من انتصر فيها ومنها ما لم يحالفه الحظ في ذلك، لذا يمكن تقسيمهاإلى قسمين: قسم كانت ضد الاستعمار الفرنسي وقسم لتأديب القبائل العربية والخونة، ويمكن ذكر أهم هذه المعارك بإيجاز وهي:

أ-بينه وبين الاستعمار الفرنسي: كانت استراتيجية الأمير عبد القادر العسكرية هي أولا منع الفرنسيين من التوغل في الداخل انطلاقا من المدن الواقعة تحت سيطرتهم، وثانيا هو إجلاؤهم عن الجزائر ليسيطر على كافة بقاعها وبسط نفوذه بواسطة قواته المسلحة[4]، ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف خاض العديد من المعارك مع الجيش الفرنسي ومنها نذكر:

***معركة خنق النطاح الأولى:** جرت على أسوار مدينة وهران في ماي 1832، أبلى فيها الأمير بلاء حسنا، فهزم العدو هزيمة نكراء، وفقد ما عنده من الذخيرة والعتاد[5].

---

[1]- محمد بن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ج2، ص174-175.

[2]- محمد بن عبد القادر،ج1، المصدر السابق،ص277، وينظر أيضا إلى: يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر...، المرجع السابق، ص 59.

[3]- محمد بن عبد القادر،ج1، المصدر السابق،ص277، وينظر أيضا إلى: يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر ...، المرجع السابق، ص 59..

[4]- أديب حرب، ج2، المرجع السابق، ص 128.

[5]- يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر ...، المرجع السابق، ص ص94-96

*معركة خنق النطاح الثانية: حدثت في نفس المكان ونفس العام، حمل لواءها الأمير فهزم العدو أيضا، وكبّده خسائر فادحة، واستشهد فيها عمه الأمير محمد السعيد، وفر الجنرال بوابييه بمن بقي معه إلى داخل المدينة وراء الأسوار.

*واقعة رأس الماء: أسند فيها اللواء للأمير أيضا بأمر من والده، وتقدم حتى أشرف على مدينة وهران، فهاجم العدو وأوقع به الهزيمة جعلته يضطر إلى الدخول إلى معاقل المدينة يجر أذيال الخيبة، ثم حاصر الأمير المدينة شهرا كاملا ارتحل على إثره عنها لظروف قاهرة[1].

*معركة المقطع: قامت الحكومة الفرنسية بعزل الجنرال دي ميشال عن القيادة في 15جانفي 1835 وعين مكانه الجنرال تريزال كحاكم لوهران، فنقض معاهدة دي ميشال في أول جوان، ما دفع الأمير إلى استئناف الجهاد كما ذكرنا سابقا وهاجم جيش تريزال في مكان يدعى حوش مولاي اسماعيل قرب مدينة سيق، وألحق به الهزائم حتى لم يبق في جيشه البالغ خمسة آلاف (5000) إلا عدد قليل، وغنم المسلمون كل ما عندهم من الذخيرة الحربية وغيرها، فكان هذا النصر يوم 28-06-1835 وعرفت بمعركة المقطع.[2]

معركة معسكر: في أول نوفمبر 1836 هاجم كلوزيل مدينة معسكر عاصمة الأمير، فاضطر هذا الأخير إلى اخلائها من كل شيء ودخلها العدو، ليخرج منها بعد يومين، فعاد الأمير ليعمرها، وجدد ما أفسده العدو.

*معركة تلمسان الأولى: جرت في 13-01-1837 وبعد معركة عنيفة تمكّن بيجو من احتلال تلمسان، ثم توجّه نحو الجهات الشرقية عبر الخط الفاصل بين التل والصحراء، حيث جرت بينه وبين قبائل سبدو وسعيدة وقائع وفواجع مؤلمة، ومن هناك سار إلى القيطنة فخربها وأحرقها.

*معركة مليانة: في 28-04-1841 خاض الأمير معركة كبرى مع الجنرال بيجو بضواحي مليانة بينما كان هذا الأخير في طريقه إلى الجزائر، وغنم الأمير كل ما عند الجنرال من العتاد والمؤونة بعد أن كاد أن يفنى جنوده أيضا.

*معركة موزاية: جرت قرب المدية يوم12 ماي1840، واضطر فيها الأمير إلى اخلاء المدية ليدخلها العدو تحت وابل من الطعنات، ورغم هذا فإن عاملها من قبل الأمير ما أنفك أن يحاصرها مدة طويلة.

*واقعة عين تموشنت: لم يقع فيها قتال لأن العدو فضل الاستسلام إلى الأمير، وكان عدد جنوده خمسمائة (500)[3].

*معركة سيدي ابراهيم: كان جارو وسريته يعسكرون بالقرب من سيدي موسى العنبر ويقوم بحراسة القافلة الفرنسية وحقائب جند المجموعة الأولى ويستعد للقتال، ولما استشعر بخطورة المكان الذين يقيمون به أرسل خمسة عشر (15) منهم بإمرة الملازم الأول داشابدلان لمراقبة تطورات الأمور في الجوار بغية اتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهتها، ثم اتجه بعساكره نحو مرتفع صغير بالقرب من مرابط سيدي ابراهيم إلى الناحية الجنوبية الشرقية من سيدي موسى العنبر، وأثناء اجتيازه للمسافة بين سيدي ابراهيم وسيدي موسى العنبر تعرضوا لنيران بنادق قوات الأمير، فأدى ذلك إلى مقتل خمسة (05) من الفرنسيين، وأسر القائد الفرنسي الهوصار ناتان، وجرج جارو في فخذه، وأسرع داشبدلان لمساعدة جارو على الوصول إلى داخل المرابط للتحصن به وتنظيم الدفاع حوله، وحاول الأمير حثّهم على الاستسلام، وألا يتعرّضوا للقتل

---

[1]- يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر ...، المرجع السابق، ص ص94-96.

[2]- يحي بوعزيز، الأمير...، المرجع نفسه، ص 96، وينظر أيضا إلى: سليمان قريري، المرجع السابق، ص29.

[3] - يحي بوعزيز، الأمير...، المرجع السابق، ص ص 96-97، وينظر أيضا إلى: أديب حرب، المرجع السابق، ص ص285 -305.

لكنّهم أبَوا ذلك، وبدأوا بإطلاق النار فقتل ضابط فرنسي وأصيب الأمير في أذنه اليسرى، وبعد ساعتين تقريبا استبقى الأمير ثلاثمائة (300) فارس من قواته ورجال القرى المجاورة لحماية المرابط، وتوجّه مع القسم الآخر نحو باب تازة بهدف مواجهة وهران.

وبقى جارو وجنوده محاصرين فنفذت مؤونتهم حتى أكلوا التين والعشب والحشائش، وشربوا بولهم وبول خيولهم الثلاث، ولكن في اليوم السادس غافلوا رجال القرى المكلفين بحراستهم وخرجوا منه وتوجهوا إلى جامع الغزوات ومنه إلى وادي موسى أين أطلقت قوات الأمير النار على سرية جارو فقتل الضابط داشبدلان، ثم أطلقت مدفعية جامع الغزوات ثلاث قذائف باتجاه المقاتلين نتج عن ذلك نجاة العريف لافازيار وعشرين(20) جنديا من أصل اثنان وثمانين(82) مقاتلا، وأسر خمسة عشر(15) منهم، وقتل ستة وأربعون (46) عنصرا بينهم آمر السرية جارو، أما قوات الأمير فقد سيطرت كليا على جميع النقاط التي حصلت فيها مجابهة المجموعة الفرنسية الأولى، ولم تنقد إلا القليل من رجالها[1].

ب– ضد القبائل المنشقة والخونة:

–غزوة قرية فليتة: غزا الأمير قبيلة فليتة المتمردة لتأديب أهلها العاصين، وارغامهم على الطاعة وعند رجوع الأمير إلى معسكر بلغه خبر هجوم العدو على قرية الدبة فهرع لملاقاته قرب وهران حيث أنزل به هزيمة نكراء تسببت في استشهاد بعض الرجال، واندحار العدو إلى داخل الحصون.

–عقاب بني عامر: أثناء جولة التي قام بها الأمير في بلادهم للاستطلاع، مانعوا في أداء الزكاة والأعشار، حصل كل هذا وهو في طريقه إلى تلمسان قصد تأديب أهالي قبائل الدوائر والزمالة الذين تآمروا مع مصطفى بن إسماعيل عليه.

–قبائل الزمالة والدوائر: في 14جويلية 1834 قام الأمير بجولة استطلاعية قاتل فيها أهالي الدوائر والزمالة الذين انضموا إلى حليفهم إبن الغماري وقومه ليقاتلوه، ونكل بهم بعد أن حاولوا منازلته، فأطاح برؤوس الفتنة ووقع مصطفى بن اسماعيل في قبضته.

–القلعة: وفي جولته الاستطلاعية في أطراف البلاد أدب (ابن العربي) الذي شق عصا الطاعة في نواحي القلعة وشتت شمله، وأحرق القلعة التي اعتصم بها وذلك في 17-07-1834.

–قبائل الزيتون: قام بعدة غزوات لقبائل الزيتون قضى فيها على دابر الفتنة، وأرجع الأهالي إلى حاضرة الدين الاسلامي بعد أن مرقوا منه.

–معركة عين ماضي: التي أرغم فيها الأمير محمد التيجاني على التسليم بشروط أملاها عليه، وحصلت هذه الواقعة عندما كان الأمير في جولته الاستطلاعية ببلاد الأغواط أي الصحراء. وقد سار مرة ثانية إلى بلاد الأغواط، ونكّل بأهلها العاصين حتى جعلهم أشد الناس تعلقا به في أحرج ظروفه. [2].

– معركة بأولاد نايل: جرت معركة كبرى بين الأمير ويوسف المنتصر العنابي في جهات أولاد نايل.

–واقعة بني عامر الثالثة: جرت بضواحي فاس نكّل فيها الأمير بمن أغاروا على مواطنيه المستقرين هناك بعد الهجرة.

---

[1]– أديب حرب، التاريخ العسكري، المرجع السابق، ص ص526-535.

[2]– يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح ...، المرجع السابق، ص ص 95-99.

–واقعة قلعة سلوان ببلاد المغرب: في 10 ديسمبر 1847 قام الأمير بتشتيت جيش "عبد الرحمن بن هشام" سلطان مراكش الذي بلغ عدده خمسين ألف (50.000)[1].

3–السياسة الاستعمارية للقضاء على مقاومة الأمير عبد القادر: تبنى المارشال بيجو بعد أن أصبح حاكما عاما الجزائر سياسة الأرض المحروقة، وكلّف بيجو أبرز قادته العسكريين بالقضاء النهائي على مقاومة الأمير أمثال " لامورسيار" وابن الملك الدوق "دومال". من بين الخطط التي وضعها الجنرال بيجو هو اخضاع القبائل المساندة للأمير عبد القادر، ولهذا قاد بنفسه الفيالق العسكرية في إقليم الظهرة الشرقي بالونشريس وبناء مدينة أورنيوفيل(الشلف حاليا) لقطع الخطوط على قوات الأمير، الذي فقد الكثير من قلاعه، لكنه مازال يتحرك بقواته من الفرسان والمشاة ووصل إلى غاية المتيجة ومشارف الجزائر وبلاد القبائل[2]، ولهذا كثف الفرنسيون البحث عن الأمير وعن عاصمته التي كانت هدفا أساسيا لبيجو الذي تبنى سياسة الأرض المحروقة وتدمير كل ما يملكه الجزائريون، وقد كانت القيادة الفرنسية العسكرية في الجزائر تحفز جيشها على الاستيلاء على أملاك الجزائريين وأرزاقهم وتحطيم ممتلكاتهم[3].

وما يؤكد أن هذه سياسة قد نجحت هو ما قام به سكان بلاد القبائل عندما أتى إليهم الأمير عبد القادر لعقد مؤتمرين مع شيوخها في يوغني، فالأول كان في 27 فيفري 1846 قرروا بموجبه استمرار القتال، بينما اتخذوا في الثاني في 3 مارس من نفس السنة موقفا معاكسا تماما، إذ امتنعوا عن مواجهة الفرنسيين خوفا من حرق مزروعاتهم وتدمير منازلهم وخيمهم[4].

قامت السلطات الاستعمارية بانتزاع آخر عاصمة للأمير في تاقدمت بتيارت سنة1843، هذا ما دفعته إلى انشاء الزمالة العاصمة المتنقلة التي باتت تشبه الشبح بالنسبة للفرنسيين، والزمالة عبارة عن مجمع من المنازل[5] يبلغ عدد سكانها عشرون ألف(20.000) نسمة، وكانت تتبع تحركات الأمير سواء في تقدمه نحو المناطق المتمدنة أو في تراجعه نحو الصحراء حسب حظوظه في النجاح أو الفشل، ولهذا كانت مهمة المارشال بيجو وقادته العسكريين البحث والتقصي عن هذه العاصمة بشكل سري، وبقيت الزمالة بعيدة عن أعين الفرنسيين لمدة معينة، إلا أن الاستعلامات تمكنت من اختراق بعض القبائل بالتهديد والوعيد والاغراء، نجم عنه خيانة بعضهم وكشف الزمالة للعدو، الذي سارع بمختلف قواته العسكرية لمحاصرتها ثم الهجوم عليها في 16ماي 1843 والأمير غائب عنها في مهمة لمنع قبيلة الأحرار من الانضمام إلى العدو[6].

انتهت المعركة لصالح الفرنسيين لأنهم استخدموا عنصر المفاجئة (مباغتة حراس الزمالة) والخداع (لبسوا برانس حمراء تشبه تلك التي يلبسها جند الأمير)، فدخلوها وأحدثوا الفوضى وعاثوا فيها فسادا، ولكن تمكّنت العديد من القبائل من

---

[1]– يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح ...، المرجع السابق، ص ص 95–99.

[2]– محمد بليل، سقوط زمالة الأمير عبد القادر وتاثيراتها على الوضع العام في الجزائر1843–1847، مجلة العبر للدراسات التاريخية والثرية، مج 02، (ع،01)، جانفي 2019، ص390 و ص396.

[3]– محمد بليل، المرجع نفسه، ص390 و ص396.

[4]– أديب حرب، التاريخ العسكري، المرجع السابق، ص 550.

[5]– ينظر إلى الملحق رقم 07 ، ص 133.

[6]– محمد بليل، المرجع السابق، ص ص391–393، وينظر أيضا إلى: أديب حرب، المرجع السابق، ص ص429–436.

الفرار نحو الصحراء، وبذلك أنقذ العديد من سكان الزمالة، ومع هذا وقع أكثر من ثلاث آلاف(3000) شخص وأسر العائلات كبار قادة الأمير(عائلة سيدي مبارك بن علال، وابنة ميلود بن عراش وسيدي العربي)، إلا أن عائلة الأمير تمكنت من الهروب على ظهر جمل من مكان المعركة، كما استشهد ثلاثمائة (300) رجل من بينهم الخليفة محمد بن علال، الذي أبدى شجاعة كبيرة في المعركة، وكان صفي الأمير في الجهاد وعضده الأيمن في الإدارة والكفاح[1]، ضف إلى ذلك استيلاء جنود الدوق دومال على خزائن بيت مال الأمير ومكتبته التي كانت تحتوي على خمسة آلاف (5000) مخطوطة[2].

حاولت الحكومة الفرنسية القبض على الأمير عبد القادر بواسطة ممثلها في الجزائر، ووعدت بمنح مكافأة مالية للجزائريين مقابل القبض عليه، لكن هذا لم يتحقق لتعلق الشعب بأميرهم ولترحاله المستمر في جميع أنحاء الجزائر، كما عمد بيجو إلى سياسة أخرى لإضعاف قوة الأمير عبد القادر وهي التفاوض مع خلفائه لإقناعهم بتركه وانضمامهم إلى السلطة الفرنسية، ومن بين هؤلاء الخلفاء الذين تمّ التفاوض معهم هو سيدي مبارك الذي اتصل به العقيدان لامورسيار ورينو في إقامته في مليانة يوم 21-12-1841، ودامت هذه المفاوضات سبعة أشهر لكنّها فشلت بعدما رفض خليفة الأمير مقترحات بيجو[3].

فكرت الحكومة الفرنسية في خطة أخرى للقضاء على مقاومة الأمير، تمثلت في إخضاع القبائل، وذلك عن طريق فرض عليهم الخدمة العسكرية الإجبارية، ودفع الضرائب لها، وكذا إسكان العائلات الجزائرية في المدن المحتلة، وأخذ رهائن من القبائل، والملاحظ أن القبيلة التي تخضع للإدارة الفرنسية وتعلق ولاءها في منطقتها لقادة الجيش الفرنسي، كانت تتحيّن الفرصة لاستعادة قوتها واستئناف القتال، لهذا فرض عليها بيجو المراقبة الشديدة والمستمرة، وركّز بالقرب منها قوة عسكرية جاهزة لتأديبها إذا ما حاولت التحرك أو الانضمام إلى الأمير[4].

وفي سنة 1843 قاد ابن ملك فرنسا الدوق دومال (dumall duc) معركة كبيرة ضد الأمير قرب مدينة بوغار لحقت بالأمير فيها هزيمة كبيرة، وبعد فشله في عقد صلح مع الفرنسيين[5]، لم يجد الأمير عبد القادر حلا سوى الابتعاد ولو مؤقتا بدائرته ونقلها إلى مكان أمين في المغرب الأقصى، ولهذا عبر الحدود وخيم مع أهله وجنده على بعد عشر(10) كم شرقي مدينة وجدة، وأمام هذا الوضع قررت فرنسا الضغط على المغرب الأقصى حتى لا تساند الأمير عبد القادر، وبالتالي مساعدة فرنسا في القبض عليه ونفيه إلى احدى المدن على شاطئ المحيط الأطلسي[6].

ولهذا دخلت في معركة مع الجيش المغربي بوادي إيسلي فسميت المعركة بمعركة إيسلي في 14-08-1844، كانت نتيجتها احتلال بيجو منطقة وادي ايسلي، كما تمّ قصف مدينة طنجة موغادور واحتلال الأخيرة، ضف إلى ذلك قبول السلطان المغربي بتوقيع معاهدة طنجة بتاريخ 10-09-1844 والتي اعتبرت الأمير عبد القادر خارجا عن القانون أينما

---

[1]- يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر ...، المرجع السابق، ص ص60-61.

[2]- محمد بليل، المرجع السابق، ص ص398، وينظر أيضا إلى: أديب حرب، المرجع السابق، ص 440.

[3]- أديب حرب، المرجع نفسه، ص ص348-349.

[4]- أديب حرب، المرجع نفسه، ص ص349-350.

[5]- محمد بن عبد القادر، ج1، المصدر السابق، ص ص277-278.

[6]- أديب حرب، المرجع السابق، ص453 وص ص458-459.

وُجد، وبذلك يجب على السلطتين الفرنسية والمراكشية ملاحقته والقبض عليه، ومن ثمّ سجنه في إحدى المدن الساحلية المغربية على المحيط الأطلسي، كما اضطرت أيضا على توقيع معاهدة أخرى مع فرنسا وهي معاهدة لالة مغنية في 17-03-1845 القاضية بترسيم الحدود الجزائرية المغربية، والتي أدت إلى تخلي عبد الرحمن رسميا ونهائيا عن حركات المقاومة الجزائرية، وسمحت بالتصدي لها ولقائدها بشتى الوسائل[1].

4-توقيع وثيقة الاستسلام: وقعت مصادمات بين قوات الأمير والجيش المراكشي كان أهمها في سبتمبر 1847، والتي أدت إلى فقدان الأمير عبد القادر لأي أمل في التعاون مع المراكشيين، فقرر العودة ليجد أمامه قوة عسكرية فرنسية بقيادة لاموريسيار(La Morissiere)، والتي لم يستطع الأمير محاربتها فاستسلم بعد استشارة أهله وأعيان جيشه[2]، وكان من شروط الاستسلام أن يُعطي له الأمان ولأهله وجنده وأن يهاجر وأتباعه إما إلى الإسكندرية أو عكا في سوريا، ويكون ذلك الضمان من قبل شخصية فرنسية رسمية.

وعن هذا الأمر يقول الأمير عبد القادر:"... كان مركزي بالدائرة أواخر سنة1847 خطرا وخيما فتحرك علي حاكم مراكش وأظهر ما عنده من الحنق وأظنه يتعقبني ويحاربني، فصرت أتحسب من قبائل الريف المتوحشين أكثر من الفرنسيين الذين قوتهم كانت تزداد مع ازدياد خوفي وقلقي، ومع هذا كله لم يخطر بفكري أن أعقد الصلح مع الفرنسيين لكني لما رأيت أهلي في معسكر الدائرة على خطر عظيم من الجنرال أوست قررت ما يلزم أن أعمل محافظة عليهم من التعب، على أني كنت قادرا على التخلص رغما بهمة من حولي من الفرسان الصناديد الأشداء على الأعداء الأمناء على الوباء، وأن أضايق الفرنسيين مدة طويلة آويا على قبائل الصحراء الذين لا يبخلون على بقليل من الشعير والحليب، وكان باستطاعتي أن انهزم على حصاني إلى المدن المقدسة، لكني تركت ذلك حبا لراحة أهلي والجرحى والضعفاء أصحابي وكتبت إلى الجنرال لامورسيار بأن الحكومة الفرنسية إذا كانت باقية على نواياها لي طالما حدثوني به وإنها تأذن لي إذا تركت السلاح بالذهاب إلى الشرق الذي هو مطمح أنظاري تركت لها سلاحي"[3].

فأرسل لي لامورسيار سيفه وخاتمه عهدا على إنجاز جميع ما طلبته منه بأسرع وقت، فطلبت منه تأمينا بالكتابة وإلا فلا يكون الجواب منه كالأول فعرفته، ثالثة إذا لم أكن على ثقة من عهده فإني أسلم أمري إلى الله ولا يتم بيننا عقد اتفاق، فبعث لي بالتأمين الخطي باسمه الفرنساوي مختوما بخاتمه بالعربي فاطمئن قلبي لذلك...، وحينئذ وصلت إلى معسكره وبالوقت ذاته حضر الدوك دومال إلى جامع الغزوات فاستقبلني بكل لياقة وقال لي إن ما فعله قائمقامي وتعهد لك به فإني أجريه عند اللزوم وإذا رغبت فإني أعهدك بكلامي الملوكي أن كل ما صار الاتفاق عليه يتم، فقدمت له حينئذ آخر ما ركبت من الخيل أيام حروبي فسألني إلى أين قررت الذهاب ومن سيكون معك، فأجبته إلى القسطنطنية أو عكا أو الاسكندرية، والذي يتبعني أهلي والبعض من ضباطي وكان عدة من أراد أن يرافقني نحو المائة (100) ولم يكن في وسعي أن أرد أملهم في الذهاب معي، فأجاب ابن الملك بأنه لا يرافقني على الذهاب إلى القسطنطينية..."[4].

---

[1]- أديب حرب، المرجع السابق، ص ص452-502.

[2]- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19م و20م، ط1، دار البعث، الجزائر، 1980، ص278.

[3]- محمد بن الأمير عبد القادر، ج2، المصدر السابق، ص ص14-15.

[4]- محمد بن الأمير عبد القادر، ج2، المصدر نفسه، ص ص14-15.

وكان استسلام الأمير يوم 27-12-1847[1]، ولكن عوض أن ينقله الفرنسيون إلى عكا كما أراد هو، أخذوه إلى مدينة (بو) بفرنسا، ويذكر ابنه محمد في هذا الصدد:" إنه في ثالث يوم وصوله إلى جامع الغزوات سار بأهله ومن تبعه إلى المرسى والناس على اليمين والشمال يبكون وينتحبون ولم يزالوا على ذلك إلى أن ركب البارجة الحربية المعدة لركوبه وتوجه نحو فرنسا[2]،... وفي أول يناير سنة ثمانية وأربعين(1848) أرست البارجة في مرسى طولون، فبينما الأمير ينتظر اقلاعها ومسيرها إلى الشرق، إذ دخل عليه حاكم طولون وأخبره أنه مأمور بنزوله في برج لاملاك إلى أن يأتي الأمر من باريس، فحينئذ أحس الأمير بالخديعة، ولم يسعه إلا النزول...، وبينما هو ينتظر انجاز الوعد إذ جاءه الكرونيل دومال وأخبره أن كافة فرنسا عارضت في اتمام ما وقع التعهد به من بعثكم إلى المشرق، فلذلك يعتذر لكم الملك في عدم الوفاء، والذي يحسن عنده أن تسكن بلاد فرنسا وتعلى أماكن مناسبة لمقامك العالي ويرخص لأهل محبتك من أهل الجزائر في الحضور عندك والسكن معك.

فأجابه الأمير أني لا أقبل هذا ولو فرشت لي سهول فرنسا ومسالكها بالديباج، وها أنا بين أيديكم فافعلوا ما بدا لكم، ولا يمكن أن أترك طلب الوفاء بالعهد ما دمت حيا، ومن عجيب ما سمعت أنني كنت أرى نفسي ضيفكم فجعلتموني أسيركم، وأخذتم تعددون علي أمورا قمت بواجبها ذبا على ديني وحماية لبلادي ولازال التفاخر بها وبأمثالها قديما وحديثا..."[3]، فسجن لمدة خمس (05) سنوات، وأطلق سراحه بعدها نابليون الثالث سنة 1856، بعدما كتب الأمير مكتوبا للحكومة يتعهّد ويقسم فيها بأنه لن يرجع إلى الجزائر ولا يتدخل في مصالح فرنسا بوجه من الوجوه بنفسه أو بواسطة[4]. فتوجه إلى القسطنطينية، ثم إلى بروسة، ومن ثم إلى دمشق حيث استقر بها[5].

كبُر الأمير وضعف جسمه، فاشتكى من مرض حصر البول فأجريت له عملية جراحية، وشفي منها، ولكنه بعد فترة مرض مرة أخرى مدة خمسة وعشرين (25) يوما ثم توفاه الله ليلة يوم السبت 19 رجب سنة ثلاثمائة ألف(1300)هـ، الموافق للرابع والعشرون(24) ماي ثلاث وثمانين وثمانمائة(1883) وصلي عليه بجامع الأمويين، ومشى في جنازته سائر علماء البلد وأشرافها وحكامها، وخرج أهلها على اختلاف مللهم ونحلهم يحفهم صفوف العساكر السلطانية، ودفن عند الشيخ الأكبر سيدي محي الدين بن العربي داخل القبة[6].

---

[1]- محمد بن الأمير عبد القادر،ج1، المصدر السابق، ص ص277-278، و ينظر أيضا إلى: الصالح فركوس، المرجع السابق، ص ص 204-205.

[2]- محمد بن الأمير عبد القادر، ج2، المصدر السابق، ص 04

[3]- محمد بن الأمير عبد القادر،ج2، المصدر نفسه، ص ص05-06.

[4]- محمد بن الأمير عبد القادر، ج1، المصدر السابق، ص ص277-278، و ينظر أيضا إلى: محمد بن الأمير عبد القادر، ج2، المصدر السابق، ص 10، وينظر كذلك إلى: الصالح فركوس، المرجع السابق، ص ص204-205.

[5]- محمد بن الأمير عبد القادر،ج1، المصدر السابق، ص ص277-278، وينظر أيضا إلى: محمد بن الأمير عبد القادر، ج2، المصدر السابق، ص 10، وينظر كذلك إلى: الصالح فركوس، المرجع السابق، ص ص204-205، وينظر أيضا إلى: يحي بوعزيز، الأمير...، المرجع السابق، ص66.

[6]- محمد بن الأمير عبد القادر،ج2، المصدر السابق، ص247.

وفي الأخير يمكن القول أن مقاومة الأمير عبد القادر كانت من أعنف المقاومات فقد دامت خمسة عشر(15) سنة، استعمل فيها الأمير النضال العسكري والدبلوماسي معا، واستطاع بحنكته أن يفتك اعتراف فرسا بدولته.

– كان لسقوط الزمالة عاصمة الأمير المتنقلة الأثر الكبير في تفكك الدولة إداريا واخضاع القبائل الموالية له.

– آثر الأمير [i]أمام بطش الفرنسيين والتنكيل بالشعب الجزائري وبأهله، وخذلان سلطان مراكش، الاستسلام على مواصلة الجهاد، لأن استمراره في العمل العسكري سيؤدي إلى الابادة الجماعية للعنصر الجزائري، وبالتالي لا تبقى دولة اسمها الجزائر.

المحاضرة الخامسة: مقاومة أحمد باي.

لم تكن مقاومة الأمير عبد القادر هي المقاومة الوحيدة التي اندلعت في الجزائر كرد فعل عن الغزو الفرنسي لها، إذ تزامنت معها مقاومة في الشرق الجزائري قادها الحاج أحمد باي، الذي رفض الاستسلام بعد سقوط الجزائر العاصمة، متحصنا بعاصمة بايلكه قسنطينة، وقد دامت هذه المقاومة من سنة 1830 إلى غاية سنة 1848، وارتأينا أن نترجم لهذه الشخصية قبل التطرق إلى نضاله.

1- تعريف شخصية أحمد باي: (1786-1850):

هو أحمد بن محمد الشريف بن أحمد القلي، من الكراغة الجزائريين، أبوه تركي وأمه جزائرية من عائلة ابن قانة ذات النفوذ بمنطقة بسكرة. كان أبوه إداريا في حكومة الدايات، وتولى جده منصب باي قسنطينة من (1755-1771)، وعن سنة ميلاده فيذكر أحمد بوضربة في مذكراته إلى اللجنة الإفريقية سنو 1833 بأن الباي كان يبلغ من العمر في ذلك الوقت سبع وأربعين(47) سنة، الأمر الذي يجعلنا نحدد تاريخ ازدياده بعام1786، وكان يسمى باسم أمه، فيقال الحاج أحمد بن الحاجة شريفة. نشأ في بيت اخواله، فشبّ على حياة البداوة، وتعلّم الفروسية، وتدرّب على القتال، فكان رجلا حاسما وشجاعا لا يعرف التردد عندما يجب الفصل في القضايا[1].

عين أحمد باي قائدا للعواسي في فترة حكم الباي عبد الله، لكنه عزل بعد مقتل الباي واتهامه بقتله، لكن بعد تولي نعمان بايا عينه مرة أخرى قائدا للعواسي[2]، وبقي في منصبه هذا بعد تولي شاكر باي الإيالة لمدة عامين، وقد اكتسب الباي أحمد خبرة سياسية بسبب تنقلاته إلى المشرق العربي أين تأثر بإصلاحات محمد علي باشا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[3].

وقد استطاع أحمد باي أن يوطِّد علاقاته بالداي حسين حتى أصبح هذا الأخير يناديه بابني، لكن هذه العلاقة تعكَّر صفوُها سنة 1820، بسبب اتهام أحمد باي بالخيانة لصالح باي تونس، بعدما كان يشغل منصب خليفة إبراهيم باي الغربي حاكم قسنطينة، ووقع خلاف بينهما بسبب هذه التهمة، مما جعل الداي حسين يصدر أمرا بعزل أحمد باي الذي سافر إلى الجزائر خوفا على نفسه من الاغتيال، وهناك طلب الأمان من الداي الذي رحب به. وفي سنة 1821 أمر الداي بعزل ابراهيم باي وقتله بعد أن أثبتت براءة أحمد باي، وقد أظهر هذا الأخير شجاعة وقوة خلال مشاركته الفعلية في الحملات التأديبية التي كان يشنّها حسين داي على القبائل المتمرّدة عن طاعته، وعرفانا بهذه الشجاعة، قام هذا الأخير بتنصيبه بايا على إقليم قسنطينة سنة 1826[4].

كان الحاج أحمد باي من الأوائل الذين قاوموا الاستعمار الفرنسي، حيث عندما تأكّدت الحملة الفرنسية على الجزائر بعث الداي حسين إلى أحمد باي يأمره بالقدوم إلى العاصمة عام 1830 لتقديمه " الدنوش" للداي في مدينة

---

[1]- أحمد باي، المصدر السابق، ص06، وينظر أيضا إلى: بشير بلاح، المرجع السابق، ص113.

[2]- قائد العواسي: هي قبائل كانت تسكن بناحية عين البيضاء. ينظر إلى: أحمد باي، المصدر السابق، ص58.

[3]- بوعزة بوضرساية، الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري: رجل دولة ومقاوم1830 -1848، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص ص 83-87.

[4]- بوعزة بوضرساية، الحاج أحمد...، المرجع نفسه، ص ص 83-87.

الجزائر، وقد أمره الباشا أيضا بتحصين ميناء عنابة وأخبره بالمشروع الفرنسي، وما دام لم يطلب منه الإتيان بالجيش معه، فإنه لم يصحب معه سوى حوالي 400 فارسا، وبعض أعيان قسنطينة وقوّادها. وبعد وصول أحمد باي إلى العاصمة أعلمه الداي حسين بتفاصيل الحملة الفرنسية وطلب منه أن يستعد لملاقاة الفرنسيين في سيدي فرج.

حضر الحاج أحمد مجلسا عسكريا قرب اسطاوالي شارك من خلاله في مناقشة طويلة بين أعضائه حول وسائل الدفاع، غير أن رأي أحمد باي تعارض مع رأي قائد الجيش ابراهيم آغا، سبق وأن أشرنا إلى تلك الخطة الدفاعية الذكية التي اقترحها الباي على قائد الجيش ابراهيم آغا لمواجهة الفرنسيين، والتي رفضت من طرف هذا الأخير[1].

شارك أحمد باي في المعارك الأولى في سيدي فرج وسطاوالي، هذه الأخيرة الذي فقد فيها مائتي(200) من رجاله. وبعد استيلاء الفرنسيين على قلعة مولاي حسن، انسحب الحاج أحمد إلى وادي القلعة، ثم إلى عين الرباط (مصطفى باشا الآن) شرق العاصمة، ثم تابع طريقه شرقا في اتجاه قسنطينة، بينما انضم إليه أكثر من ألف وستمتائة (1600) شخص من الأهالي الفارين من الجيش الفرنسي[2].

ولكن الأتراك استغلوا غياب أحمد باي ليثوروا ضده ونصبوا مكانه القائد سليمان، ولم يتمكّن من دخولها إلا بمساندة محمد بلحاج بن قانة الذي بقي وفيا له، فأعاده أنصاره إلى الحكم وبايعوه من جديد على الجهاد، وجمع شمل القبائل وكوّن مجلسا شوريا، وشرع في تكوين جيش للتصدي للاحتلال، أغلبه من العنصر الجزائري لفقدانه الثقة في العنصر التركي، كما عمل بجدية على تحصين عاصمته قسنطينة وذلك ببناء الثكنات، ثم نصّب نفسه باشا كخليفة للداي حسين، وأثبت ولائه للسلطان العثماني وطلب منه الباشوية والفرمان[3].

ورغم الرسائل التي تلقاها من الجنرال دوبورمون وكلوزيل للاستسلام والاعتراف بالسيادة الفرنسية مقابل الاحتفاظ بمنصبه بايا على قسنطينة ودفع الجزية، إلا أنه رفض هذه الشروط[4].

حارب أحمد باي الفرنسيين باسم النظام العثماني، وظل يقاوم بين سنتي 1830 و1837، لكن هذه المقاومة لم تكن تختلف عن مقاومة الأمير عبد القادر[5].

بدأت القوات الفرنسية تحاول السيطرة على ميناء عنابة- الميناء الرئيسي للإقليم-، وقد دخل ابن عيسى- خليفة أحمد باي - مع جيشه في مواجهة عسكرية مع جيش فرنسا في عنابة، ولكن ونظرا لعدم تكافؤ الطرفين، جعل ابن عيسى يخرج منها مع سكانها الرافضين للاحتلال الفرنسي، ودخلها للمرة الثانية عام 1832[6].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ...، المرجع السابق، ص ص133-134.

[2]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ...، المرجع نفسه.

[3]- أحمد باي، المصدر السابق، ص ص17-18، وينظر أيضا: بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص ص 127-128، وينظر كذلك إلى: عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص141.

[4]- أحمد باي، المصدر السابق، ص17، وينظر أيضا: بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص ص 127-128، وينظر كذلك إلى: عمار عمورة، المرجع السابق، ص141.

[5]- أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ...، المرجع السابق، ص ص42-43.

[6]- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص43، وينظر أيضا إلى: بوعزة بوضرساية، الحاج أحمد باي...، المرجع السابق، ص ص130-131.

2- معركة قسنطينة الأولى 1836:

قامت السلطات الفرنسة بعقد معاهدة تافنة في 30-05-1837 مع الأمير عبد القادر، الهدف منها محاولة منها عزله عن ما يحدث في الشرق الجزائري وقد نجحت إلى حد ما، والقضاء على مقاومة أحمد باي.

عندما تمكّنت القوات الفرنسية من احتلال ميناء عنابة بشكل نهائي في 27-03-1832، ويئست من إرغام أحمد باي على الاستسلام والخضوع لها، بدأت تهدّده بالإطاحة به، ثم قرّرت أن تستولي على عاصمته وتضع حدا لمقاومته، وبالتالي مد سيطرتها على مجمل التراب الجزائري، فبدأ المارشال كلوزيل أولا بتعيين شخص يدعى يوسف اليهودي خلفا للباي أحمد، ومن جهة أخرى قام باستقدام بعض القوات من الجزائر ووهران وبجاية، وحشدها في عنابة ابتداء من شهر سبتمبر 1836، إلى جانب إقامة العديد من المعسكرات المتقدمة من مقر عنابة منها المعسكر المتقدم في الدرعان[1].

هذا وقد بلغ تعداد الجيش الفرنسي أكثر من ثماني آلاف وثمانمائة (8.800) عسكري تمّ توزيعهم على أربع وحدات مجهزة بأحدث الأسلحة وبالمدفعية، إلى جانب أربعة عشر (14) قطعة ميدان كانت تحت قيادة الجنرال كلوزيل شخصيا يساعده في ذلك الدوق " دو نمور(Duc du Nemour) ابن المللك الفرنسي والجنرالين تريزيل ودرينغي. أما القوات الجزائرية والتي كانت تحت قيادة أحمد باي، فقد بلغ تعدادها حوالي ثماني آلاف وتسعمائة(8.900) جندي موزعين على النحو التالي: ألف وأربعمائة(1400) رجل مسلح، وألف(1000) متطوع للدفاع عن المدينة، وتحت إشراف الشيخ بن عيسى الذي زوّد بثلاثون (30) قطعة من المدفعية، منها ثمانية(08) أقيمت فوق القصبة، والبقية وزعت على أسوار المدينة، وخمسة آلاف (5000) فارس، وألف وخمسمائة (1500) رجل من المشاة متواجدين بين عنابة وقسنطينة، وكانت تحت إشراف أحمد باي شخصيا[2].

بادر أحمد باي في هجوماته منتهجا أسلوب الكر والفر وذلك بالقرب من قسنطينة وعلى الخصوص ميمنة وميسرة الجيوش الفرنسية، بهدف إضعافها وإحداث البلبلة داخل صفوفها، ثم تضييق الخناق على الفرنسيين عند وصولهم مشارف قسنطينة؛ فمن الخلف قواته ومن الأمام قوات بن عيسى. وفي 08-11-1836 بدأت القوات الفرنسية تتحرّك من عنابة في اتجاه قسنطينة، لتتجمع بقالمة ما بين 10-1836/11/15، لتنطلق من جديد في اتجاه قسنطينة، وفي اليوم الموالي تمكّنت القوات الفرنسية من عبور "مجز عمار" ثم أقامت معسكرا بسيدي طماطم.

بلغت الحملة الفرنسية قسنطينة يوم 21 نوفمبر 1836 منهكة جراء الغارات التي استهدفتها على طول الطريق، وتهاطل الأمطار والثلوج غير المعهودة في تلك الفترة من العام، والتي عرقلت تقدمها. هذه الأوضاع دفعت بالعديد من أفراد هذا الجيش إلى الانتحار[3].

كان أحمد باي قد وضع تكتيكا عسكريا يتمثل في إدراج قوات العدو باتجاه قسنطينة دون مقاومتها إلى حين وصولها قرب المدينة، حيث تنقض عليها قواته من الخلف وعلى الأطراف بحوالي خمسة آلاف (5000) فارس وألف

---

[1]- عبد الكريم بجاجه، معركة قسنطينة 1836-1837، تر: محمد الهاي لعروق،دار البعث للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، 1984، ص ص08-11، وينظر أيضا إلى: بوعزة بوضرساية، الحاج أحمد باي...،المرجع السابق، ص 141.

[2]- عبد الكريم بجاجه، المرجع السابق، ص ص12-13، وينظر أيضا إلى: بوعزة بوضرساية، الحاج أحمد باي...،المرجع السابق، ص ص142-144

[3]- بوعزة بوضرساية، الحاج أحمد باي...،المرجع نفسه، ص ص144-146.

وخمسمائة (1500) من المشاة، وتطوقها بين دفاعات المدينة التي يشرف عليها بن عيسى على رأس ألفين وأربعمائة (2400) جندي والهجوم الذي يقوده أحمد باي في الأرض المكشوفة[1].

وفي زوال يوم 21-11-1836، تمكّن المارشال كلوزيل على رأس طليعة قواته من الوصول إلى سطح المنصورة في الوقت الذي كانت مؤخرته محاصرة من طرف فرسان أحمد باي في موقع الصومعة. وبمجرد وصوله حتى بدأت تتهاطل عليهم القذائف المدفعية، ولم يبق للمارشال سوى محاصرة المدينة، وهو احتمال صعب لم يأخذه في حسبانه، ولم يكن مستعدا له، ومن ثمّ بدأت المعركة الحقيقية بعد المناوشات التي تعرض لها الجيش الفرنسي في الطريق[2].

وحسب خطة أحمد الباي، فإن بن عيسى وقواته كانوا موزعين على أسوار المدينة وبصفة خاصة فوق الأبواب مهمتهم مقاومة الحصار الفرنسي، لكنه في ظهر يوم21 نوفمبر ترك بن عيسى مواقعه الثابتة في محاولة لمنع الفرنسيين من تحصين مواقعهم، فشنّ عليهم على رأس ألف (1000) من رجاله، الأول من باب الواد لانتزاع " تل كدية عاتي" من القوات الفرنسية القادمة من باردو، وقد تكبّدت هذه الأخيرة خسائر مما دفعها إلى شن هجوم مضاد بالخيالة على قوات ابن عيسى، الذي فضل أن يأمر قواته بالانسحاب، والذي تمّ في الفوضى بسبب النساء والأطفال الذين خرجوا بدون حذر من المدينة ليشجعوا القوات الجزائرية. ثم انتقل بن عيسى مباشرة إلى جهة باب القنطرة لتنظيم الهجوم الثاني ضد القوات الفرنسية التي بدأت تأخذ مواقعها عند منحدرات المنصورة، فباغت الجنرال تريزيل الذي كان يقوم بوضع تدابير القتال والهجوم على الباب، مما ألحق بالعدو خسائر كبيرة[3].

وفي الليل استغل أحمد باي الهدنة المؤقتة ليرسل جزء من قواته التي تسللت إلى داخل المدينة لتعزز قوات بن عيسى الذي أصبح تحت إمرته ما يزيد عن ثلاث آلاف(3000) مقاتل، كما ساعد الأئمة في المساجد من حشد الهمم، إذ أطلقوا نداءات في مآذن المساجد تدعو السكان إلى اليقظة لرد الهجوم الفرنسي، وفي صباح اليوم الموالي بدأت القوات الفرنسية بقصف المدينة، فرد القسنطينيون هذا القصف بالتراشق بالرصاص وضرب مواقعهم بالمدافع، وفي الوقت نفسه كان أحمد باي يواصل مناوشة مؤخرة الجيش الفرنسي التي لم تصل بعد إلى المنصورة، واستطاع القضاء على قوات الحراسة واستولى على قسم الأكبر من قافلة المؤن والذخيرة، ترك عند هذه الغنائم بعض المشاة لحراستها، ليعود هو إلى قسنطينة ليواصل أعمال المناوشة والارهاق ضد القوات الفرنسية من ناحية الكدية عاتى ومن ناحية المنصورة [4].

وخلال ليلة 22 إلى 23 نوفمبر جازفت القوات الفرنسية بمحاولتها اقتحام باب القنطرة الذي تضرر كثيرا من جراء القصف المكثف طيلة اليوم، ولكنها لاحظت أن الباب الأول الذي حطم كشف عن باب ثاني أكثر صلابة يسد الطريق أمامهم، فقرروا العودة إلى نقطة انطلاقهم، ووضعت خطة جديدة تتمثل في الهجوم المتواقت خلال الليلة التالية على موقعين حساسين: الجزء العلوي من جهة كدية عاتى، والجزء السفلي من جهة باب القنطرة، بحيث يكون الهجوم الأول مناورة تضليلية يغطي الهدف الحقيقي المتمثل في اقتحام باب القنطرة، فأحس بن عيسى بهذا الخطر فقام بسد الثغرات

---

[1]- عبد الكريم بجاجه، المرجع السابق، ص 13.

[2]- عبد الكريم بجاجه ،المرجع نفسه، ص 16-17.

[3]- عبد الكريم بجاجه، المرجع نفسه، ص ص 20-28.

[4]- عبد الكريم بجاجه، المرجع نفسه.

المفتوحة في الأسوار وتدعيم الدفاعات فوق الأبواب التي وضعت تحت الحراسة الدائمة ليلا نهارا، كما تصدى بن عيسى وقواته لهذه الخطة، والتي أسفرت عن مصرع مائة وأربعون (140) جنديا فرنسيا. وبعدما تحقق المارشال من فشل الهجومين أمر عند الفجر بالانسحاب نحو عنابة، وبالفعل تمّ الانسحاب تاركين وراءهم الجرحى والمرضى والعتاد والمؤن التي سلمت بعد تدمير القافلة.[1]

أمر أحمد باي بملاحقة الطابور الفرنسي لرفع خسائره، إلا أنه لم يحاول إبادة الجيش الفرنسي، وهذا خلافا لرأي نائبه بن عيسى، وكان يرمي من وراء ذلك إلى الأمل في عقد مفاوضات في ظروف حسنة تنتهي باعتراف الحكومة الفرنسية باستقلال بايلك قسنطينة، وبسلطة أحمد باي على هذا الجزء الهام من التراب الجزائري، ضف إلى أنه كان يريد المحافظة على حياة الدوق "دي نمور" نجل الملك الفرنسي الذي كان ضمن الطابور الفرنسي، ووصلت القوات الفرنسية بصعوبة إلى قالمة في 28 نوفمبر لتنطلق منها فورا إلى عنابة، وقد قدرت عدة مصادر خسائرهم الإجمالية بين700 و900 قتيل[2].

استبشر المسلمون بهذا النصر وباركوه في كل من اسطنبول وليبيا وتونس وغيرها من الدول الاسلامية، أما فرنسا، فقد كان وقع الهزيمة قاسيا جدا على الحكومة والشعب، وبالتالي انعكس سلبا على قائد الحملة المارشال كلوزيل الذي تعرض لانتقادات لاذعة، وتحمل كامل المسؤولية في هذه الهزيمة، التي حطت من قيمة فرنسا.[3]

3- معركة قسنطينة الثانية1837:

إن الحكومة الفرنسية لم تَستَسغ هزيمتها في قسنطينة، فحاول دامريمون البدء في التفاوض مع الباي طالبا منه الاعتراف بسيادة فرنسا وتقديم ضريبة سنوية، لكن الباي رفض تلك الاقتراحات، فقرر المارشال القيام بحملة أخرى على قسنطينة معتبرا من الهزيمة الأولى. وقبل ذلك قام بالتجسس على بايلك قسنطينة وراقب الرأي العام القسنطيني وجمع معلومات عن القوة العسكرية للباي وكذا استعداداته وتحركاته[4]. كما اعتمد على الأسلوب الدبلوماسي؛ ونعني به منع الالتحام بين جيشي المقاومة في غرب البلاد وشرقها. ولتحقيق هذا الأمر قامت فرسا بتوقيع معاهدة تافنة في ماي 1837 كما ذكرنا سابقا[5].

كلفت الحكومة الفرنسية الجنرال دامريمون (Damrement) بتنظيم هجوم ثاني على مقر حكم بايلك الشرق. ومن أجل هذا أنشأ عددا من المعسكرات المحصَّنة على طول طريق قسنطينة في كل من الدرعان ونشامية وحمام باردة وقالمة، وخاصة مجاز عمار الذي هُيِّء ليكون قاعدة الانطلاق الأساسية لكل العمليات العسكرية، كما قام ببناء الثكنات والمخازن والمستشفيات. وفي مجاز عمار حَشد القوات التي استقدمها من وهران والعاصمة، إضافة إلى الآليات التي

---

[1]- عبد الكريم بجاجه، المرجع السابق، ص ص20-28.

[2]- عبد الكريم بجاجه، المرجع نفسه، ص28.

[3]- بوعزة بوضرساية، الحاج أحمد باي...،المرجع السابق، ص 160.

[4]- صالح فركوس، الحاج أحمد باي قصنطينة 1826-1850، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص66.

[5]- محمد العربي الزبيري، مقاومة الحاج أحمد باي واستمرارية الدولة الجزائرية، ط1، دار الحكمة، الجزائر، 2015.

وصلت من طولون ومرسيليا[1]، وأنزلت بميناء عنابة، ونقلت إلى مجاز عمار بواسطة ستمائة (600) حاملة مدفع وثلاثة آلاف (3000) حصان وبغل[2].

أما أحمد باي فقد استدعى أعيان المدينة ورؤساء القبائل ليطلعهم على الخطر الذي بات يهدد قسنطينة وبايلك الشرق، وطالبهم تزويده بتشكيلات الخيالة والمشاة لصدّ العدو، وقد لبّت كل قبائل البايلك طلب الباي، إذ تمّ تخطي الخلافات القديمة بين الباي وبعض مشايخ القبائل من أجل مواجهة العدو المشترك. وبعد أن تجمَّعٍ لدى أحمد باي جيش ضخم قوامه أكثر من اثنتا عشر ألف(12.000) مقاتل، إضافة إلى عشرة آلاف(10.000) متطوع التحقوا بصفوفه عند وصول القوات الفرنسية إلى مشارف قسنطينة. وكلّف بن عيسى على رأس ثلاثة آلاف(3.000) مقاتل بحماية المدينة. اعتمد أحمد باي على الخطة التي حققت له الانتصار في الحملة الأولى، أما العدو فقد استفاد من أخطائه وعدّل من خططه [3].

ودون انتظار تحرُّك القوات الفرنسية، قام أحمد باي بالإغارة على معسكر مجاز عمار، واستمرت المناوشات ضد هذا المعسكر مدة ثلاث أيام من23 إلى 25 سبتمبر1837. وفي هذه الأثناء عمل بن عيسى على تدعيم وتحصين دفاعات مدينة قسنطينة، ومن جهة أخرى أخضع رماة المدفعية لتدريب مكثف قصد الرفع من كفاءة تسديدهم، وتطلبت كل هذه الاستعدادات من أحمد باي شراء البارود والمدافع والبنادق وعتاداً مختلفاً من السوق السوداء بتونس بأثمان باهضة[4].

كان جيش العدو يتكون من ثلاثة عشرة ألف (13.000) جندي يعسكر في مجاز عمار، وينقسم إلى أربعة (04) ألوية، يقودها الجنرال دامريمون شخصيا، بمساعدة دون نمور(نجل ملك فرنسا للمرة الثانية) وتشكيلة هامة من الضباط السامين من ذوي الخبرة والكفاءة المستمدة من ساحات الحرب الأوروبية كالجنرال فالي(Vallée) والجنرال تريزيل (Trezel)، ومن جهة أخرى شكلت لجنة علمية تحت إشراف ربوجير لمرافقة الجيش[5].

وصلت الحملة الفرنسية أمام المدينة في 06 أكتوبر1837، وكان الحاج أحمد باي قد أسند مهمة الدفاع عن المدينة إلى بن عيسى، حيث واجهت قوات العدو مقاومة عنيفة، أين لقي المارشال دامريمون مصرعه هو وقائد الأركان بيريقو يوم12 أكتوبر. استغل الباي أحمد هذه الفرصة للهجوم على الفرنسيين، وأمام هذا الوضع سارع الضباط المتبقين إلى تعيين الكونت "فالي" (Vallée) قائدا لأركان الحرب، وذلك كخطوة أولى لتصدي للهجمات الجزائرية[6].

قرّر فالي أحداث ثغرة في الأسوار المحصنة تسمح لجيوشه عند شن الهجوم بالتسلق إلى المدينة، وقد نجح إلى حد كبير على الناحية اليسرى من باب الواد، وواصل القذف المدفعي الفرنسي بشكل متواصل على نفس الثغرات، مما صعب صدها من طرف رجال المقاومة. وفي اليوم الموالي (13-10-1837) هجمت القوات الفرنسية على المدينة، وتمكَّنوا من

---

[1]- عبد الكريم بجاجه، المرجع السابق، ص34، وينظر أيضا إلى: بوعزة بوضرساية، الحاج أحمد باي...،المرجع السابق، ص ص167-168.

[2]- عبد الكريم بجاجه، المرجع السابق، ص ص37-39.

[3]- عبد الكريم بجاجه، المرجع نفسه، ص ص35-36 و ص ص39-40.

[4]- عبد الكريم بجاجه، المرجع نفسه، ص ص35-36 و ص39.

[5]- عبد الكريم بجاجه، المرجع نفسه، ص ص37-39.

[6]- عبد الكريم بجاجه، المرجع نفسه، ص 41، وينظر أيضا إلى: بوعزة بوضرساية، الحاج أحمد باي...،المرجع السابق، ص 179 وص182.

اجتياز الأسوار ودخول المدينة، بعد أن تمت أول فتحة ودخلوا بأعداد كبيرة أذهلت المدافعين الجزائريين، مما اضطرهم إلى الانسحاب إلى خط دفاعهم الثاني. ونظرا لتشعب أزقة المدينة، كان الهجوم الفرنسي عشوائيا، وهنا بدأت معركة الشوارع وحتى من الشرفات والمساجد والدكاكين، ثم تراجع المدافعون الجزائريون من الخط الثاني إلى خط الدفاع الثالث، وترتب عن هذا سقوط لامورسيار مع ثلاثمائة (300) قتيل في هذا الهجوم. وقد خابت آمال أحمد باي عندما لم تنفجر الألغام الأخرى المزروعة حول المدينة، والسبب يعود إلى نقص خبرة الرجال الذين كلّفوا بالمتفجرات[1].

ساعد على سقوط المدينة عنصر الوشاية والخيانة، وهذا ما قام به بعض المرتدين الذين وضعوا أنفسهم عبيدا لأعدائهم وأعداء دينهم وأرضهم، وعملوا على إرشاد العدو للقضاء على ما تبقى من جيوب المدافعين عبر أزقة المدينة، وبالتالي سهّلوا له المهمة في الاستيلاء على كل المناطق الاستراتيجية، منها على وجه الخصوص الثكنات التي كانت مخصصة للجنود في رحبة الجمل، وكذلك القصبة وقصر الحاج أحمد باي ومنزل خليفته بن عيسى.

وبعد دخول القوات الفرنسية العاصمة قسنطينة لم يعد هناك جدوى من المقاومة، لذا أمر القائد بن عيسى سكان المدينة من مغادرتها، لكن البعض منهم فضلوا الاستشهاد؛ ومنهم القائد محمد بلبجاوي نائب بن عيسى. أما الذين نجوا من الهلاك فقد التحقوا بالباي، وما بقي داخل المدينة إلا العجزة من الشيوخ والنساء والأطفال، وبالتالي حاول بعض الأعيان وضع حدّ للوحشية الاستعمارية، فطالبوا بوقف إطلاق النار، وقد تمّ ذلك يوم 13-10-1837، وراح الجنود ينهبون ويسلبون ممتلكات الشعب القسنطيني والبعض منهم انتهكوا الحرمات غير مبالين[2].

ترتب عن سقوط مدينة قسنطينة في قبضة العدو فوضى عارمة وتدهور كبير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وقدَّر فالي الخسائر في الجيوش الفرنسية بمائة (100) قتيل وخمسمائة (500) جريح، ولكن هذه الأرقام كانت أكثر من الحقيقة.

اضطر أحمد باي وجنوده الانسحاب إلى صحراء قسنطينة ومواصلة الجهاد، إذ أنه استدعى سادة القوم واجتمعوا حوله، واقترح عليهم تشكيل زمالة بجميع الذين خرجوا من المدينة، ثم يقودهم إلى مكان آمن في الجنوب وتبقى فيها تحت حماية مشاتي، ثم يرجع مع جيشه فورا إلى المدينة والتمركز في طريق عنابة وبالتالي قطع حركة المرور، هدفه في ذلك قطع الاتصالات على العدو والنجدات لتحقيق النصر. هذا وقد أيده الجميع عدا خاله بن قانة، الذي خوّفه من فرحات بن السعيد وأشار عليه بأن يسرع إلى الصحراء ويدخل عائلاتهم ومن اتبعهم إلى المدن، ثم يخرجون متحدين العدو الذي يخشون هجومه، وعليهم البدء بمحاربة بن سعيد أولا، ثم يتفرغون لمقاتلة الفرنسيين، فاستحسن الباي نصيحة ابن قانة[3].

4-مقاومته بعد سقوط عاصمته (1837-1848):

ظل الحاج أحمد باي يقاوم باعتماده على حرب العصابات، فكان يتنقل من قبيلة إلى أخرى، ومن الجبل إلى الصحراء، في كل من بسكرة ونواحي عين البيضاء والنمامشة والأوراس وأولاد سلطان غربي باتنة والحضنة.. .الخ، محاولا تعبئة القبائل لمواصلة الجهاد ومهاجما المراكز العسكرية الفرنسية. وكان أحمد باي يدعم كل قبيلة تشهر السلاح في وجه العدو

---

[1]- بوعزة بوضرساية، الحاج أحمد باي...،المرجع السابق، ص ص 184-189.

[2]- بوعزة بوضرساية، الحاج أحمد باي...، المرجع نفسه، ص ص190-191، وينظر أيضا على: عبد الكريم بجاجه، المرجع السابق، ص62.

[3]- صالح فركوس، الحاج أحمد...، المرجع السابق، ص 67 و ص ص 71-72.

الفرنسي، وبقيت صلته بهم وثيقة، وبقي العديد منهم في صفه، مما زاد من تخوف الفرنسيين من نفوذه هذا رغم كبر سنه[1].

مكث أحمد باي قرابة الثلاث سنوات بمدينة الكبيش بأولاد عبد الرحمن، وقام دو سان جرمان بغلق المنافذ المؤدية إلى الصحراء، كما أعطيت له الأوامر بالرحيل بقوة عسكرية إلى الزاب الشرقي لمراقبة كل المنافذ الموجودة بجبل أحمر خدو، وهذا كله للبحث عن مكان تواجد أحمد باي والقبض عليه. وتمكنت القوات الفرنسية من الوصول إلى مشارف منطقة الكبيّش، حيث مقر أحمد باي الذي وجد كل الطرق قد سدت في وجهه لعدة اعتبارات، منها خيانة بعض القبائل له، كما أن سنه المتقدم جعله مطمعا لأعدائه قصد إلقاء القبض عليه عن طريق المكائد للحصول على المال من فرنسا. ومما زاد من متاعبه هو الحصار الذي ضرب عليه من جميع النواحي، ضف إلى ذلك موت بعض أولاده واشتداد المرض عليه جعله لا يقوى على حمل السلاح وقيادة المعارك[2].

كان لزاما على أحمد أن يستسلم لعدوه، فأرسل رسالة لقائد دو سان جرمان يوم 02 جوان 1848 مع أحد أعوانه المخلصين؛ وهو الشيخ مسعود لكي لا ينتشر خبر استسلامه بين العرب، لأنهم لا يريدون ذلك، وبالتالي سوف يعرّض نفسه للموت. كما طلب من الفرنسيين التزام السرية في المفاوضات، واشترط عليهم، كما اشترط الأمير عبد القادر، الأمان لشخصه وأهله وحمله إلى البلاد الإسلامية. ثم طرح الأمر على أتباعه المخلصين من أولاد عبد الرحمن؛ ففريق رفض الاستسلام، وفريق فضّل أن تعطى الحرية التامة للحاج أحمد باي في اتخاذ القرار. فكان قراره الاستسلام، لأنه رأى نفسه محاصرا من كل الجهات، وأيه محاولة سوف تؤدي بأتباعه إلى الهلاك، إلى جانب ضعف الدعم المادي والمعنوي[3].

سلم أحمد باي نفسه يوم 05 جوان 1848 بعد أن قبل القائد دو سان جرمان شروطه، وعندما وصل إلى بسكرة طلب منه عدم السماح لأي أحد الدخول عليه خاصة أولاد بن قانة الذي كان يمقتهم كثيرا لما لاقاه منهم، لكن القائد لم يف بهذا الوعد، وفي اليوم الثالث نقل إلى باتنة مع عائلته وأتباعه حيث لقي نفس الاستقبال وحسن الضيافة التي لاقاها في بسكرة، وبعد قضاء ثلاث أيام انتقل إلى قسنطينة مباشرة، وعند وصوله إلى عاصمة حكمه استقبله أكابرها وشيوخها وعلمائها استقبالا حارا، واتصل به العديد من سكانها ومن كل الطبقات الفقيرة منها والغنية، فمنهم من أحضر له الملابس ومنهم من أحضر له الأغذية بجميع أنواعها وأشكالها، وبعد المكوث بها مدة ثلاث أيام أيضا نقل إلى سكيكدة التي انطلقت من مينائها سفينة اتجهت إلى الجزائر العاصمة التي وصلها يوم27 جوان [4].1848.

---

[1]- بوعزة بوضرساية، الحاج أحمد باي...،المرجع السابق، ص ص217-220 و ص ص234-240 و ص ص 243-328.

[2]- بوعزة بوضرساية، الحاج أحمد باي...، المرجع نفسه، ص ص 340-345، وينظر أيضا إلى: أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ...، المرجع السابق، ص46.

[3]- بوعزة بوضرساية، الحاج أحمد باي...،المرجع السابق، ص ص 340-345، وينظر أيضا إلى: أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ...، المرجع السابق،ص46.

[4]- بوعزة بوضرساية، الحاج أحمد باي...،المرجع نفسه، ص ص 340-345، وينظر أيضا إلى: أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ...، المرجع السابق، ص46.

وفي اليوم الموالي استقبله الحاكم العام للجزائر "ماري مونج (Mary Monge)، الذي خصص له مرتبا شهريا قدر باثني عشر ألف(12000) فرنك فرنسي، إلى جانب استلامه منزلا أنيقا يليق بمقامه، ولكن ونظرا لقلة المبلغ المذكور لم يتمكن من تغطية حاجياته، ليس بالنسبة للمأكل والملبس وإنما لتغطية حاجيات أتباعه، لذا طلب منهم مغادرته رغم أنهم فضلوا البقاء معه[1].

والملاحظ أن الإدارة الاستعمارية خالفت وعودها أيضا التي قطعتها لأحمد باي، إذ أجبرته على الإقامة الجبرية بمدينة الجزائر تحت رقابة المستعمر، وعلى الرغم من أنه راسل النقيب "دين وفو"، مدير الشؤون العربية بقسنطينة، طلب منه السهر على جميع ثرواته وأمتعته التي تركها اثر احتلال قسنطينة[2]، كما كاتب الحاكم العام" شانري" حول هذا الموضوع بتاريخ 02-03-1850، وبدلا من إرجاع ثروته خصصت له منحة سنوية لسد حاجياته ومصاريفه الضرورية متحجّجة أنّ الاستجابة لمطالب الحاج أحمد باي ستكون له انعكاسات سلبية على السياسة الاستعمارية[3]

مرض أحمد باي بمرض صدري وأظنه مرض السل وتوفي يوم 30 أوت 1850 عن عمر يناهز الثالثة والستون (63) سنة، تاركا وراءه ثلاث زوجات وولدين وبنتين[4]، ودفن في داخل زاوية سيدي عبد الرحمن بالجزائر العاصمة[5].

في الأخير يمكن القول أن من أسباب فشل هذه المقاومة هو اعتماد أحمد باي على سلطان الدولة العثمانية الذي خذله في الكثير من المرات، كما أنه اعتمد على عائلته وحاباهم، مما جعله يدخل في صراع مع فرحات بن السعيد بدل ما يستثمر هذه الجهود في مقاومة الاستعمار، كما أن النعرة الكرغلية منعته من توحيد المقاومة مع الأمير عبد القادر.

- رغم أن عاصمة أحمد باي قد سقطت إلا أنه استمر في الجهاد أكثر من عشر سنوات.

- استخدمت فرنسا نفس الخطة التي استخدمتها مع الأمير عبد القادر لإنهاء مقاومة أحمد باي، إذ أنها استمالت باي تونس لمنع الإمداد الخارجي، كما قربت إليها القبائل والشخصيات وأغرتهم بالمناصب بما فيهم خاله بن قانة لإضعاف مقاومته ومنع التفاف الجزائريين حوله، وتمكّنت من انهاء مقاومة أحمد باي الذي دامت ثماني عشر(18) سنة.

---

[1]- بوعزة بوضرساية، الحاج أحمد باي...،المرجع السابق، ص ص 340-345، وينظر أيضا إلى: أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ...، المرجع السابق، ص46.

[2]- ينظر إلى الملحق رقم 09 ، ص 134.

[3]- صالح فركوس، الحاج أحمد...، المرجع السابق، ص92.

[4]- بوعزة بوضرساية، الحاج أحمد باي...، المرجع السابق، ص ص 340-345، وينظر أيضا إلى: أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ...، المرجع السابق، ص46.

[5]- صالح فركوس، الحاج أحمد...، المرجع السابق، ص93.

قضت الادارة الاستعمارية على مقاومتي الأمير عبد القادر في الغرب ومقاومة أحمد باي في الشرق، مما فتح لها المجال للتوغل في الجزائر للسيطرة على الوسط والجنوب، إلا أنها وجدت مقاومة عنيفة من قبل الشعب الجزائري ،استمرت طيلة القرن التاسع عشر، وفي هذه المحاضرة سوف نتطرق إلى بعض المقاومات الشعبية ونتائجها خلال هذا القرن، ومنها:

1–الجنوب الشرقي (ثورة الزعاطشة):

بعدما احتلت السلطات الفرنسية الشمال الجزائري بدأت تفكر في التوغل نحو الجنوب، للسيطرة على كامل البلاد وبذلك تقطع الطريق أمام مقاومي الثورات الشعبية، الذين كانوا يفرون إلى الصحراء للاعتصام بها وجعلها قواعد خلفية لهم، كما كانت تسعى من خلال هذه السيطرة إلى تحقيق هدفها وهو ربط مستعمراتها الإفريقية في غرب القارة ووسطها مع شمالها، ولا يتأت لها ذلك إلا إذا احتلت الصحراء الجزائرية. ومن أجل ذلك بعثت فرنسا ضباط عسكريين وأساتذة أكادميون وبعثات استكشافية للصحراء الجزائرية تمهيدا لإحتلالها[1].

وقد تمكن الأمير عبد القادر من السيطرة على بسكرة وحارب معه أهلها السلطات الفرنسية وعميلها بن قانة، لكن الجيش الفرنسي تمكن من محاصرة قواته ودخل بسكرة من غير مقاومة سنة 1843 ،بعد مغادرة خليفة الأمير " محمد الصغير " لها واعتصامه بجبال الأوراس.[2]

لكن لم تخمد المقاومة في المنطقة، بل ما فتأت أن اندلعت بواحة الزعاطشة[3]، إلتي ثار سكانها في ماي 1849 بزعامة رفاق الأمير عبد القادر وهم الشيوخ: الشيخ بوزيان مقدم الطريقة الدرقاوية بالمنطقة، ومحمد الصغير بن عبد الرحمن، والحاج موسى الدرقاوي(مصري الأصل)[4]، ويمكن حصر أسبابها في النقاط التالية:

رفض أهل الواحة الاحتلال الفرنسي، خاصة الشيخ بوزيان الذي كان يشغل منصب شيخ واحة الزعاطشة في دولة الأمير عبد القادر، وقد قرر هذا الشيخ مواصلة المقاومة.

لقد أثرت الثورة الفرنسية لسنة 1848 على الحياة السياسية بالجزائر، حيث تمّ عزل الحاكم العام بالجزائر " دومال" وعُوّض بالجنرال كافانياك(Cavaignac) في 03-03-1848، ثم تلاه رحيل عدة كتائب من الجيش الفرنسي من الجزائر للمشاركة في الثورة بفرنسا، كما انتشرت أخبار مفادها أن بريطانيا سوف تشن حملة على فرنسا في الجزائر، وقد وصلت هذه الأخبار إلى منطقة الزيبان عن طريق العمال البساكرة بالعاصمة.[5]

---

[1]– ابراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية1837–1934، دار هومة للنشر، الجزائر، 2012، ص 12 وص17.

[2]– ابراهيم مياسي، المرجع نفسه، ص ص 43–46.

[3]– واحة الزعاطشة: تقع الواحة جنوب غربي مدينة بسكرة وتبعد عنها ب35 كلم، و 2.5 كلم إلى الشرق من طولقة. ينظر إلى: بشير بلاح، تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص125.

[4]– بشير بلاح، المرجع نفسه.

[5]– ابراهيم مياسي، المرجع السابق، ص ص 58–60، وينطر أيضا إلى: شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة: الغزو وبدايات الاستعمار 1827–1871، ط1، مج1، تر: المعهد العالي للترجمة، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 646.

*قامت السلطات الفرنسية برفع الضرائب على النخيل ابتداء من شهر مارس 1849 من 0.25 فرنك إلى 0.40 فرنك للنخلة الواحدة، كما ألغت جميع الامتيازات القديمة(اعفاء من الضرائب) للمرابطين، ومن بينهم الشيخ بوزيان الذي استغل الوضع في إثارة الأهالي ضد الاحتلال[1].

ثار سكان الزعاطشة وتابعهم كثير من الجزائريين في المناطق الممتدة ما بين قسنطينة والزيبان مرورا بالأوراس، ومن بلاد النمامشة إلى بوسعادة، خاصة سكان الواحات المجاورة لواحة الزعاطشة، وأولاد سحنون في بريكة، وأولاد داود، وأولاد عبدي، وأولاد صابر بالأوراس وغيرهم. وقد اشتبك المجاهدون مع الفرنسيين وأعوانهم في معارك بريكة، وواد لوطاية، وسريانة، وباتنة، وبوسعادة وغيرها[2]).

ولقمع هذه الثورة قامت السلطات الفرنسية بإرسال نجدات إلى الواحة، مركزين جهودهم خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 1849، فحاصروها بقوات فاق عددها تسعة عشر ألف(19000) رجل يساعدهم آلاف الخونة، محاولين اقتحام الواحة لكنهم قوبلوا بمقاومة عنيفة، ولم يتغلبوا عليها إلا بالقصف المدفعي المكثف، وقطع عشرة آلاف(10000) نخلة، وإفساد منابع المياه، واحتلال القرية دارا دارا يوم26 نوفمبر من نفس السنة[3].

وقد انتهت الثورة بخسائر فادحة حيث خربت الواحة بكاملها، وإبادة كاملة لسكانها، واستشهاد قادتها وقطع رؤوسهم وتعليقها على الأبواب أو على خناجر البنادق، ثم أرسلتهم السلطات الاستعمارية إلى متحف الانتروبولوجي بباريس، لتحفظهم هناك.

كما كانت نتيجة هذه الثورة هو احتلال بوسعادة لإرسل زعيمها محمد علي بن شبيرة النجدات إلى الشيخ بوزيان، وهاجم الحامية الفرنسية المتواجدة في بوسعادة منذ1843، وقد انضم إليه أولاد نايل وعدد آخر من سكان الناحية، كما قامت فرنسا بحرق واحة نارة في 05-01-1850، بعدما انسحب إليها المقاومين، وواصلوا الجهاد عدة أسابيع حتى استشهدوا كلهم، ومع هذا فقد كبدت هذه الثورة خسائر للفرنسيين تمثلت في ألف وخمسمائة(1500) بين قتيل وجريح.[4]

2-ثورة منطقة القبائل:

كانت المنطقة القبائل محاصرة من الجهات الأربعة بعد احتلال بجاية ومراقبة البحر من قبل العدو، فكل الأنشطة الاقتصادية والتجارية كانت محدودة، وكانت الزوايا منتشرة ولها نفوذ ولاسيما زاويا الطريقة الرحمانية، ضف إلى أن سكانها قد تضامنوا مع الأمير عبد القادر واعترضوا تقدم العدو نحو بلادهم خاصة سنة 1844 عندما حاول بوجو التوغل هناك.[5] لقد انتفضت منطقة القبائل كغيرها من المناطق الجزائرية، وقد ظهرت عدة مقاومات لردع الكافر المحتل.

---

[1]- ابراهيم مياسي، المقاومات الشعبية الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2008،ص51، وينظر أيضا إلى: أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ ...، المرجع السابق، ص 48.

[2] - بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 125-126.

[3] - بشير بلاح، المرجع نفسه.

[4]- بشير بلاح، المرجع نفسه، ص ص 126-127، وينظر أيضا إلى: ابراهيم مياسي، المقاومات الشعبية...، المرجع السابق، ص ص72-73.

[5]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ...ج1، المرجع السابق ، ص341.

أ–مقاومة الشيخ بوبغلة ولالة فاطة نسومر:

كان محمد بن عبد الله الأمجد الملقب ببوبغلة يعرف منطقة القبائل جيدا، إذ زارها عدة مرات كمبعوث للأمير عبد القادر، كان شخصية سياسية وعلمية وعسكرية، وكان لخطبه تأثيرا كبيرا على الناس، وقد سارع شيوخ الزوايا بالإنضمام إلى حركته وتزكيتها ومن بينهم لالة فاطة نسومر زعيمة الزاوية الرحمانية، وقد شن حربا على القوات الفرنسية وعلى المتعاونين معها من الخونة، وقد حاول مرارا تحرير بجاية، لكنه عجز عن ذلك خاصة في سنة 1851، وظل يقاوم حتى استشهد في 26-12-1854.[1]

حمل راية الجهاد بعد استشهاد بوبغلة الحاج عمر ولالة فاطمة نسومر ،وواصل المجاهدون حربهم ضد المحتل، وخاضوا العديد من المعارك، وأظهرت لالة فاطمة نسومر شجاعة وبسالة لا نظير لها، ولكن الحاكم العام الجديد راندون(Randon) صمم على اخضاع منطقة زواوة بكل وسيلة، وتمكن من السيطرة على بعض المناطق كبجاية وتيزي وزو ودلس ومنطقة واد سيباو، وفي صيف 1857 وصل راندون على رأس جيش كبير إلى المنطقة لإخضاعها، واستطاع أسر الحاج عمر في 24-06-1857 ونفيه إلى تونس ليلتحق بالحجاز،وفي 27-06-1857 ألقت قوات الاحتلال القبض على لالة فاطمة نسومر وسجنتها بزاوية تابلاط، إلى أن توفيت في سبتمبر سنة 1863 عن عمر يناهز الثلاثة والثلاثين (33) سنة.[2]

ب–مقاومة الشيخ المقراني والشيخ الحداد:

لم تكن مقاومة الشيخ بوبغلة ولالة فاطة نسومر هي المقاومة الوحيدة في منطقة القبائل، حيث ثار الشيخ المقراني ضد التوسع الاستعماري في المنطقة وساندته الزاوية الرحمانية بزعامة الشيخ الحداد الذي نادى إلى الجهاد ضد المستعمر.

اندلعت ثورة المقراني في جانفي 1871 واستمرت إلى غاية 20 جانفي 1872، تزعمها كما ذكرنا سابقا كل من الشيخ المقراني وأبناء الشيخ الحداد، وقد شملت المناطق التالية: برج بوعريريج،العلمة، سطيف، البويرة، الأخضرية، ذراع الميزان، بجاية، تيزي وزو، بومرداس.[3]

ترجع أسباب اندلا ع هذه الثورة إلى تأزم الأوضاع الإجتماعية والاقتصادية بسبب الكوارث التي عرفتها الجزائر بين سنتي 1863 و1869(جراد، جفاف، المجاعة، زلزال...)، وانتشار الأوبئة، والذي زاد الطين بلة هو سعي الكنيسة المسيحية لتمسيح الأطفال والأيتام الجزائريين على إثر هذه المجاعات، وكذا إصدار السلطات الفرنسية لمرسوم كريميو في 24 أكتوبر 1870، دون أن ننسى إرهاق السلطات الاستعمارية كاهل الجزائريين بالضرائب، ومصادرة أراضيهم ومنحها للمعمرين ولليهود والأروبيين مما زاد في بؤس الجزائ[4].

---

[1]– خثير عبد النور وآخرون، المرجع السابق، ص ص36-37.

[2]–خثير عبد النور وآخرون، نفسه، وينظر أيضا إلى :بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 127 -128.

[3]–علي بطاش، لمحة عن تاريخ منطقة القبائل: حياة الشيخ الحداد وثورة 1871: دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2007 ،ص128، وينظر أيضا إلى: العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19 و20، ط1، دار المعرفة، الجزائر ،2006، ص ص53-63

[4]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص53-63.

أما دوافع المقراني إلى اعلان الحرب ضد السلطات الفرنسية فهي إهانتها المتعمدة وإذلالها لأفراد عائلته، بالإضافة إلى إنتزاع فرنسا خمسة آلاف(5000)هكتار من أراضي المقرانيين (أولاد قندوز) في منطقة البرج لتوطين المعمرين الذين هاجروا إلى الجزائر[1].

استقال الشيخ محمد المقراني من منصب الباشاغاوية في مارس1871 ، وعقد اجتماعا مع رجال عائلته وكبار قواده يوم 14 مارس الذي تقرر فيه إعلان الثورة في الصباح الموالي، وظلت الثورة ذات طابع أرسطقراطي إلى أن إنضم إليها رئيس الطريقة الرحمانية الشيخ أمزيان الحداد، الذي دعا الشعب من بلدة صدوق(جنوبي غرب بجاية) إلى الجهاد ضد المحتلين الفرنسيين في 08 أفريل، فغدت بذلك ثورة شعبية واتسع نطاقها لتشمل قرابة نصف البلاد، وحققت نجاحات، ولكن الشيخ المقراني استشهد في 05-05-1871، فخلفه أخوه أحمد بومرزاق[2].

وقد شهدت فترة من جويلية1871 إلى غاية جانفي1872 فترة تراجع المقاومة وهزيمتها، حيث تمكنت السلطات الفرنسية من فك الحصار عن عدة مدن كتيزي وزو ودلس...، والتغلب على المجاهدين في عدد من المعارك أهمها معركة إيشرّيظن يوم24-06-1871.

وأمام انتصارت الجيش الفرنسي اضطر الزعماء الرحمانيين إلى تسليم أنفسهم، فخمدت الثورة في معظم بلاد القبائل منتصف سبتمبر1871، أما الشيخ أحمد بومرزاق فقد حوصر وأسر يوم20-01-1872 شمال ورقلة.[3]

وبذلك انتهت هذه المقاومة التي كان من أسباب فشلها هو استقرار الوضع في فرنسا مما جعلها تتفرغ لمواجهة الثورة، كما أثر استشهاد المبكر للشيخ المقراني واستسلام زعماء الطريقة الرحمانية في معنويات المجاهدين، دون أن ننسى وجود الخونة الذين ساعدوا العدو.[4]

كانت نتائج هذه المقاومة وخيمة ويمكن حصرها في النقاط التالية:

- أصدرت السلطات الاستعمارية أحكاما جماعية بالإعدام على حوالي ستة آلاف(6000) شخص، وخفف بعضها إلى النفي أو السجن المؤبد، واستشهاد أكثر من عشرة آلاف (1000) في المعارك وإبادة عروش وقرى بأكملها.
- إجبار العديد من الجزائريين على الهجرة إلى المناطق الداخلية الفقيرة، ونفي أعداد كبير منهم إلى كاليدونيا الجديدة وإلى كورسيكا، وكابان بأمريكا الجنوبية.
- هروب ستة عشر ألف(16000) جزائري إلى تونس وسوريا، وسبعة آلاف(7000) منهم من منطقة القبائل وحدها[5].

---

[1]- علي بطاش، المرجع السابق، ص 133 و ص153، و ينظر أيضا إلى: العربي منور، المرجع السابق، ص ص 58-63.

[2]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 296-298.

[3] -Louis Rinn, histoire de l'insurrection de1871 en Algerie,librairie Adolphe Jourdan ,Algie, 1891 ,p645 وينظر أيضا إلى: بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 296-298

[4]- بشير بلاح، المرجع نفسه، ص 298.

[5]- علي بطاش، المرجع السابق،ص154.

- فرضت السلطات الاستعمارية على المحاربين غرامات مالية قدرت بستة ملايين (6500000) ونصف فرنكا، وخصصت من هذا المبلغ قسطا للإنفاق على عمليات الهجرة واستيطان الأجانب في الجزائر خاصة من أهل الألزاس واللورين[1]، والسيطرة على أربعة وستة وأربعون ألف وأربعمائة وستة(446406)هكتار المقدرة بثماني عشر مليون وستمائة وستة وتسعون ألف وثلاث وتسعون (18696093) فرنك فرنسي.[2]
- تخلص فرنسا من العائلات التقليدية الكبرى والتقليل من نفوذ بعضها.
- إصدار قانون وارنييه في 26-07-1873، الذي أعطى الحق لكل مستوطن في الاستحواذ على ماتين(200) هكتار، وبالتالي لجأ أكبر الملاكين الجزائريين – ممن انتزعت أراضيهم-إلى العمل كمستأجرين أو خماسين، ولجأ الكثير من الفلاحين إلى رهن أراضيهم أو بيعها بأبخس الأثمان.
- أما عائلة المقراني فقد قدمت للمحاكمة بالمحاكم المدنية والعسكرية في كل من قسنطينة والجزائر العاصمة والبليدة، إذ أصدرت محكمة قسنطينة في حق مائة وأربعة(104) معتقل من بينهم بومزراق والشيخ العزيز وأخوه محمد بن حداد وعلي أوقاسي ،وغيرهم أحكاما بالنفي إلى مدينة " نوميه" بكاليدونيا الجديدة.[3]
- صدر الحكم على الشيخ الحداد زعيم الطريقة الرحمانية يوم:19-04-1873، بالسجن الإنفرادي بخمس سنوات بسجن قسنطينة، لكنه توفي فيه بعد عشرة أيام عن عمر يناهز ثلاثة وثمانين(83) سنة، أما أملاك العائلة (الحداد) فقد صودرت في أول أوت 1871، والهدف من هذه المصادرة هو إرضاخ العائلة والتقليل من تأثيرها الروحي على الفئات الشعبية.[4]

3-الجنوب الغربي:

قاد المقاومات في الجنوب الغربي للجزائر أولاد سيدي الشيخ بفرعيها الشرقي والغربي، وقد استقروا بواحة الأبيض سيدي الشيخ في الجنوب الوهراني منذ مطلع القرن السادس عشر(16).[5]

أ- ثورة أولاد سيدي الشيخ:

أثناء توسع الجيش الفرنسي في الجنوب الغربي اصطدمت بثورة بقيادة أولاد سيدي الشيخ وهذا للدفاع عن مجالهم الحيوي، عبر الهضاب العليا الجزائرية، اتي تتمتع بموقع استراتيجي هام وخطير في عمليات التوسع الاستعماري، وقد تنوعت أسباب إندلا ع ثورة أولاد سيدي الشيخ من أسباب اقتصادية وسياسية ودينية ،ويمكن ذكرها فيما يلي:

*الانتقاص من قيمة أسرة أولاد سيدي الشيخ العريقة، والعمل على تحطيم نفوذها السياسي والاجتماعي، كما حاولت إحداث الفرقة في أوساط هذه الأسرة، وسحب آغوية ورقلة من دائرة نفوذها وربطها بمقاطعة قسنطينة، كما عينت

---

[1]- عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص171.

[2] -Louis Rinn,op.cit,p649.

[3]- علي بطاش، المرجع السابق، ص ص154-156.

[4]- علي بطاش، المرجع نفسه، ص ص 154-162.

[5]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 130.

السلطات الاستعمارية بعض القياد الجدد من الجزائريين في المنطقة دون الرجوع إلى سي سليمان زعيم أولاد سيدي الشيخ وموافقته مما أثار حفيظته[1].

*قامت السلطات الفرنسية من فرض ضرائب باهضة وغير معقولة على الأسرة إلى جانب مصادرة أراضيها وأملاكها العقارية والحيوانية، ونفس السياسة إتبعتها مع الجزائريين، إذ أرهقتهم بالضرائب العديدة التي فرضتها عليهم في المنطقة، وهذا لإفقارهم وتحطيمهم ماديا حتى لا يفكروا في الثورة ضدها. وكان سوء معاملة ضباط المكاتب للسكان عاملا آخرا لاندلا ع الثورة.

أما السبب المباشر لاندلا ع الثورة فهو الشجار الذي حدث بين سي الفضيل وبين أحد جنود الصبايحية يوم 29 جانفي 1864، والذي انتهى بتدخل كل الصبايحية الذين اقتادوا سي الفضيل إلى مقر المكتب العربي بأمر من الملازم بوران وعاقبوه بالضرب بالعصا على أقدامه، فاعتبر سي الفضيل هذا الأمر إهانة كبيرة له ولعائلته، فأشعل نار الثورة بعد التشاور مع مجلس الجماعة[2].

وقد دامت الثورة من سنة1864 إلى غاية سنة1881 أي سبعة عشر (17) سنة، وقد مرت بمرحلتين:

المرحلة الأولى: 1864-1867 ، وكانت الغلبة لأولاد سيدي الشيخ، ولكن على إثر معركة الشلالة سنة 1866 تشتت رجال الثورة وتوزع معظمهم عبر التراب الوطني، وإختبأ القادة في مخابئهم، وبذلك عرف الجنوب الغربي بعض الهدوء، ودخلت الثورة مرحلة جديدة من مسيرتها، ولكن ورغم كل ذلك لم تتحطم معنوياتهم.[3]

المرحلة الثانية:1867-1881: في سنة 1871 فتحت جبهتان على القوات الفرنسية الأولى التي كانت في الجنوب الغربي(أولاد سيدي الشيخ) والثانية في الشرق الجزائري(مقاومة المقراني)، فما كان على فرنسا إلا أن تسعى لتوقيع هدنة مع الجبهة الأولى مع زعيمها سي قدور ولد حمزة، لكنه رفض واشتبك معها في معركة يوم17-04-1871، كان النصر حليفا المجاهدين، لكن الخسائر التي تكبدوها حالت دون التحامهم مع مقاومة المقراني، وانسحب سي قدور ومن بقي معه من الجاهدين إلى داخل التراب المغربي، لكن سلطان المغرب ضغط على سي قدور ليغادر البلاد نحو الجنوب الغربي يوم 03-05-1871.[4]

استمرت الثورة حتى عام 1875 ليحدث فتورا فيها لمدة أربع(04) سنوات، ثم استأنف المجاهدين الثورة في عام 1879، إذ قام سي قدور ولد حمزة بتنشيط الثورة وذلك بمهاجمة الحاميات الفرنسية المنتشرة عبر الحدود الغربية، ولكن دون نتيجة ،لهذا توقف نشاط الثورة بصورة عامة، فقرر قائد الثورة الاستقرار في وادي قير بالمغرب الأقصى، وتفرق باقي الزعماء الآخرين وتوزعوا في أماكن مختلفة ، ولم يظهروا إلا في الثورة الثانية بقيادة الشيخ بوعمامة.[5]

---

[1]- ابراهيم مياسي، المرجع السابق، ص218.

[2]- ابراهيم مياسي، المرجع المرجع نفسه، ص218.

[3]- ابراهيم مياسي، المرجع نفسه.

[4]- ابراهيم مياسي، المرجع نفسه، ص ص241-259.

[5]- ابراهيم مياسي، المرجع نفسه.

وقد تعرضت الثورة في مسيرتها إلى مشاكل كثيرة، منها كثرة الخلافات بين قادتها، مما أضعفها وجعلها تفتر في بعض الوقت، وقد استغلت السلطات الفرنسية هذه الخلافات لتزيد في فرقتهم متبعة سياسة فرق تسد للتسرب داخل صفوفهم واختراقهم لمعرفة نقاط الضعف وخططهم العسكرية.[1]

ب-ثورة الشيخ بوعمامة[2]:

تعتبر ثورة الشيخ بوعمامة من أطول الثورات الجزائرية التي اندلعت ضد الاستعمار الفرنسي، إذ دامت قرابة ربع قرن، من أفريل1881 إلى غاية 07 أكتوبر 1908.[3]

ويعود نشاط بوعمامة بالزاوية التي أسسها في مغرار التحتاني إلى سنة 1876، هذا ما شد انتباه السلطات الاستعمارية، وخاصة سنة 1880، إذ أن بعض التقارير كانت تتحدث عن شعبيته والتفاف القبائل الصحراوية حول زاويته، وخاصة قبائل رزينة، وحميان وترافى، وهذا بعد الدعوة التي تلقوها من الشيخ بوعمامة التي يدعوهم فيها للخروج عن سلطة فرنسا وضرورة اعلان الجهاد ضدها[4]. ويمكن إجمال عوامل التي سرعت في تفجير الثورة فيما يلي:

*عزمت الحكومة الفرنسية على إقامة مركز عسكري للمراقبة بجوار مقر زاوية بوعمامة.

*الحالة الاقتصادية والاجتماعية المزرية وانتشار المجاعة في أوساط الجزائريين.

* استياء وتذمر القبائل الصحراوية، خاصة قبائل آفلو والبيض التي منعت من التنقل بمواشيها إلى الجنوب خلال موسم الترحال في فصلي شتاء(1879-1880) و(1880-1881)، مما أدى إلى موت مواشيها بأعداد كبيرة من شدة البرودة السائدة بتلك المنطقة.

* استغل الشيخ بوعمامة تحول جزء كبير من الجيش الفرنسي المرابط في الناحية الوهرانية إلى تونس لاحتلالها سنة1881 لإعلان الجهاد، كما تأثر الشيخ بوعمامة بالدعوة السنوسية بعد احتكاكه بمقدم هذه الطريقة "الحاج المهدي ولد باجودة" في عين صالح، والتي كانت تهدف هذه الدعوة إلى مقاومة الاستعمار الأوروبي للبلاد الاسلامية[5].

أما السبب المباشر لهذه الثورة فتمثل في مقتل ضابط فرنسي برتبة ملازم أول وهو " وانبيرونر" نائب رئيس المكتب العربي لمدينة البيض يوم 22-04-1881 مع أربع صبايحية من حراسه حينما حاول إيقاف نشاط بوعمامة واعتقال مبعوثيه لدى الجرامنة (30كيلومتر شرق البيض)، وهما: الطيب الجرماني ومرزوق بن السرور.[6]

---

[1]- ابراهيم مياسي، المرجع السابق، ص ص260-261.

[2]- الشيخ بوعمامة: هو محمد بن العربي بن الشيخ بن الحرمة بن محمد بن ابراهيمابن التاج والمشهور بأبي عمامة، لكونه يضع عمامة على رأسه، وهو من أحفاد الولي الصالح الشيخ عبد القادر بن محمد، ينتمي الفرع الغربي لأولاد سيدي الشيخ،(للمزيد ينظر إلى: عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر: دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، دار هومة للطباعة والنشر و لتوزيع، الجزائر، 2011، ص140، وينظر أيضا إلى: يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20: ثورات القرن19، طبعة خاصة دار البصاائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 ،ص ص 298-299.

[3]- عبد الحميد زوزو ،المرجع السابق، ص140.

[4]-عبد الحميد زوزو، المرجع نفسه، ص142.

[5]- ابراهيم مياسي، المرجع السابق، ص ص275-276.

[6]- ابراهيم مياسي، المرجع نفسه، ص 276، وينظر أيضا إلى: عبد الحميد زوزو، المرجع السابق،ص 144.

ويمكن تقسيم هذه الثورة الى فترات، وتمتد الفترة الأولى من 22 أفريل 1881 إلى غاية02 أفريل 1882، ويمكن القول بأنها فترة النضال العسكري، إذ خاض عدة معارك مع جيش العدو أهمها "معركة مولاق" يوم 19-05-1881، انتصر فيها بوعمامة.[1]

امتازت هذه الفترة بانتصار الشيخ بوعمامة الأمر الذي أدى إلى انضمام العديد من القبائل إلى ثورته كقبائل الأغواط، وأمام تزايد عدد قوات العدو انسحب الشيخ بوعمامة متجها إلى منطقة فيقيق داخل المغرب الأقصى، فقل نشاطه وتشتت أتباعه وأنصاره، وانقسموا إلى ثلاث أقسام: قسم انضم إلى قوات سي قدور بن حمزة(رئيس أولاد سيدي الشيخ الشراقة) والبعض الآخر انضم تحت قيادة سي سليمان الغرابة، القسم انسحب مع الشيخ بوعمامة، الذي بقي مرابطا بمنطقة فيقيق ونواحيها، إذ قام بالهجوم على البعثة العلمية الفرنسية يوم01-04-1882، وتكبدت القوات الفرنسية خسائر فادحة في الأرواح والعتاد. وهنا استمالت فرنسا سي قدور بن حمزة لإقناع كل العائلة الموجودة في المغرب بالعودة إلى الجزائر، وبالفعل رجع العديد منهم[2]

المرحلة الثانية:تبدأ من ماي 1883 إلى غاية سنة 1908، وقد غلب عليها الطابع السياسي، إذ أن السلطات الفرنسية قد تخوفت من قوة الشيخ بوعمامة، مما اضطرها إلى محاولة عقد اتفاق معه سنة 1888 وفي سنة 1893 لكن دون جدوى، ثم منحته الأمان التام وبدون أي شرط أو قيد سنة 1899، لكنها لم تجد صدى لذلك، فقررت مهاجمته سنة1903، فغير الشيخ بوعمامة وجهته من الصحراء إلى المغرب الأقصى، لينضم إلى ثورة الجيلالي الروفي الزرهوني الملقب ببوحمارة، ثم إلتجأ أخيرا إلى ضواحي وجدة بزاوية بوردين قرب عين سيدي ملوك أين وافته المنية يوم07-10-1908، وبوفاته انتهت ثورته.[3]

ويرجع فشل هذه المقاومة إلى عدم إتحاد فرعي أولا سيدي الشيخ، وكثرة الخونة المتعاونين مع الإدارة الاستعمارية، وكذا الضغوط التي مارستها الحكومة المغربية على المجاهدين وحاصرتهم في الحدود، ضف إلى تعرض الجزائريين الموالين للثورة إلى التنكيل من طرف السلطات الإستعمارية، دون أن ننسى تزامن المقاومة مع الغزو الأوربي لكل من تونس ومصر والسودان والمغرب وبالتالي تضامن الشعوب العربية مع هذا الشعوب متناسية تضامنها مع مقاومة الشيخ بوعمامة، كما ساعد اتمام مشاريع السكة الحديدية في المنطقة وربط الشمال الغربي الجزائري بجنوبه القوات الفرنسية بالتحرك في التدخلات نحو الجنوب ونجدته وتدعيم الحاميات المزروعة هنا وهناك[4].

---

[1]- عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص ص140-144.

[2]- ابراهيم مياسي، المرجع السابق، ص ص294-318.، وينظر أيضا إلى: بشير بلاح، المرجع السابق، ص309.

[3]- بشير بلاح، المرجع نفسه، ص309.، وينظر أيضا إلى: ابراهيم مياسي، المرجع السابق، ص ص294-318.

[4]- ابراهيم مياسي، المرجع نفسه، ص ص 316-318، وينظر أيضا إلى: بشير بلاح، المرجع السابق، ص309.

وفي الأخير ومن خلال ما ذكرناه عن المقاومات الشعبية في الجزائر خلال الإستعمار الفرنسي يمكننا استنتاج ما يلي:

- كان الشعب الجزائري رافضا المحتل الفرنسي منذ البداية .

- كانت هذه المقاومات عبارة عن استجابة تلقائية للدعوة التي كان يوجهها رجال الدين أو زعماء القبائل للدفاع عن الدين والمقدسات الإسلامية.

- كان ضيق الرقعة الجغرافية لبعض المقاومات قد سهل مهمة الجيش الفرنسي في تطويق المنطقة والقضاء على المقاومة فيها ،خاصة وأن هذه المقاومات كان ينقصها التنسيق فيما بينها، باستثناء محاولة الأمير عبد القادر التنسيق مع مقاومة أحمد باي الذي رفض الأمر.

المحاضرة السابعة: سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر.

صعد الجمهوريون إلى الحكم بفرنسا باسم الجمهورية الثالثة سنة1871على إثر انهزام الامبراطور نابوليون الثالث وجيشه أمام الجيش البروسي، بحيث انتقل فيها الحكم من أيدي الجيش (الحكم العسكري) إلى ايدي المدنيين (الحكم المدني)، وقد رحب المستوطنون في الجزائر بإعلان الجمهورية لأنها ستمكنهم من فرض سلطتهم على كامل الجزائر، وسيُطلق لهم العنان لممارسة سياستهم الاستعمارية بأكثر وحشية وعنصرية من السياسة التي طبقت أثناء الامبراطورية الثانية ليكون النظام الجمهوري الفرنسي أكثر الأنظمة ظلما وعنصرية وامتصاصا لحقوق الانسان في الجزائر[1]، وقبل التطرق إلى القوانين والمراسيم التي طبقتها الجمهورية الثالثة في الجزائر علينا التطرق أولا إلى ظروف قيام هذه الجمهورية.

1- ظروف قيام الجمهورية الثالثة:

كانت الجزائر تحت تصرف الجيش الفرنسي والمعروف بالجيش الإفريقي، مهمته في الجزائر هو الاحتلال وارهاب وجمع الضرائب المادية والحربية عنوة، ويشرف على كل هذه العمليات حاكم عسكري مسؤول أو تابع لوزير الحربية في الحكومة الفرنسية، ولتسهيل مهامه قام بتنصيب المكاتب العربية لتكون همزة وصل بينه وبين المسلمين الجزائريين[2].

كان المستوطنون الأوروبيون في الجزائر يريدون الاستيلاء على الحكم في الجزائر حتى تسنى لهم السيطرة عليها لخدمة مصالحهم، لكن الجيش الفرنسي الذي بسط نفوذه في الجزائر منذ احتلالها سنة 1830 لم يسمح لهم بذلك، وبقي الصراع على السلطة بينه وبين المستوطنين لغاية سنة 1870[3].

استغل المستوطنون الجزائريين أثناء الأزمة الغذائية التي تعرضت لها الجزائر في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1866 و1868 في إقامة حكم مدني في الجزائر، ومن أجل ذلك قاموا بحملة إعلامية واسعة النطاق لإقناع الرأي العام أن هذه الأزمة نتيجة لسوء تسيير الإدارة التابعة للإمبراطورية، فقررت الحكومة إرسال لجنة تحقيق برئاسة لوكانت لوهون (Le comte Lehon) من 29 أفريل 1868 إلى غاية 17 جويلية من نفس السنة، واقترحت هذه اللجنة في الأخير بتنفيذ مشاريع للإدماج وإلغاء النظام العسكري في الجزائر.

ثم تكوّنت لجنة تحقيق أخرى يوم 05-05-1869 اتصلت بالمسلمين والمستوطنين بالجزائر على حد سواء، وفي 25 مارس 1870 قدمت هذه اللجنة تقريرها إلى البرلمان الفرنسي القاضي بإدانة الإدارة العسكرية.[4]

---

[1]- صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930، رسالة مقدمة لنيل شهادة أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ والآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة،2014، ص153.

[2]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص314.

[3]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 152.

[4]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 155، وينظر أيضا إلى: يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 169-172

2- قوانين الجمهورية الفرنسية الثالثة:

شهدت باريس انقلابا على نابوليون الثالث بعد انهزامه سنة 1870، ألغي على إثره نظام الامبراطورية الثانية، وتمّ الإعلان عن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة شهر سبتمبر1870، وقد استقبل المستوطنون الجزائريون هذا الحدث بحماس شديد تحول إلى اضطراب ضد السلطة المحلية وضد الجزائريين الذين تعرضوا إلى التهديدات[1].

أصدرت حكومة الدفاع الوطني في 24-10-1870 قرارات نصت على تطبيق الأمور الثلاثة في الجزائر وهي:

1- إلغاء النظام العسكري والمكاتب العربية وامتيازات رؤساء الأهالي.

2- إنشاء محاكم الجنايات وإخضاع الجزائريين إليها.

3- تجنيس اليهود الجزائر جماعيا وإجباريا،وذلك حسب قرار الوزير اليهودي أدوولف كريميو.[2]

وقد كان لهذا النظام الجديد أثره المباشر والسلبي على الجزائر ولمعرفة ذلك من تتبع سياسة الجمهورية الثالثة في المجالات التالية:

أ-إداريا وسياسا:

أصدرت حكومة الدفاع الوطني ثمانية وخمسون قرارا ومرسوما تتعلق بتنفيذ ادماج الجزائريين، أهمها مرسوم كريميو ومراسيم إدارية كثيرة عدّلت الهيكل الإداري الاستعماري، فاتخذ الشكل التالي:

الحاكم العام: في ظل الحكم المدني أصبحت الجزائر تسيّر من طرف الحاكم العام الذي يعينه مجلس الوزراء ويتبع للوزارة الداخلية الفرنسية، والحاق الجزائر بفرنسا بدمج شؤونها بمختلف الوزارات الفرنسية خاصة بعد صدور مرسوم حيث 26-08-1881 الذي أكد إلحاق الجزائر بفرنسا.

كما قسمت الجزائر إلى ثلاث عمالات أو ولايات هي: الجزائر، وهران، قسنطينة، وعلى رأس كل منها والي يعينه وزير داخلية فرنسا ويتبع للحاكم العام، ويساعده في تسيير ولايته مجلس عمومي منتخب من الفرنسيين ضمّ إليه عدد قليل من الجزائريين في أواخر القرن التاسع عشر(19) [3].

وقسمت كل عمالة إلى دوائر يشرف عليها نائب والي وقسمت الدوائر إلى بلديات، وكانت هذه الأخيرة نوعان:

***بلديات كاملة السلطة:** أنشئت بموجب مراسيم 1848، اقتصر وجودها على المناطق ذات الكثافة الأوروبية المعتبرة، طبقت فيها القوانين الإدارية في فرنسا بطريقة انتقائية، وعين على رأس هذه البلديات مستوطن منتخب من طرف الأوربيين، يساعده مجلس بلدي منهم أيضا، قد يشارك فيه بعض المسلمين بنسبة حددها مرسوم 07-04-1884 بما لا يزيد على ثمانية إلى ستة أفراد كحد أقصى... لكنهم كانوا محرومين من المشاركة في انتخاب شيخ البلدية ونوابه. وبلغ عدد هذه البلديات مائتين وتسعة وأربعين(249) بلدية سنة 1891[4].

---

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص155-156، وينظر أيضا إلى: ابراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2012، ص.127

[2]- محمد بن موسى، نماذج من القوانين الزجرية الفرنسية المطبقة على الجزائريين على عهد الجمهورية الثالثة(1881- 1912)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ الجزائر، المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، قسم التاريخ والجغرافيا، 2017، ص32.

[3] - بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 227-228.

[4] - بشير بلاح، المرجع نفسه.

***البلديات المختلطة:** أنشأت وفقا للمرسوم 27-12-1866 ببعض الجهات التي كان يسكنها معظم المسلمين الجزائريين، واستقرت بها أعداد قليلة من الأوربيين، كانت في البداية تحت رقابة المباشرة لضباط عسكريين، ثم جعل على رأسها منذ عام 1871 متصرفون إداريون فرنسيون، وفي نفس العام توسعت على حساب المناطق العسكرية حتى شملت أكثر مساحة الجزائر الشمالية، وفرضت سلطتها على ثلثي سكانها المسلمين، وقد بلغ عددها سبعة وسبعين (77) بلدية أواخر عام1881.

***المناطق العسكرية:** شملت الجهات التي ظلت تدار من قبل الجيش الفرنسي في السهوب والصحراء بواسطة المكاتب العربية حتى عام1871، تاريخ استبدالها أعواما قلائل بنظام "ضباط الشؤون الأهلية"، وهم نفس ضباط المكاتب العربية السابقين، وكانت بعض جهاتها تتحول إلى بلديات مختلطة كلما استقر بها عدد من الأوربيين، فسجل بها اثنا عشر(12) بلدية مختلطة سنة 1900 [1].

أصدرت الحكومة الفرنسية ستة وثلاثين (36) مرسوما تتعلق بالجزائر وبانتقال السلطة من يد العسكريين إلى يد المستوطنين الأوربيين، ومن أهم هذه المراسيم نذكر:

1- المرسوم الصادر يوم 04-10-1870 والمتعلق بمنح ستة (06) مقاعد في البرلمان الفرنسي بدلا من أربعة (04) فقط عام 1848، وبالتالي تقوية التمثيل السياسي للأوربيين في فرنسا.

2- مرسوم 08-10-1870 الخاص بتوسيع الحكم المدني إلى جميع المناطق العسكرية التي كانت غير خاضعة للحكم المدني.

3- مرسوم 24-10-1870 القاضي بإنشاء منصب الحاكم العام المدني الذي يحكم ثلاث (03) ولايات بالجزائر ويتراسل مع وزراء فرنسا وليس وزارة الحربية كما كان الحال سابقا.

4- مرسوم 10-11-1870 الداعي إلى تحكم المدنيين أي المعمرون في المسؤولين العسكريين.

5- مرسوم24 -12-1870 الذي سمح للمستوطنين الأوربيين أن يوسعوا نفوذهم إلى المناطق التي يسكنها المسلمون الجزائريون والتي تديرها شخصيات جزائرية معينة من طرف فرنسا، وكذلك الغاء المكاتب العربية في المناطق الخاضعة للحكم المدني.[2]

إضافة إلى قوانين ومراسيم تصب كلها في الاستيطان ومحو الشخصية الجزائرية، ومنها:

***مرسوم كريميو:** صدر في يوم 24أكتوبر1870، ونص على تجنيس جماعي ليهود الجزائر البالغ عددهم آنذاك أربعة وثلاثين ألف وخمسمائة وأربعة وسبعين(34.574) يهودي بالجنسية الفرنسية، ما أعلى من شأنهم ومّيزهم عن المسلمين من جميع النواحي القانونية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية.[3]

* **قانون الأهالي**(Code de l'indigenat): أصدرت الحكومة الفرنسية قانون الأهالي في 28-06-1881، وهذا لتهيمن وتسيطر على الجزائريين المسلمين وبالتالي على الجزائر، وهو عبارة عن جملة من العقوبات، ويكون العقاب إما

---

[1]- بشير بلاح، المرجع السابق السابق، ص ص 227-228.

[2]-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص156-157.

[3]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص232-233.

بالحبس أو أن يغرم صاحبها، وهي نوع من المخالفات التي لا ينص عليها القانون العادي ولا يعتبرها مخالفات، وكانت موجهة للجزائريين دون الأوروبيين، ويمكن للجزائري الذي حُكم عليه بالسجن أن يعوضه بأيام الحبس بالقيام بخدمات عمومية كأعمال الغرس والتشجير وصيانة الطرقات والسدود أو دفع غرامة مالية.

وقد تمّ الغاء قانون الأهالي نظريا سنة 1930 ولكن بقي ساري المفعول حتى اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954.[1]

وحددت المخالفات الخاصة بالأهالي في أواخر سنة 1874 بحوالي سبعة وعشرين (27) مخالفة، وأخذت في تزايد إلى أن أصبحت في سنة 1881 واحدا وأربعين(41) مخالفة، ويمكن ذكر بعضها:

1-الإمتناع لأكثر من ثمانية أيام في تبليغ السلطات عن المواليد والوفيات والزواج والطلاق.

2-رفض المثول أمام ضباط الشرطة القضائية بعد استدعائه حتى لو كان شفهيا من طرف السلطة.

3-الإخلال بالقوانين المنظمة لهجرة البدو الرحل، هجرة الأهالي والماشية في الخيام وممرات الجبال قبل الوقت المحدد في الأعراف والعادات بدون رخصة.

4-التعدي الجزئي أو الكلي على أرض تابعة لأملاك العمومية أو الخاصة بالدولة أو المقاطعة أو البلدية.

5-جمع التبرعات دون رخصة من قبل شيوخ الزوايا أو المرابطين.

6-رفض أو عدم القيام بالخدمة في دوريات الحراسة أو مواقع المراقبة التي تأمر بها السلطة الفرنسية، مغادرة موقع أو التهاون في القيام بنفس العمال.

7-استضافة أو إيواء دون إعلام رئيس الدوار لأشخاص مشردين أو أجانب لا يحملون رخصة نظامية في البلديات المختلطة[2].

***التجنيد الاجباري:** إن التجنيد الإجباري للمسلمين الجزائريين تقدم به النائب ميسيمي (Messimy)، ولم يكن هذا المشروع هو الأول من نوعه، بل سبقه عدة خطط ومشاريع وضعها جنرالات فرنسيون خلال القرن التاسع عشر(19م)كخطة الجنرال دو مارتمبري(Martimprey De) التي وضعها سنة 1864، وبرزت فكرة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي في الحرب الفرنسية البروسية، بعد إظهار فرق القناصة الجزائرية بسالة قتالية، إلا أن المستوطنين الفرنسيين تخوّفوا من أن يثور هؤلاء الجنود ضدهم في يوم من الأيام.

وفي سنة 1907 شكلت لجنة للنظر في امكانية تطبيق الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين المسلمين، ودامت أشغالها إلى غاية 1908، وعلى ضوء نتائجها اتخذت الجبهة الوطنية قرار فرض التجنيد الإجباري يوم 03-02-1912، وأجبر هذا القانون المسلمين الجزائريين على الخدمة العسكرية بصفتهم رعايا فرنسيين[3].

---

[1]- محمد بن موسى، المرجع السابق، ص ص 35-36.

[2]- لمعرفة باقي المخالفات في قانون الأهالي عليك الاطلاع على: محمد بن موسى، المرجع نفسه، ص ص39-42.

[3]- نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الإحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954، الجزائر،2007، ص ص 149-151، وينظر أيضا إلى: عبدالرحمن بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الأولى 1920-1936، ج1، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 33.

بادرت السلطات الفرنسية إلى إحصاء الشباب المؤهلين للخدمة العسكرية في كل انحاء الجزائر، ولكن هذا القرار قوبل بالرفض، وخاصة عندما شرع في عمليات الإحصاء في مدينة الجزائر ووهران وقسنطينة[1].

نص قانون التجنيد الإجباري على ما يلي:

-كل شاب جزائري بلغ الثامنة عشر(18) سنة يجنّد، بينما الشباب الفرنسي يجند في سن 21 سنة.

- يقدم منحة للمجند وعائلته تقدر بمائة وخمسين(250) فرنك.

- تكون للجزائري مدة الخدمة العسكرية ثلاث(03) سنوات أما الفرنسي فسنتين.

– تطبيق الاستبدال أي يعوض شخص آخر للتجنيد أو يدفع الغني مالا للفقر ليذهب مكانه بينما الفرنسي يختار عن طريق القرعة وحسب الحاجة[2].

* **قانون كليمونصو**[3]: صدر في 04-02-1919، وتعلق بمنح الجنسية الفرنسية للجزائريين، واشترط لمنح الجنسية أن يكون: عمره 25 سنة فما فوق، وأن يكون أعزب، وغير متعدد الزوجات، وغير محكوم عليه بعقوبة نتج عنها فقدان الحقوق السياسية، أو كان قد ارتكب إحدى المخالفات التي ينص عليها قانون الأهالي،أو تعرض لعقوبة الحجر الإداري بسبب نشاطه التعريفي دينيا أو سياسيا من شأنه المساس بالسيادة الفرنسية، واشترط القانون أيضا أن يكون الجزائري قد أقام في الجزائر أو في فرنسا أو في إحدى مستعمراتها لمدة سنتين، هذا كله إضافة إلى أنه قد كان قد خدم في الجيش الفرنسي أو البحرية مع شهادة حسن السلوك من السلطة العسكرية، وأن يكون مالكا للأرض أو العقار، ومُرسم في وظيفة عمومية أو يستفيد من منحة التقاعد في وظيفة عمومية، أو عضو في المؤسسات التمثيلية، أو حامل لإحدى اليناشين أو ابن لأهلي كان متجنسا بالجنسية الفرنسية، وأهم شرط هو التخلي عن الأحوال الشخصية للمسلم والخضوع للقوانين المدنية والسياسية الفرنسية. وقد فتح هذا القانون فجوة أمام النشاط السياسي المحدود للجزائريين ورفع نسبة تمثيلهم في المؤسسات التمثيلية المحلية[4].

* **قانون المحاكم الزجرية**: إثر قيام ثورة عين التركي 1901 أصدرت السلطات الاستعمارية قرارين في 26و28 مارس 1902 يقضيان بإنشاء محاكم ردعية تدعم قانون الأهالي، وتعطي للحاكم العام حق المحاكمة والطرد والنفي والسجن للجزائريين دون أن يكون لهم حق الاستئناف.

***مناشير جونار(Jonnart)**: أصدر الحاكم جونار منشورا 1906 بعد ثورة عين بسام، وجهه لعمال العمالات تضمن مراقبة الجزائريين في كل مكان والقبض على كل مشكوك فيه، وغلق مقاهي الجزائريين للمشتبه فيهم، وكذا منع المهرجانات

---

[1]- نادية طرشون وآخرون، المرجع السابق، ص ص 149-151، وينظر أيضا إلى: عبدالرحمن بن ابراهيم بن العقون، السابق، ص 33.

[2]- محفوظ قداش، الجزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر1830-1954، منشورات ANEP،الجزائر،2008، ص252، وينظر أيضا إلى: بشير بلاح، المرجع السابق، ص237 .

[3]-جورج كليمونصو: (1841-1924) طبيب وسياسي فرنسي وطبيب وكاتب يميني التوجه في ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة لعهد نابليون الثالث تقلد العديد من المناصب الحساسة في الوازرة الفرنسية مثل رئيس الوزراء ووزير داخلية.(للمزيد ينظر إلى: تركي ظاهر, أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلي جمال عبد الناصر ط2، دار الحرم، (د.ت)، ص 30.

4- جمال قنان، الكفاح الوطني وردود فعل الاحتلال في الفترة ما بين الحربين1919-1939، المصادر، (ع،13)، الجزائر، 2006، ص ص20-22.

الأهلية في المناطق المشكوك فيها، وأن يسحبوا رخص السلاح، وفي سنة1908 أصدر جونار منشورا آخرا يمنع الجزائيين من الذهاب إلى الحج بحجة تفشي مرض الطاعون، ولكن خوفا من تأثر الجزائريين بأحداث المشرق العربي[1].

ب–اقتصاديا:

* **قانون فارنيي(Lois Warnier)**: أصدرت الإدارة الاستعمارية المتعاقبة على حكم الجزائر العديد من القوانين بهدف نقل الملكية، وقد مكنتها من مصادرة العديد من الأملاك، ومن بين هذه القوانين قانون فارنيي الذي صدر في 26-07-1873، وهو عبارة عن مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية التي سعت إلى إلغاء الملكيات الجماعية وتعويضها بالملكيات الفردية، وهو يهدف إلى مصادرة الأراضي التي لم تصل إليها القوانين الفرنسية السابقة، خاصة تلك الأراضي التي لم يكن لدى أصحابها سندات الملكية أي وجود مالك عقاري دون صك الملكية[2].

وحسب هذا القانون فإن الأراضي العرشية التي كانت لا تباع ولا تشترى ولا تحجر حسب الأعراف الجزائرية المعمول بها قبل الاحتلال الفرنسي، تصبح ذات ملكية فردية أو خاصة بموجب عقد، بعد أن تحدد ملكية كل فرد، وهذا لتمكين المعمرون من شرائها.

وقد واجهت الإدارة الاستعمارية مشاكل أثناء تطبيق هذا القانون، خصوصا عند التوثيق، بسبب تشابه الأسماء، أو تناقض عقود الملكية المفرنسة مع عقود إدارية[3]. وقد صادق المجلس العام على صكوك الملكية الجديدة، وقد أعطاها الصفة القانونية النهائية، ولم يكن من حق الجزائريين تقديم الطعون[4].

***قانون الألقاب:**

ذكرنا سابقا أن الإدارة الفرنسية وجدت مشاكل في تطبيق قانون فارنيي بسبب تشابه الأسماء، إذ أن عدة أشخاص يحملون الاسم نفسه مثل "محمد ابن محمد"، وأمام هذا الوضع اشترطت الإدارة الفرنسية وجود لقب لكل مالك لتفادي خلط صكوك الملكية، ولتسهيل تطبيق قانون فارنيي، ووجدت الحل في إقامة مصلحة خاصة بالحالة المدنية فأصدرت قانون 1883 الذي بموجبه منحت ألقابا للجزائريين[5].

كان الهدف من هذا القانون أيضا هو تشتيت العائلات بمنحها ألقابا مختلفة لتفريق شجرة العائلة عبر الزمن، تماشيا مع سياسة فرق تسد، وقد فرضت الفترة الاستعمارية على الأسرة الجزائرية إطلاق أسماء لا تليق بصاحبها ولا تحترم الكيان البشري كما سجّلت الإدارة الاستعمارية الجزائريين بألقاب الحيوانات وأسماء المهانة والشتم، كأن يطلق على الجزائري لقب العايب، الأقرع، الاحول، برغوت، بوذراع، دايخ...الخ[6].

---

[1]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 236-237.

[2]– الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر1870-1930، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر –باتنة،2014، ص ص58-60، وينظر أيضا إلى: خديجة بختاوي، قانون وارني والملكية الفردية من خلال مخطوطات أرشيفية، المجلة الجزائرية للمخطوطات، (ع،11)، 2014، ص ص 293-298.

[3]– الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص ص58-60، وينظر أيضا إلى: خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص ص 293-298.

[4]– خديجة بختاوي، المرجع نفسه، ص301.

[5]– خديجة بختاوي، المرجع نفسه، ص306.

[6]–محمد بن موسى، المرجع السابق، ص ص 77-78 و ص85 و ص88.

***قانون الاستقلال المالي:**

اضطرت الإدارة الفرنسية تحت ضغط المستوطنين بإنشاء النيابات المالية الجزائرية في 25-08-1898 مهمتها الإشراف على الجباية والمداخيل الجزائرية، ولكن المستوطنين لم يرضوا بذلك وتابعوا احتجاجاتهم، حتى رضخت الحكومة والجمعية الوطنية الفرنسيتان لمطالبهم وأصدر البرلمان قانون 19-12-1900، القاضي بإعطاء الجزائر نوعا من الحكم الذاتي المالي، وقد نص القانون على إدراج كل الإيرادات المحصلة في الجزائر ضمن الميزانية الجزائرية، ويقوم كل من الحاكم العام والنيابات المالية في إعداد مشروع ميزانية الجزائر، الذي يرسل بعد ذلك إلى باريس للمصادقة عليه وإعلانه[1].

ج-قضائيا وثقافيا:

1-قضائيا: ودائما في سياق تجسيد السياسة الادماجية في الجزائر، قامت السلطات الفرنسية منذ اواخر عام 1870 بإخضاع العدالة الاسلامية بصورة كلية واحتوائها ضمن دواليب المؤسسة القضائية الفرنسية، وفي هذا السياق طالبت المجالس العامة للعمالات الثلاث الي يسيطر عليها المستوطنون بإلغاء القضاء الاسلامي، ولتبرير هذا الاجراء اتهمت القضاة المسلمون بالبلاهة والرشوة والحماقة.

وللوصول إلى هدفها هذا، قامت بتقليص سلطات القضاة المسلمين وتخفيض عدد المحاكم الاسلامية، وتمّ ذلك على مراحل خلال سنوات:1889،1886،1873، والهدف من التخلص من القضاة المسلمين هو تثبيت الاستيطان والملكية العقارية، إذ أصبحت المنازعات حول الملكية العقارية من اختصاص المحاكم المدنية الفرنسية وحدها، التي تفصل فيها طبقا للقانون الفرنسي، وأصبح القاضي المسلم يبث في قضايا الميراث، كما ألغت القضاء الاسلامي في منطقة القبائل بموجب مرسوم 29-08-1874، وكذا الغاء المجلس الأعلى للقانون الإسلامي بمرسوم 11-09-1875، وتقليص عدد القضاة المسلمين من مائة وأربعة وثمانين (184) قاضيا إلى مائة وتسعة وخمسين (159) بموجب مرسوم صدر يوم 08-08-1873[2].

2- ثقافيا:

بعد سقوط الامبراطورية سنة 1870 اغتنم الفرنسيون المدنيون المعارضون لسياسة نشر التعليم وتعميمه بين الجزائريين فرصة قيام ثورة المقراني سنة1871 لإغلاق معظم المدارس العربية الفرنسية التي أنشأتها مراسيم 1850، بدعوى أن تلامذتها كانوا من جملة المشاركين في هذه الثورة...، ثم سنّت السلطات الفرنسية مرسوم 15-08-1875 نص في مادته الأولى على مجانية التعليم في مرحلة الابتدائي في المدارس العربية - الفرنسية بالمناطق العسكرية[3].

وبما أنّ غرض فرنسا من احتلال الجزائر هو تنصير شعبها، فقد نشط الآباء البيض كمربين للجزائريين منذ 1872، خاصة بمنطقة القبائل لاعتقادهم بإمكانية إرجاع الأمازيغ إلى حظيرة الدين المسيحي، واشتدّت هذه الحركة لتأخذ الطابع الرسمي في12 جانفي1873 متخذين برنامجا محكما يقضي بفرنسة القبائل... والغاء المدارس العربية الفرنسية نهائيا، وكذا

---

[1]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 235.

[2]- رمضان بورغدة، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830-1892،مجلة كلية اداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة،(ع،04)، جانفي 2009، ص ص-19-21. (على شكل PDF)

[3]- عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص ص 128-129.

إبطال مفعول الزوايا بجميع الوسائل وجعلها تحت السلطة الفرنسية، مقابل خلق مدارس بلدية حكومية فرنسية في هذه المنطقة لاستبعاد التعليم اللغة العربية عن سكانها، وفي الوقت نفسه سمح الحاكم العام دوقيدون[1] للأسقف لافيجري بفتح المدارس الخاصة بهذه المنطقة، وخلال عامين(1873-1875)استطاع لافيجري من تأسيس خمسة (05) مراكز لتعليم أطفال القبائل تعليما نصرانيا، كما شهدت هذه الفترة نشاطا مسعورا لحركة الارساليات التنصيرية لتنفيذ سياسة الادماج واقعا وعملا، ومن جهة أخرى قامت الأخوات البيض بغزو المنطقة لنفس الأسلوب بدءاً بتربية المرأة القبائلية التربية المسيحية[2].

فشلت سياسة التقارب والدمج التي نادت بها الجمهورية الفرنسية الثالثة، وأسّست لها المدارس الحكومية، أغلقت هذه المدارس ليحل محلها نظام جديد مبني على التمييز العنصري وفصل تعليم الجزائريين عن التعليم الأوربي من حيث مؤسساته التعليمية وبرامجه، وسمّيت المدارس الخاصة بالجزائريين المساعدة (الإضافية)...، ذات برامج تعليمية أولية وتطبيقية تتناسب مضمونها مع احتياجات مستعمرة الكولون الأوربيون، فنتج عن هذا ظهور وتكوين جماعة سميت بالنخبة، والتي استطاعت فرنسا أن تعزلها عن محيطها العربي وتربطها بالفكر والثقافة الفرنسية[3].

في الأخير يمكن القول أن سياسة الجمهورية الثالثة كانت تصب في تثبيت الاستيطان وادماج الجزائريين وطمس الهوية الوطنية والإسلامية، وكانت لها آثار كبيرة على الجزائريين.

---

[1]- دي غيدون لويس هنري(De Gueydon) (1809-1886): من أصل إيطالي، دخل لى المدرسة البحرية لأنغولام سنة 1823، عين حاكما بالمارتينيك 1853، نائبا لرئيس المجلس الاستشاري للمستعمرات، ثم رئيسا لمجلس الأميرالية سنة 1863، فحاكما عاما للجزائر عاما للجزائر في20-03-1871، واجه ثورة المقراني، ألغى المكاتب العربية، أنشىء في عهده عشرين(20) مركزا استيطانيا استجابة لقانون 21-06-1871 الذي نص على منح المهاجرين من الألزاس واللورين مائة ألف هكتار من الأراضي الفلاحية وبناء على اقتراح منه أصدر "ماك ماهون" مرسوما في 16-10-1871 خاصا بتمليك الأراضي للمستوطنين مقابل التزامهم إلتزامهم بالإقامة فيها واستغلالها لمدة تسع سنوات.(للمزيد ينظر إلى:عيسى يزير، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر1830-1914، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر تخصص ضفتي البحر المتوسط، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2009، ص73.

[2]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق،ص83 و ص85.

[3]- عبد القادر حلوش، المرجع نفسه، ص ص49-50.

المحاضرة الثامنة: أوضاع الجزائر مطلع القرن العشرين إلى غاية 1919

–سياسيا–اقتصاديا– اجتماعيا.

نتج عن السياسة الاستعمارية الفرنسية أوضاعا في كثير من الأحيان مزرية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، بداية من القرن العشرين وإلى غاية سنة 1919، وما زاد الطين بلة تأثر المجتمع الجزائري بالحرب العالمية الأولى ويمكن ذكر هذه الأوضاع فيما يلي:

1–سياسيا:

ظهور كتلة واعية التي تكونت في مختلف المدارس الفرنسية أو في المدارس العربية والكتاتيب، نددت بالتجاوزات السياسية الاستعمارية مستغلة بذلك جميع الظروف والوسائل المتاحة لها في ذلك الوقت من صحافة مكتوبة وجمعيات وكذلك النوادي. كما قامت هذه الكتلة بتقديم العرائض وإرسال الوفود مواضيعها ومطالبها كانت اجتماعية وسياسية اصلاحية ، وهذا طيلة الربع الأخير من القرن التاسع عشر(19) وبداية القرن العشرين(20)، وهذه الكتل هي:

أ– كتلة المحافظين: كانت تتكون من المثقفين التقليديين أو العلماء، ومن المحاربين القدماء ومن زعماء الدين وبعض الإقطاعيين والمرابطين، كان برنامجها يشتمل على النقاط التالية :

–المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والكولون وفي الضرائب والفوائد من الميزانية.

–معارضة التجنيس والتجنيد الإجباري.

–الغاء قانون الأهالي وكل الإجراءات التعسفية.

–استرجاع العمل بنظام القضاء الإسلامي واحترام العادات والتقاليد الجزائري

–نشر وإصلاح وسائل تعليم اللغة العربية وحرية الهجرة.

–احترام العادات والتقاليد الجزائرية.

– عدم استعمال العنف، وحرية الهجرة ولاسيما نحو الشرق الأدنى.[1]

ب**–جماعة النخبة:** كانوا ذوي ثقافة فرنسية متخرجين من الجامعات، متكونين من مترجمين ومحامين وأطباء ومعلمين وقضاة وصحفيين، وانضم إليهم بعض التجار والعمال الزراعيين والطلبة، كانوا منافسين لكتلة المحافظين، وأرادوا تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع أوربي، وقد فرقوا بين فرنسا الديموقراطية وفرنسا الاستبدادية، ثم استعانوا بالأولى ضد الثانية[2]، وكان برنامجهم كالتالي:

–انهاء القوانين الاستثنائية والمحاكم الردعية والإجراءات الاضطهادية.

---

[1]– أبوالقاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص ص146–147.

[2]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص159–162.

-توزيع عادل للضرائب.

-تمثيل نيابي حقيقي للجزائريين في المجالس الجزائرية والبرلمان الفرنسي.

-توزيع متساو للميزانية بني كافة سكان الجزائر.

- تنقيح قانون التجنيد الإجباري بتخفيض فترة الخدمة من ثلاث سنوات إلى سنتين ورفع سن التجنيد إلى 21 سنة.

-تطبيق القوانين الفرنسية على الجزائريين.

باختصار طالبت بالتجنيس الكامل للجزائريين وبالإدماج.

ج-حزب الجزائر الفتاة (حركة الشبان الجزائريين): هي حركة سياسية ظهرت على الساحة السياسية عام 1892، فهي عبارة عن تجميع لبعض المثقفين الفرانكفونيين وذوي الثقافة العربية المتأثرة بفكر النهضة، كانت لهم مطالب اجتماعية ثم سياسية لاحقا، كانت تسعى إلى نشر أفكارها في جريدة المشعل، والمتمثلة في الأخذ من الحضارة الغربية والثقافة الفرنسية، دون إهمال أو تخلي عن الشخصية الجزائرية، ونسيان انتمائهم للدين الإسلامي.[1]

2-اقتصاديا:

قدرت مساحة الأراضي الإستيطانية ب176166 هكتار حسب احصائيات تمت نهاية القرن التاسع عشر(19)، والملاحظ أن هذه الإحصائيات تشمل على الأراضي الموجهة لتأسيس مزارع ومناطق الأوربيين فقط، إذ أن هناك قسما آخر من الأراضي خصصت لأغراض أخرى(غابات)، وقد احتلت قسنطينة المتقدمة ب 128010 هكتار أي 72% مقابل 34156 هكتار بوهران و 14000 هكتار بالجزائر العاصمة[2]. كما تمّ إخضاع السكان في البلديات المختلطة لخمسة عشر(15) ضريبة مختلفة.[3]

تدهورت الأوضاع الاقتصادية للجزائريين وذلك بتأثير مصادرة الأراضي الزراعية على نطاق واسع، إذ تفشت البطالة وتفتت الأسرة الجزائرية بسبب لجوء الفلاحين الذين فقدوا أراضيهم إما إلى الجبال أو إلى المدن حيث البطالة والبؤس الإجتماعي، ولردع البطالة كان عليهم اختيار إما العمل في مزارع المستوطنين أو في بيوتهم بأجر بخس زهيد وبين الهجرة الخارجية.

كما ربط الاقتصاد الجزائري بفرنسا وجعله مكملا للاقتصاد الفرنسي، الدليل على ذلك تشجيع زراعة لكروم في السهول الجزائرية، واستخدام بعض المعادن التي تدعم الصناعة الفرنسية وفتح أسواق الجزائر أمام البضاعة الفرنسية.[4]

---

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 203، وينظر أيضا: حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية (د ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 32.

[2]- محفوظ قداش، جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات1830-1962، تر: خليل أوذينية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2012، ص 156 .

[3]- محفوظ قداش، جيلالي صاري، المرجع نفسه، ص165.

[4]- محمد الحمري، التشريع الفرنسي...، المرجع السابق، ص 89.

اهتم المعمرون بتطوير الزراعات التجارية ذات الربح السريع فخصصوا أكثر من نصف مليون هكتار من الأراضي الخصبة لزراعة الكروم، بذلك أصبح انتاج الحبوب يتناقص إلى حد أنه لم يعد يكفي لسد حاجيات الأهالي الجزائريين في الكثير من الأحيان[1]. وانحصرت الزراعة الجزائرية على الزراعة المعاشية المتواجدة على سفوح الجبال والمنحدرات بعدما كانت قائمة على السهول الغنية، وكان الفلاح الجزائري يعتمد على الحيوانات والآلات الخشبية في غالب الأحيان[2].

استولى الأوروبيون بمساعدة البنوك والشركات الفرنسية على التجارة الداخلية والخارجية، وأسسوا شركات متداخلة تسيطر على كل المرافق الاقتصادية في البلاد، وأصبحت الجزائر سوقا رئيسية للتجارة الفرنسية، الأمر الذي أدى ارتفاع الانتاج والداخيل، وبالتالي الحصول على ثروات ضخمة. كما منح الاستقلال المال المستوطنين سلطة كاملة على الأهالي، واستولوا على الوظائف العمومية وعلى المهن الحرة[3].

3-دينيا وثقافيا:

فشلت السياسة الاستعمارية في تنصير الشعب الجزائري،إلا أنه بدأت تظهر بعض الآثار الاجتماعية على السكان الجزائريين من خلال اعتناق عدد من الجزائريين إن طوعا أو كرها الدين المسيحي غير قوة الوازع الديني وتأثير المؤسسات الدينية وفعاليتها. ورغم السياسة الاستعمارية تجاه الدين الاسلامي والعلماء والمؤسسات الدينية، إلا أن هذه المؤسسات قاومت وبعناد بفضل تأييد الشعب لها وثباته، حيث كان ينفق عليها من أجل تدعيم نشاطها ورجالها وطلبتها[4].

كانت بدايات الصحافة الجزائرية صعبة للغاية في العقد الأخيرمن القرن التاسع العاشر(19م)، ولم تتمكن الجرائد الرائدة مثل جريدة الحق(عنابة عام1893) من البقاء طويلا أمام ضغط الكولون، وهذا ما جعل الجرائد الأولىالتي ظهرت في مطلع القرن العشرين(20) كجريدة المصباح باللغتين العربية والفرنسية تسعى إلى كسب ود الإدارة الاستعمارية من خلال اعتماد خطاب مهادن، ولهذا رفع " العربي فخار" صاحب المصباح شعارا لجريدته ينادي بالعمل من أجل التفاهم والتعايش بين المجموعتين الجزائرية والأروبية طيلة مدة صدورها في سنتي 1904-1905[5].

وتوالت الصحف التي أسسها الجزائريون بعد ذلك كصحيفة " الجزائر الشهرية " لعمر راسم سنة 1908، "صحيفة المغرب" سنة 1909، جريدة الاسلام للصادق دندن التي تاسست عام 1912، وجريدة الفاروق سنة 1913 والتي تأثرت في مضمونها بجريدة المنار لرشيد رضا، فهي بالتالي ذات توجه اسلامي اصلاحي ووطني، أما جريدة ذو الفقار التي

---

[1]- عبدالحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزا 1870-1930، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر-باتنة،2014، ص ص200.

[2]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871-1919، تر: م. خاج مسعود و ع.بلعربي ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص ص 309-314.

[3]- عبدالحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص202.

[4]- محمد الحمري، المرجع السابق، ص ص91-92.

[5]-عبد النور خثير وآخرون، المرجع السابق، ص ص235-236.

صدرت في سنتي 1913-1914، والتي عرفت بمعارضة التجنيد الإجباري والتركيز على القضايا الاجتماعية والدينية في الجزائر.

وتعتبر "كوكب إفريقيا" هي نموذج للصحف الموالية للإدارة الاستعمارية وتقوم بالدعاية لها هذا ما جعلها تعمر(1907-1914) مقارنة بالصحف الوطنية السالفة الذكر[1].

كانت الصحف الجزائرية في هذه الفترة وسيلة للتعبير عن المطالب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدينية، كما كانت لها الدور الفعال في تثقيف الجزائريين، وفي إنهاء عزلتهم عن الأحداث التي كانت تحيط بهم، وساهمت في تبلور القضايا التي غدت تمثل في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى مرجعيات للبرامج السياسية للنخبة والأحزاب الوطنية.[2]

كما حاول الجزائريون كتابة تاريخ الأجداد لإبراز مساهماتهم في الحضارة والانسانية، وفي هذا احياء للتاريخ الوطني تحقيق للربط بين الأجيال، ومن بين هؤلاء الكتّاب أبو القاسم الحفناوي، الذي ألّف موسوعة تراجم شخصية في مجلدين سنة 1907 تناول فيها مشاهير الجزائر الذين ساهموا في التاريخ السياسي والاجتماعي والثقافي لبلادهم، سماها " تعريف الخلف برجال السلف" وقد ساهم الشيخ محمد بن أبي شنب في نشر بعض المخطوطات وترجمة بعضها إلى الفرنسية ومن بينها: الرحلة إلى الحجاز(مخطوط للشيخ الحسين الورتلاني)، كتاب ابن مريم البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان سنة 1908...[3]

كما أنشات جماعة من الجزائريين مسرحا وطنيا مستفيدة من التجربة الفرنسية، هذا المسرح ساهم أيضا في النهضة الثقافية.[4]

قامت الإدارة الاستعمارية بفرنسة الأسماء والعناوين للأشخاص والأماكن، والشوارع والساحات العمومية، ولم تسلم من ذلك، بحيث أصبحت المدن والقرى الجزائرية وشوارعها وميادينها تحمل أسماء فرنسية لشخصيات وعلماء ومفكرين وعسكريين...، وحذفت منها الأسماء العربية الجزائرية والإسلامية، بحيث صار المتجول في القطر الجزائري وخصوصا المدن الكبرى والقرى الحديثة يشعر وكأنه في بلاد أوروبية و ليس في بلاد عربية إسلامية.[5]

---

[1]- عبد النور خثير وآخرون، المرجع السابق، ص ص 235-236.

[2]- عبد النور خثير وآخرون، المرجع نفسه، ص ص 236-237.

[3]- عبد النور خثير وآخرون، المرجع نفسه، ص ص114-116.

[4]- عبد النور خثير وآخرون، المرجع نفسه، ص120.

[5]-عبد الرشيد زروقة، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1914-1940)،ط1، دار الشهاب، بيروت،1999، ص 42.

4-إجتماعيا:

عملت السلطات الاستعمارية على تحطيم أركان المجتمع الجزائري سواء القبيلة أو الهيئات القيادية التي تعتمد على الأصل والمال والزعامة الدينية، وهذا ما كتبه أحد الإداريين الفرنسيين يقول:" لقد حطمنا بعض القبائل القوية التي كانت لها مكانة في البلاد عن طريق القوات العسكرية وبعض الأهالي صودرت أملاكهم،كما عملنا على تكسير شوكة بعض العائلات ذات السمعة والشهرة."[1]

إذن ضربت البنية الإجتماعية للمجتمع وفتت أواصر الوحدة بين أفراد العائلة الكبرى التي تلاشت وحلت محلها العائلة الصغيرة التي تتكون في الغالب من الأب والأبناء[2].

وترتب عن مرسوم كريميو ازدياد عدد الفرنسيين بالجزائر، وارتقاء أوضاع اليهود العامة وزيادة نفوذهم، كما أن اطلاع اليهود على تفاصيل والخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري ساعد الإدارة الاستعمارية من أن تحكم قبضتها على الجزائر، ما زاد من اختلال العلاقات بين الجزائريين واليهود وتوترها[3].

مع مطلع القرن العشرين رغم وصول شارل جونار[4] في بداية القرن العشرين إلى منصب الحاكم العام على الجزائر والمعروف بتشجيعه إحياء الثقافة المحلية،لكن السياسة التعليمية الفرنسية بقيت كما هي من رفضها تعليم الجزائريين ومحاصرة المدارس العربية بالقوانين، أهمها قانون 26-12-1904، الذي يحظر على كل جزائريين أن يفتح أو يتولى إدارة مدرسة عربية أو كتاتيب لتعليم القران الكريم إلا بترخيص من الإدارة الفرنسية.

ونتيجة للسياسة الاستعمارية التعليمية تفشت الأمية في أوساط الأطفال الجزائريين وظلت مرتفعة بنسب رهيبة مطلع القرن العشرين[5]، إذ بلغت نسبتها في صفوف البنات 98% وفي الأولاد بنسبة 94%، وقد كان التعليم مقتصرا على أبناء الشخصيات الأرستقراطية من أجل الاعتماد عليها كإطارات متوسطة لمساعدتهم في تسيير شؤون الجزائر.[6]

كان بعض الشباب الجزائري قد أنساه التعليم الاستعماري لغته وتاريخه ومجده... شباب أكلته الحانات والمقاهي والشوارع، يعيش التمزق الفكري والضياع الحضاري، في مجتمع بدأ يعرف تحولات في قيمه وتصوراته، وعاداته

---

[1]- أكرم بوجمعة، أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، (ع،28)، أوت 2015، ص 169.

[2]- صالح حيمر، المرجع السابق، ص279 و295.

[3]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص232-233.

[4]- الحاكم جونار: هو الحاكم العام للجزائر ثلاث مرات، أولها من أكتوبر1900 إلى جوان1901، واستقال بسبب هجمات المستوطنين، والثانية من ماي 1903إلى فيفري 1911، أما الفترة الثالثة فكانت من جانفي1918 إلى غاية جوان1919 تاريخ الاستقالة الثالثة، وهذا بفعل حملات المستوطنين المسعورة على من اسموه "جونار العربي".(للمزيد ينظر إلى: بشير بلاح، تاريخ...، المرجع نفسه، 236.)

[5]- أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص ص171.-172,

[6]- أكرم بوجمعة، المرجع نفسه.

وتقاليده...فشاع الخمر وشاربوه[1]. فتدهورت الأخلاق بسبب تشجيع من الإدارة الفرنسية، التي فتحت الحانات ومحلات البغاء والملاهي وانتهاك الحرمات وتشجيع العري وما إلى ذلك.[2]

ولم تكتف الإدارة الفرنسية في دعم ظاهرة الدعارة بفتح بيوت في وسط الحياء الشعبية بل فتحت لهن البواب بجانب بجوار المساجد (جامع سيدي رمضان كانت تحيط بيوت العاهرات)، وداست على حرمات المسلمين ومقدساتهم ولم تراعي حرمة الأوساط العائلية الشريفة[3].

نتج عن تدهور الحياة الدينية بالجزائر مع مطلع القرن العشرين الفساد الجهل والخرافة والشعوذة داخل المجتمع الجزائري بدعم من الإدارة الفرنسية، بل ما زاد الطين بله هو من محاولة الإدارة الفرنسية هدم المسجد الكبير بالعاصمة سنة 1909، ولولا تضافر الآلاف من الجزائريين أمام مقر البلدية وتدخل الحاكم العام الفرنسي جونار فأقبر هذا المشروع نهائيا في 1909جوان[4].

إن تحسن الأوضاع المعيشية للأوربيين انعكس ايجابا على نموهم الديموغرافي، إذ وصل عددهم 483465 سنة1891، ليترفع إلى حوالي 583844 في سنة1901[5].

نتج عن سياسة التجنيس تخلي بعض الجزائريين عن شخصيتهم الوطنية وأصبحوا مواطنين فرنسيين، أما الأغلبية الساحقة من الشعب فقد رفض التجنيس، مما اضطر ببعضهم إلى الهجرة الجماعية إلى البلاد الاسلامية.[6]

عاش السكان في إطار الإقامات المحصورة تنظيميا حياتيا، لم يكونوا متعودين عليه، فمراقبة تحركاتهم وفق مسارات محدودة نتج عنه تقلص النشاطات التي أضحت لا تعدى مواقع محددة، ولم يعد بامكان الريفي توفير في محيطه التقليدي المجالات المناسبة لأداء نشاطاته، ولا لتنظيم مأواه لأغراض التخزين ضمانا للأمن الغذائي، وهذا عكس ما كان سائدا في مرحلة ما قبل الاستعمار. كما أجبر البدو الرحل على استبدال الخيم بالكواخ أو المنازل الهشة، ومع مرور السنوات تكونت قربى الأكواخ وهو ما اصطلح على تسميته ب:" القرابا جمع قوربي، والمداشر التي كانت تجمع عدد من المنازل المتواضعة بالنظر إلى التردي الوضاع، واحيانا يتم اللجوء مباشرة إلى الإقامة بجوار إحدى ضيعات الكولون.[7]

---

[1]- عبد الرشيد زروقة، المرجع السابق، ص44.

[2]- بشري بلاح، ج1، المرجع السابق، ص281.

[3] - أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص 169.

[4]- أكرم بوجمعة، المرجع نفسه، ص172.

[5]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص203.

[6]- محمد الحمري، المرجع السابق، ص.92

[7]- عثمان فكار، الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري مقاربة سوسيو تاريخية، مجلة جامعة دمشق، مج29، (ع،3+4)، 2013، ص ص596-597.

استولى الكولون على أجود الأراضي الجزائرية، مما أدى بالجزائريين إلى النزوح من قراهم إلى المدن المجاورة بحثا عن مستوى معيشي أفضل، وقد كانت الفترة ما بين 1891 و 1898 من أسوء الفترات التي مرت بالجزائريين، إذ امتدت المجاعة إلى منطقة الأصنام(الشلف حاليا) إلى درجة أن الناس كانوا يموتون من الجوع على حافة الطريق المؤدية إلى هذه المدينة، وهم يحاولون الالتحاق بها، وكانت في سنوات 1897 و1898 أوضاعا شبيهة بالمدن الصغيرة في منطقة الغرب الوهراني وعمالة الجزائر، فقد شهدت وصول عرب أصابتهم المجاعة وصارت عظامهم ونظراتهم زائفة من شدة الجوع، وانخفاض المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للفلاحين بصورة كبيرة.[1]

تعرض الجزائريين لنكبات ومصاعب قاسية في أعوام 1867 و1868 و1893 و1897 و1920، فتفشت بينهم الأمراض والأوبئة المعدية، الكوليرا والتيفوس، وهجمت عليهم الجراد وداهمهم القحط والجفاف، ففقدوا كل شيء وتدهورت أحوالهم الاقتصادية[2].

ونظرا للسياسة الاستعمارية المسلطة على الجزائريين وخاصة قانون التجنيد الإجباري الذي رفضه كل الطبقات وبصفة خاصة الأعيان التقليديين الذين باعوا أملاكهم وأخذوا نسائهم وأطفالهم، وغادروا البلاد مفضلين الهجرة جماعية إلى البلاد الاسلامية بدل البقاء في الجزائر، وقد كان لهجرة هؤلاء تأثير على بقية الجزائريين إذ أغروا عدد كبير منهم على فعل نفس الشيء[3].

لم تقتصر الهجرة الجماعية على إقليم أو مدينة ما، ولكن كانت عامة، فقد غادرت الأسر الكبيرة مدينة مليانة سنة 1899، وقسنطينة وسطيف سنة 1910 متجهة إلى سوريا، وفي نفس السنة امتدت الهجرة المدن التالية: تورين(صبرة حاليا)، ندرومة، الرمشي، سبدو، وفي أغلب الأحيان استقر هؤلاء بسوريا، ولكن الهجرة الحقيقية كانت من تلمسان حيث غادرها أكثر من ألف ومائتي(1200) عائلة لتتجه نحو سوريا إنطلاقا من ميناء مليلة في شمال المغرب الأقصى.[4]

تمّ تجنيد مائة وثلاثة وسبعين ألف(173000) عسكري جزائري مسلم منهم سبعة وثمانون وخمسمائة (87500) متطوع، وقد سقط في ساحات القتال خمسة وعشرون ألف(25000) جندي مسلم، وفي سنة 1919 كان أكثر من ثلث سكان الجزائر الذكور يستخدمون في فرنسا.[5]

---

[1]- موسى لمام، التشريعات الاستعمارية في قطاع الغابات وأثرها على السكان المحليين الجزائريين 1833-1903، مجلة القرطاس، (ع،05)، جوان 2017.

[2]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830_1954)، (د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، المرجع السابق، ص ص 36-37.

[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، المرجع السابق، ص 119.

[4]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، المرجع نفسه، ص 119.

[5]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور،ط1، منشورات عويدات، بيروت،1982، ص 116.

وفي الأخير يمكن أن نستنتج ما يلي:

-نجحت الادارة الفرنسية في سياستها خاصة تلك التي دعت إلى الاستيطان، كما قامت بتجهيل الشعب الجزائري، فسبعين عاما كانت كافية في جعل الجزائري يعيش وضعية مزرية تكاد تجعله عبدا للمحتل، ولكن ورغم هذه السياسة التعسفية إلا أن الجزائيين لم يستكينوا بل واصلوا رفضهم للاحتلال الفرنسي وسياساته ويتجلى ذلك في النصال السياسي الذي قاده شخصيات درست في المدارس الفرنسية.

المحاضرة التاسعة: حركة الأمير خالد.

شهدت فترة بداية القرن العشرين إلى ظهور نضال سياسي، بسبب فشل المقاومات الشعبية في اخراج الاستعمار الفرنسي، وهذا نظرا أيضا إلى ظهور نخبة مثقفة متنورة سواء بالثقافة الفرنسية أو بالثقافة العربية الاسلامية، ومن بين هذه الشخصيات الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر الجزائري.

1-تعريف الأمير خالد:

هو خالد بن الهاشمي بن الحاج بن عبد القادر،ولد بدمشق في 14 محرم1292 الموافق لـ 20 فيفري 1875، بعدما غادرت أسرته الجزائر سنة 1848 واستقرت بسوريا منذ 1854.

اشتهر الأمير خالد بلقب الأمير وهو لقب شرفي فضله على ألقاب أخرى، كما فضله باقي أحفاد الأمير عبد القادر، فهم حريصون على لقب الأمير يتصدر أسماءهم تأكيدا وتمسكا بنسبهم الجزائري. وقد كان الأمير متوسط الطول مع انحناء بسيط في ظهره، كان له صدر واسع وعريض المنكبين، ولحية سوداء وأنف مستقيم سماته وملامحه تشبه إلى حد كبير ملامح وسمات جده الأمير عبد القادر (أي قريب الشبه منه).

تلقى الأمير خالد علومه الأولى بدمشق على يد خيرة الأساتذة، وكان يتردد في أثناء دراسته الابتدائية على المدرسة اللعزازية الكائنة بحي سان توما بسوريا لمدة عشر سنوات(1882- 1892)، كما خصص الأمير جانبا كبيرا وهاما لدراسة الآداب العربية.

قبل وفاة الأمير عبد القادر أمر ابنه الهاشمي بأن يلحق ولده الأمير خالد بالمدرسة الحربية الفرنسية، ومن أجل تنفيذ وصية والده رحل الهاشمي مع ابنه الأمير خالد في سنة 1892 إلى الجزائر، وكان عمره آنذاك 19 عاما، وكخطوة أولى قام بالحاقه بثانوية لويس لوغرات بباريس، أين درس على نفقة الحكومة الفرنسية، وتحصل الأمير على بكالوريا علوم[1]، ثم قام الأمير الهاشمي بالتوسط لابنه خالد لدى وزير الحربية الجنرال كولي ميغري حتى يقبل في المدرسة الحربية الفرنسية، وبالفعل نجح الأمير خالد في مسابقة الدخول إلى المدرسة الحربية سان-سير عام 1893، وأصبح بعدها جنديا سان سيريا من الدرجة الثانية.

أقدم الأمير خالد إلى مغادرة المدرسة الحربية سنة 1895 لأنه لم يكن يرغب في قتال العرب إلى جانب فرنسا، وهو ما جعله يفكر في الفرار إلى المشرق العربي، ولما تأكدت تقارير الشرطة من محاولات الفرار هذه قررت السلطات الفرنسية وضع أسرته تحت الإقامة الجبرية بمدينة بوسعادة.[2]

والظاهر أن الأمير خالد أجبر على الانضمام إلى المدرسة الحربية، لذلك كان يرفض الانصياع إلى أوامر الجيش، إذ عرف عنه أنه كان يرتدي البرنوس ولا يرغب في الزي العسكري الفرنسي، ومع هذا بقي في المدرسة حتى تخرج منها سنة 1897 برتبة ملازم بصفته أهلي، وفد ظل بهذه الرتبة مدة خمسة(05) سنوات، ثم أصبح بعدها برتبة ملازم أول.[3]

---

[1] – عبد الرحمن بن العقون، الكفاح السياسي...، المصدر السابق، ص 75، وينظر أيضا إلى: ابن الشيخ الحكيم، دور الأمير خالد في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912-1926، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2002، ص ص 69_74.

[2] – ابن الشيخ الحكيم، المرجع نفسه، ص ص 69_74.

[3] – ابن الشيخ الحكيم، المرجع نفسه، ص ص 69_74.

أدى الأمير خالد واجبه العسكري بالمغرب الأقصى من 8 أوت 1907 إلى غاية 1 جانفي 1912 ضمن الوحدة الرابعة، لكن السلطات الفرنسية جعلته تحت رقابة دقيقة،حينما أدركت أن الأمير خالد كان من أنصار مولاي عبد العزيز ضد مولاي عبد الحفيظ المطالب بالعرش، وفي سنة 1908 رقّت السلطات الفرنسية الأمير إلى رتبة نقيب من صفة أهلي جزاء له على مشاركته في حرب المغرب.[1]

انظم الأمير خالد سنة 1913 إلى حركة الشبان الجزائريين وسار على نهجهم وتقوت به الحركة، إلا أن الإدارة الفرنسية لم يرقها ذلك فاتهمت الحركة بأنها تحاول إعطاء السلطة للبورجوازيين الجزائريين المسلمين لتستعملها ضد الأوروبيين.[2]

2-حركة الأمير خالد داخل الجزائر:

سافر الأمير خالد مع الوفد المكون من الضباط الجزائريين الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى إلى باريس لتقديم عريضة إلى الرئيس الأمريكي "وردرو ولسن" طالبوا فيها بالاستقلال عن فرنسا[3]، ولما علمت هذه الأخيرة بأمر هذه العريضة جن جنونها، ولامتصاص السخط وتذمر الجزائريين من جهة وشق صفوف الحركة الوطنية من جهة أخرى عمد جورج كليمونصو إلى إصدار قانون 1919/02/04 الذي عرف باسمه وهو عبارة عن الإصلاحات، وقد جاء في هذا القانون السماح للمثقفين الجزائريين بالحصول على الجنسية الفرنسية مع التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، أما الأمير خالد فقد قامت فرنسا بإجراءات خاصة ضده بمجرد رجوعه إلى الجزائر، إذ أحالته على التقاعد استجابة لرغبة المستوطنين الأوروبيين الذين تضايقوا منه [4].

إن قانون كليمونصو المتعلق بالجنسية الفرنسية أحدث انقساما في جماعة النخبة حول مسألة الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية، فظهر تياران: تزعم التيار الأول والمعروف بالاتجاه الليبرالي عددا من أبرز وجوه حركة الشبان الجزائريين في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى أمثال: بلقاسم بن التهامي، صالح دندن، ومحمد صوالح، والدكتور تامزالي، والمحامي أحمد بوضربة. [5]

أما التيار الثاني والمعروف بالتيار الإصلاحي فقد تزعمه الأمير خالد، وقد انضمت إليه العناصر المنشقة عن جماعة النخبة، والتي كانت تعارض مسألة التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية من أجل الحصول على حقوق المواطنة الفرنسية[6].

---

[1] – ابن الشيخ حكيم: المرجع السابق، ص ص 69_74.

[2]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 205_ 207.

[3] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط ...،المرجع السابق، ص 78.

[4]– يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص 78_79.

[5]– أبو القاسم سعد الله، الرجع السابق، ص 361.

[6]– أبو القاسم سعد الله، الرجع نفسه، ص 361.

استقال الأمير خالد من جميع المناصب التي كان يشغلها من أجل التفرغ لنشاطه السياسي، وقد برز الأمير كعنصر فاعل في ميدان العمل الوطني، الذي تميز فيه بمعارضة التيار الاندماجي، وبتوجيه المطالب السياسية إلى الحكومة الفرنسية[1].

أسس الأمير خالد حزبا أو حركة سياسية أطلق عليها اسم" الحزب الإصلاحي"[2]. في حين شكل الليبراليون تجمعا أطلق عليه "رابطة العمل الفرنسي الإسلامي" منذ جويلية 1919، وضم الدكتور بن التهامي، والمحامي بوضربة والأستاذ صوالح[3].

اختلف المؤرخون على التوجه الذي سلكه الأمير خالد في نضاله السياسي، فمنهم من قال أنه ذا اتجاه إسلامي، ومنهم من ربط حركته بالاتجاه الاشتراكي، ومنهم من عرّف حركته على أنها حركة إصلاحية تهدف إلى تحسين وضعية المسلمين الجزائريين، والبعض وصفها بالحركة الثورية بعد العثور على العريضة التي قدمها الأمير خالد إلى الرئيس "ولسن" أثناء انعقاد مؤتمر الصلح، وكانت هذه العريضة توضح أن حركة الأمير خالد هي حركة سياسية كانت في بدايتها ثورية انفصالية استقلالية، ولكن بعد انفصاله عن النخبة أصبحت مطالبه إصلاحية لم تخرج عن إطار المساواة[4].

ويفسر تراجع الأمير خالد عن المطالبة بالاستقلال هو فشله في نيل الاستقلال عن طريق عصبة الأمم، ولهذا اعتمد أسلوب أكثر مرونة ولينا، ومطالبا بالمساواة التي ستوصله على المدى البعيد إلى الاستقلال.

اختار الأمير خالد أربعة وسائل للدفاع عن الوطنية ولتحقيق مطالب الجزائريين وهي:

- **الصحافة:** والمتمثلة في صحيفة الإقدام التي نالت شهرة وسمعة.
- **الخطب:** خاصة في الحملات الانتخابية وكان يندد فيها ويشهر بالخونة والمتجنسين والمتخاذلين، وقد وفق في ذلك[5].
- **المجالس المنتخبة:** وهي عبارة عرائض ومطالب نادى فيها بالمساواة[6].
- **الاتصالات بالشخصيات الفرنسية** وقد كاتبها وأبلغها عن وضعية الجزائريين في بلدهم[7].

كان برنامج حزب الأمير خالد إصلاحيا، ولكنه واسع النطاق يهدف إلى الاستقلال على المدى البعيد كما أشرنا سابقا، قائما على فكرة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين،والبرنامج كالتالي:

---

[1] – أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص361.

[2] – يذكر بن عقون في مذكراته أن المؤرخين اختلفوا في تسمية هذه الحركة، فأبو القاسم سعد الله أسماها "الحزب الإصلاحي" والبعض أطلق عليها اسم الحزب الوطني الإسلامي الاشتراكي، وبعضهم أسماها الأخوة الجزائرية، وقد تكون الأسماء كلها أطلقت على هذه الحركة في فترات متعددة ولو بصفة غير رسمية.(للمزيد ينظر إلى:عبد الرحمن بن عقون، المصدر السابق، ص 75).

[3]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 221_222، وينظر أيضا إلى: يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص ص 12_ 13.

[4]– يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العامتين(1919_1939)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص ص 45_46، و ص ص 49_50.

[5] – عمر مباركي، نشاط الحركة الوطنية أثناء الحرب العامية الثانية من 1938 إلى غاية سنة 1946، رسالة ماجستير،قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2013، ص ص 10_12.

[6] -Emir Khalid. Au Assemblées algériennes , Journal L'IKDAM , N 31 ,13 Mai 1921 , P02

[7]– عمر مباركي، المرجع السابق، ص ص 10_12.

- وقف القوى العقابية الخاصة في البلديات المختلطة.
- خلق جامعة جزائرية والتعليم يكون إجباري باللغة العربية والفرنسية.
- تطبيق القانون العام على كل سكان الجزائر دون تمييز.
- المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الوظيفة وفي الخدمة العسكرية[1].

والملاحظ أن مطالب الأمير خالد تنوعت بين مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية، وقد تطورت عبر الوقت، وكانت المرحلة الأولى من تطبيق هذا البرنامج يقع ما بين سنوات 1919_1921، أما المرحلة الثانية يمكن أن تستخلصها في خطاب أمام الرئيس الفرنسي "ميلران" في 20 أفريل 1922، أما المرحلة الثالثة نستنتجها من محتوى الرسالة التي وجهها إلى الرئيس الفرنسي "هيريو" سنة 1924[2].

كان برنامجه يرمي إلى تخليص الجزائريين من استبداد المعمرين في الجزائر بحكم التفرقة وتطبيق القوانين الاستثنائية عليهم، ولو استطاع الجزائريون من تمثيل أنفسهم في البرلمان الفرنسي لتخلصوا من تسلط المعمرين، ويصبح الأمر هيّنا بالنسبة للجزائريين أن يطالبوا بإلغاء كل القوانين التعسفية المطبقة عليهم، ويصلوا بعدها شيئا فشيئا إلى التغلب على المعرين في الانتخابات بأغلبية الأصوات التي يمتلكها المسلمون الجزائريون، فيحق لهم حينئذ سنّ القوانين طبقا لمصالحهم وتتحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وربما يطالبون بالانفصال السياسي عن فرنسا، ولهذا طالب الأمير خالد بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين، وذلك بتطبيق القانون العام عليهم[3].

استطاع الأمير خالد جذب والتفاف مختلف الطبقات الجزائرية حوله[4]، ليس بسبب برنامجه هذا بل للمؤهلات التي كان يملكها، تمثلت في نسبه الشريف وانتسابه لجده الأمير عبد القادر، وكذا معرفته بالحضارة العربية الإسلامية والأوروبية، ضف إلى ذلك كونه محاربا قديما وضابطا في الجيش الفرنسي، وكيف لا وهو الذي خرج إلى الميدان يُعلي صوته صارخا " أن أنقذوا هذا الشعب"[5].

بدأ الأمير خالد عمله السياسي بمهاجمة جماعة النخبة وبدأ يتحداهم في مقال نشره بجريدة الإقدام سنة 1919 أنكر فيه قبول الجزائريين المواطنة الفرنسية إلا داخل إطارهم الخاص، وكانت جماعة النخبة في هذه الفترة تتحدث عن اندماج وتجنيس الجزائريين طلقا للقوانين الفرنسية[6].

خاض الأمير خالد معارك سياسية ضد الليبراليين (دعاة التجنيس والاندماج) في انتخابات المجلس البلدي بالعاصمة في نوفمبر 1919(أقرتها إصلاحات كليمونصو)، فكان حزبه منافس لحزب رابطة العمل الفرنسي الإسلامي" والذي كان يترأسه الدكتور ابن التهامي، وقد زاد حدة التنافس والخلاف فوز وانتصار الأمير في هذه الانتخابات،

---

[1] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 362.

[2] – يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة...، المرجع السابق، ص ص 52_53.

[3]– يوسف مناصرية، المرجع نفسه، ص ص 52_53.

[4]– طالب بالمساواة فأرضى بذلك جماعة النخبة، وأرضى المحافظين لأنه عادى الاندماج، وجذب إليه الفلاحين لأنه ركز على وقف القوى العقابية لحكام البلديات المختلطة، (ينظر إلى: أبو القاسم سعد الله، ج2، المرجع السابق، ص 363).

[5] –عبد القادر خليفي، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006، ص ص82-83.

[6]– يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة ..،المرجع السابق، ص 50.

وانتخابات أفريل_جوان 1920 الخاصة بالمجالس المالية والعامة، وانتخابات المستشارين للبلديات في جويلية 1921، وأدى كل هذا إلى تزايد الاحتجاجات من طرف خصومه وعلى رأسهم ابن التهامي وأنصاره الذين اتهموه بممارسة نفوذه الديني والسياسي الذي توارثه عن جده، وقدّم ابن التهامي عريضته إلى السلطات الفرنسية بذلك الاتهام، ولم تنظر الإدارة الفرنسية المدعومة بصحافة الكولون في الجزائر إلى المكاسب السياسية للأمير خالد بعين الرضا، فقامت بإتهامه بالتعصب والانتماء إلى الشيوعية والجامعة الإسلامية والقومية العربية وألغت أيضا الانتخابات[1].

شهدت حركة الأمير خالد سنة 1922 نشاطا ملحوظا أسّس فيه الأمير خالد "جمعية الأخوة الجزائرية" كان هدفها استقراء الوسائل التي تمكن الجزائريين من الدفاع عن حقوقهم، ومن تحسين حالهم ماديا وسياسيا وثقافيا، ونشط الأمير بأن جاب الجزائر يلقي المحاضرات والخطب السياسية.[2]

وفي 20 أفريل 1922 خطب الأمير خالد أمام الرئيس الفرنسي ميليران أثناء زيارته للجزائر، كما ذكرنا آنفا. فبعد أن رحب بالرئيس الفرنسي قال:" إن الجزائريين يطالبون في الحال بالحريات المدنية وتقلد جميع المناصب في الإدارة وتقلد جميع المراكز في الإدارة الفرنسية بدون شرط... ثم أنه بسط حق التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي للجزائريين. وأكد الرئيس الفرنسي في رده عن مطالب الأمير على ضرورة فتح المجال أمام تطبيق قانون 1919/02/04 الإصلاحي، ثم أنه نصح الأمير بعدم التسرع في المطالب لأن ذلك سوف يعود بالخيبة على الجزائريين والفرنسيين معا[3]

أدى تزايد نشاط الأمير سنة 1922 الفرنسية في الجزائر عليه للحد من هذا النشاط بكل الوسائل، إذ قاموا بالتشديد والضغط على الإدارة الفرنسية لإلغاء ترشحه في الانتخابات، فحذفت اسمه من قائمة المترشحين، كما هاجم المعمرون جريدة الإقدام، وكذا الصحف الإدارة الفرنسية، وبعد صراع طويل معهم استسلمت جريدة الإقدام التي أعلنت بتاريخ 1923/04/06 عن الاستسلام الأخير، وأن الجريدة سوف تتوقف عن الصدور في 11 أفريل من نفس السنة، وأعلن الأمير خالد اعتزاله الحياة السياسية[4].

تخوف بعض المعمرين من نضال الأمير خالد، فقرروا نفيه من البلاد سنة 1923، وقبل ذلك عرضت الإدارة الفرنسية الممثلة في الحاكم العام "م.ستيغ" مركزا عاليا يليق بمقامه إن هو توقف عن القيام بأية إثارة سياسية ضد فرنسا، فكان رده صريحا وواضحا، حيث قال للحاكم:" إن اقتراح حكومتك مهين، إني أرفض رفضا تاما كجزائري مسؤول انتخبه الشعب، وأبقى مخلصا للجزائر". ونتيجة لهذا الموقف المفعم بالوطنية، قرر الحاكم العام بتطبيق أوامر حكومته بنفي الأمير خالد نفيا مؤبدا عن الجزائر، وانتقل الأمير وعائلته على ظهر سفينة حملته على الإسكندرية بمصر سنة 1923، وهذا بعد أن قام الأمير بتقديم استقالته من عضوية المجالس المحلية.[5]

---

[1] – يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة ...، المرجع السابق ، ص54، وينظر أيضا: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 361.

[2] – يوسف مناصرية، المرجع السابق ، ص ص 54_55.

[3] – يوسف مناصرية، المرجع نفسه، ص ص 56_58.

[4] – يوسف مناصرية، المرجع نفسه.

[5] – عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص ص 86_87.

1. نشاطه بالخارج:

خلال إقامة الأمير خالد بالإسكندرية اتصل بالمهاجرين المغاربة هناك، الذين كانوا يتابعون الأحداث السياسية وغيرها وتطورها في المغرب العربي، وعند عودته إلى باريس سنة 1924، بدأ يتصل بالعمال الجزائريين ويعقد المؤتمرات الصحفية والمحاضرات، احتجّ فيها على الأعمال الاستبدادية والقوانين التعسفية التي كان يطبقها المعمرون في الجزائر، وندّد بالحالة المأساوية التي كان يعانيها المسلمين في الجزائر، كما اتصل أيضا باليساريين الفرنسيين والمنفيين السياسيين من المستعمرات، وقد كسب تعاطف عدد من الأحرار الفرنسيين وحتى في الجزائر أمثال "فيكتور سبسيلمان" من جريدة " تري دي نيون" والناشر "باريكاند" [1].

عقد المؤتمر في باريس جويلية 1924 تحت رعاية الاتحاد العالمي، وهو منظمة يسارية كانت تؤيد القضية الجزائرية. هذا وقد أعلن الأمير خالد انضمامه إلى الاتحاد العالمي المذكور، وطلب أعضائه بالدخول في حركة نشيطة للكفاح من أجل تحقيق مطالبهم، كما طلب بأن لا يؤلفوا منظمات ذاتية قائمة على السلالات (القوميات)، ولكن أن يتعاونوا مع الفرنسيين في النقابات والأحزاب التي تدافع عن قضيتهم[2].

أقنع الأمير خالد عمال شمال إفريقيا بضرورة العمل المشترك لكل حقوقهم، حيث أسس لجنة من أبناء شمال إفريقيا، وكان من بينهم مصالي الحاج، وعبد القادر بلحاج، وعلي عبد العزيز النور من مراكش، السيد علي حمامي.واشترك الأمير خالد في أول مؤتمر مغاربي من نوعه، انعقد في باريس للنظر في أحوال المغرب العربي الاقتصادية والسياسية والنقابية، ثم ساعدهم على تأسيس نجم شمال إفريقيا واختير الأمير خالد رئيسا شرفيا له تكريما لكفاحه ونضاله، وعن طريق النجم بدأت فكرة الاستقلال تخامر الأذهان وتتبلور في النفوس وفي المحافل السياسية[3].

بعد انتصار اليسار الفرنسي في الانتخابات السياسية سنة 1924، بعث الأمير خالد برسالة إلى الرئيس الجديد "هيربو إدوار"، ضمنها ملخص برنامجه الجديد في عشرة (10) نقاط تمثلت في ضرورة تمثيل الجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي بالتساوي مع المعمرين، وإلغاء القوانين الاستثنائية ضد الجزائريين، وإلغاء المحاكم الجنائية والرادعة، والمساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والمسؤوليات، إضافة إلى المطالبة بتطبيق قانون التعليم، وإعلان العفو العام، إضافة إلى تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية الفرنسية، والحرية المطلقة للجزائريين للعمل في فرنسا،وتمثيل الجزائر في المجلس الوطني الفرنسي بنسبة مساوية لنسبة الكولون[4].

وقد أضاف الأمير خالد إلى برنامجه بعض النقاط الجديدة مثل حرية الصحافة والتجمع وفصل الدين عن الدولة، ولعله يكون قد تأثر في ذلك باتصالاته في المشرق العربي، كما يكون قد استفاد أيضا من الحركات الاشتراكية والنقابات

---

[1] – يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 59، وينظر أيضا إلى: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية1900-1930، ج2،ط4 ،دار الغرب الإسلامي، بيروت،1992، ص 366، وينظر كذلك إلى:. عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 85.

[2]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص 369.

[3] – مركز زايد للتنسيق والمتابعة، اتحاد المغرب العربي: الوحدة التاريخية والجغرافية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص 56، وينظر أيضا إلى: عمر مباركي، المرجع السابق، ص 13.

[4] – يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص06، وينظر أيضا إلى: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص370.

العمالية بفرنسا، ولعل أيضا إقامته بالإسكندرية ومقارنته بين الاستعمار البريطاني بمصر والاستعمار الفرنسي بالجزائر هي التي جعلته يطالب بتقليد الجزائريين المناصب العليا المدنية والعسكرية في الإدارة الفرنسية بالجزائر، ويلاحظ على أن برنامجه هذا لم يكن ثوريا ولا متطرفا[1].

وكان من بين أعماله أن أرسل الأمير خالد برقية تأييد إلى الأمير عبد الكريم الخطابي قائد ثورة الريف المغربية[2]، وعند عودة الأمير خالد إلى الإسكندرية أوعزت فرنسا إلى سلطات الاحتلال البريطاني في مصر لطرده من الإسكندرية[3]، ثم اعتقلته في الإسكندرية حين كان في طريقه إلى إيطاليا وحكمت عليه بالسجن لمدة ستة(06)أشهر، وأثناء محاكمته في26/ 0/1925 قال: " بأن الحكومة الفرنسية قد أجبرته على الإقامة في الإسكندرية، وخصصت له مرتبا شرط أن يلتزم بالإقامة هناك"[4]. وانتهى به الأمر بلجوئه إلى سوريا حيث عاش بها إلى أن وافته المنية إلى 1936/01/09، وقد نعته مجلة الشهاب بما يلي: "... لقد خسرت فيه الأمة الجزائرية زعيما محبوبا مخلصا، ثلّما جاد الزمن بمثله، وخسرت العروبة فيه بطلا من أبطالها في هذا الزمن الأخير، وخسر العالم الإسلامي فيه رجلا من خيرة الرجال العالمين"[5].

في الأخير يمكن القول أن الأمير خالد حاول توحيد جماعة النخبة والجماهير، وهو جهد نجح فيه بعض الوقت لكنه فشل في النهاية، كما كانت له مواقف انفصالية استقلالية أخذها عنه حزب نجم شمال إفريقيا[6].

---

[1] – يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 60، وينظر إلى: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج2، ص 370.

[2] –عبد الكريم الخطابي: زعيم مقاومة الرف المغربي، ينتمي إلى قبيلة بني ورغايل الأمازيغية، ولد سنة1882، ثار ضد الاحتلال الاسباني والفرنسي معا، لكن تمكنت فرنسا من اعتقاله ونفيه بجزيرة لارينيو، وفي سنة 1947 قررت هذه الأخيرة نقله منها على متن سفينة عبر قناة السويس فتمكن من الهرب والاستقرار في مصر، أسس مكتب المغربي العربي بالقاهرة، توفي يوم06-02-1963.(للمزيد ينظر إلى: بلقاسم بولغيني، لجنة تحرير المغرب العربي واسهامها في وحدة الكفاح المغاربي1948-1956، رسالة ماجستير في التاريخ الإفريقي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2012، ص36.)

[3] – مركز زايد للتنسيق والمتابعة، المرجع السابق، ص 66,

[4] – يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 61.

[5] – الفقيد العظيم الأمير خالد بن الهاشمي، مجلة الشهاب، ج11، م11، فيفري 1936، ص ص 621_630، نقلا عن عمر مباركي، المرجع السابق، ص 13.

[6] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج2، ص 370، وينظر أيضا: يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 70.

المحاضرة العاشرة: دراسات الأحزاب السياسية والجمعيات الوطنية(1926-1939)

شهدت الفترة التي امتدت ما بين سنتي 1926 و1939 ظهور أحزاب وطنية وجمعيات ونوادي، ساهمت كلها في تنشيط العمل السياسي ضد الاستعمار الفرنسي للحصول على مطالب الشعب الجزائري السياسية والإجتماعية والثقافية، وكذا الاقتصادية.

1-تأسيس فيدرالية نواب مسلمي الجزائر(فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين):

انقسم أنصار الأمير خالد بعد نفيه إلى المشرق العربي إلى قسمين، أقلية منهم عادت إلى ممارسة النشاط السياسي مع ابن التهامي، وشكّلوا معا حزبا جديدا سنة1927، أسموه فيديرالية نواب مسلمي الجزائر[1]، فهي جمعية سياسية ضمت الليبراليين الإدماجيين الذين اتصفوا بالإعتدال، تزعم هذه الجمعيةالدكتور محمد بن جلول[2]، ومن أعضائها الدكتور سعدان، الصيدلي فرحات عباس[3]، والدكتور الأخضري والدكتور ربيع الزناتي وغيرهم.

تأسست هذه الفيدرالية بعد انعقاد أول مؤتمر لها بمقر نادي الترقي بالعاصمة في سبتمبر 1927، برئاسة بومدين الذي كان عضو في بلدية الجزائر، وحضر هذا المؤتمر مائة وخمسون (150) شخصا بإستثناء بن الثهامي، كان هدفها توحيد جهود الممثلين الجزائريين في مختلف المجالس بقصد الدفاع عن مصالح منتدبيهم، وهذا إقتداءً بزملائهم الفرنسيين الليبراليين.[4]

فوّضت هذه الفيدرالية نفسها لتمثيل المسلمين الجزائريين في المجالس المنتخبة وفي المجلس المالي، ومن أجل الوصول إلى حقوقها السياسية والمدنية تبنت الوسائل السلمية والدبلوماسية، انتشرت هذه الفيدرالية بكثرة في ولايات قسنطينة ثم الجزائر ثم وهران، لأن عدد المنتخبين المسلمين كان مرتفعا في هذه الولايات[5].

---

[1] -Benyoucef Benkhada,Les origines du 1er nouvembre 1954,Editions Dahlab,Alger,1989,p55.

[2]- محمد الصالح بن جلول (1896-1986): ولد بقسنطينة وبها تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي، ثم سافر إلى باريس أين تخرج من كلية الطب سنة 1924، ظهر نشاطه السياسي خلال العشرينيات وطالب بالادماج، كان عضوا في فيدرالية المسلمين المنتخبين الجزائريين وتراسها سنة 1930، أنشأ سنة 1940 التجمع الفرنسي الاسلامي الجزائري، كان نائبا بالبرلمان، لم يظهر موقفا صريحا اتجاه الثورة التحريرية. ينظر إلى:عمر مباركي، المرجع السابق،ص 20.

[3]- فرحات عباس: من مواليد 1898 تلقى تعليمه الاعدادي والثانوي في قسنطينة، واصل تعليمه الجامعي في الصيدلة،عضو ناشط في فدرالية النواب المسلمين الجزائريين،من دعاة الإدماج.(للمزيد ينظر إلى: للمزيد ينظر،بن يوسف بن خدة،جذور أول نوفمبر 1954، ص ص78-79

[4]- عبد الرحمن بن إبراهيم بن عقون، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر(1920-1936)،ج2، ص145، وينظر أيضا إلى: أبو القاسم سعد الله، الحركة...،ج2، المرجع السابق،ص356، و ينظر كذلك إلى: عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 159، و ينظر كذلك إلى:
Mahfoud Kaddache,histoire du nationalisme Algérien:question société nationale,d'édition et de diffusion,Alger,1981,p213.

[5]- عبد الرحمن بن إبراهيم بن عقون، المصدر السابق، ص 145، وينظر أيضا إلى: أبو القاسم سعد الله، الحركة...،ج2، المرجع السابق، ص356، وينظر كذلك إلى: عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 159، و ينظر كذلك إلى: Mahfoud Kaddache,Ibid,,p213

2-مطالب الفيدرالية:

خرج الليبراليون في المؤتمر الأول لها بالمطالب التالية:

- تمثيل السكان المسلمين في البرلمان الفرنسي، وتطبيق القوانين الإجتماعية في الجزائر.
- المساواة في الأجور والعلاوات بين الأوروبيين والمسلمين.
- المساواة في مدة الخدمة العسكرية بين الفرنسيين والجزائريين.
- إلغاء رخصة الذهاب إلى فرنسا بالنسبة إلى العمال.
- إلغاء قانون(الأنديجينيا) الأهالي، وتوفير التعليم والتكوين للجزائريين.
- إقامة مجامع إنتخابية في الأحواز الممتزجة حسب قانون 1919 في إنتخابات المجالس العمالية والمجالس المالية[1].

ومن خلال هذه المطالب نستنتج أن هذه المطالب لم تتغير بالرغم من مرور خمسة عشرة سنة من التجربة، ويرجع ذلك إلى ثقافتهم الغربية ولإيمانهم بمبادئ الثورة الفرنسية، بأن فرنسا جاءت بالحضارة للجزائر، ولهذا اهتمت بالإصلاحات السياسية والفكرية والإجتماعية والثقافية في إطار المساواة وحسب القوانين الجارية[2].

3-مواقف الفيدرالية:

تمكن أعضاء الفيدرالية من إرسال برقيات إلى كل من وزراء فرنسا، وزير الداخلية، الحاكم العام وإلى بعض الفرنسيين في المجلس الوطني الفرنسي المتعاطفين مع الجزائر، كما عيّنوا وفدا من ثلاثين (30) عضوا لشرح برنامجهم إلى الحكومة الفرنسية في باريس، برئاسة صالح سي هني، واستقبلهم وزير الداخلية **ألبير سارو(Albert Sarou)** لتقديم مطالبهم، وعين هذا الأخير لجنة من العدول لكي تدرس الشكل المعقد الذي نتج عن مطالب الجزائريين، كما قابل أعضاء الفيدرالية أيضا الحاكم العام فيوليت، وطلبوا منه أن يعيد النظر في استقالته[3]. عارض بن الثامي قرار ذهاب هذا الوفد إلى باريس وما قام به الوفد، مما جعل شعبيته تتراجع،وفي أواخر 192 وبداية 1928 قامت دعاية ضده تتهمه بالخيانة، وأنه باع نفسه لإدارة **بورد(borde)**.

وما يأخذ عنها أيضا أي الفيدرالية أن في مؤتمرها الأول (سبتمبر1927) صرح بومدين: "إن الجزائريين يعربون عن تحيتهم لفرنسا ولحضارتها، وأنهم يحترمون ويقدرون رجال السلطة الفرنسية، وأنهم يريدون تمتين الروابط التي توحد بين المسلمين والأوروبيين، وذلك للفائدة العليا لوطننا المشترك، وأنهم ينتظرون تطويرهم داخل الأنظمة الفرنسية"[4].

كما قدّم الليبراليون برئاسة السيد **سيسبان** لائحة في 14 جوان سنة1927 تنص على أن الاستعمار قد أصبح شيئا من الماضي،وأعلن أن تأميم الأراضي من قبل الفرنسيين كان ضد مصالح الجزائريين، وحثت اللائحة الحاكم العام

---

[1]-عبد الرحمن بن ابراهيم بن عقون، التاريخ...،ج1، المصدر السابق، ص146، و ينظر أيضا إلى: عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص160، وينظر أيضا إلى: أبو القاسم سعد الله، الحركة...، ج2، المرجع السابق، ص ص 356-357، وينظر كذلك إلى: يوسف مناصرية، الإتجاه الثوري...، المرجع السابق، ص14.

[2] - يوسف مناصرية، المرجع نفسه، ص ص14-15.

[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص ص356-357.

[4]- إبراهيم بن عبد الرحمن بن العقون، التاريخ السياسي...،ج1، المصدر السابق، ص ص147-148.

على أن ينهي بطريقة خاصة تأميم الأراضي، لكن الحاكم العام أجبرهم على سحب هذه اللائحة، وهذا يعني أنهم أكدوا أن الاستعمار كان كله إيجابيا بالنسبة للجزائر.

وحتى سنة 1928 كان الليبراليون يرون أنهم الوحيدين الذين لهم الحق في التصويت في انتخابات النواب في المجلس الوطني الفرنسي، لكنهم تراجعوا عن هذا المبدأ نتيجة الضغط الشديد الذي قام به العلماء الذين رأوا أن التصويت من حق كل الجزائريين سواء المجنسين أم غير المجنسين[1]. وأنهم لم يطالبوا بالاستقلال، ولم يعترفوا بوجود أمة جزائرية لجهلهم تاريخ بلادهم، ورغم هذه السلبيات إلا أنهم جعلوا المواطن الجزائري يهتم بالسياسة، واستطاعوا جلب أنظار المثقفين الفرنسيين نحو القضية الجزائرية[2].

وابتداء من سنة 1930 ونتيجة لتباين الآراء بين أعضاء الفيدرالية انقسمت إلى ثلاث فروع: اتحادية عمالة الجزائر يرأسها **زروق محي الدين**، اتحادية عمالة قسنطينة يرأسها **سيسبان** رئيس القسم العربي في المجلس المالي، واتحادية عمالة وهران وترأسها **بن عودة باش تارزي** نائب بلدية بوهران[3].

قام بن جلول وأصدقائه من النخبة بعزل سيسبان من رئاسة الإتحادية سنة1931، فأصبحت بذلك تضم الأطباء والمحامين والأساتذة والصحافيين والقضاة والصيادلة الجزائريين، بالإضافة إلى أعضاء آخرين من العائلات الكبيرة والتجار وأصحاب الأرض وقدماء المحاربين في الجيش الفرنسي وغيرهم ممن كانوا لا يرون النور خارج الاطار الفرنسي. وقد قامت الاتحاديات الثلاث بمحاولات عديدة لتوحيد صفوفها وتنسيق العمل بين أعضائها إلا أنها فشلت في ذلك[4].

➢ **الجمعيات الوطنية(1926-1939):**

من بين الجمعيات والنوادي التي ظهرت في هذه الفترة الكشافة الاسلامية الجزائرية، ونادي الترقي وغيرها، والتي ساعدت في نشر الثقافة الاسلامية العربية وتثقيف الجزائريين وتنوير عقولهم، وبالتالي فهم ما كان يدور حولهم، وتأكدت لهم حقيقة أن مآسي الشعب الجزائري كله بسبب الإستعمار الفرنسي.

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص ص358-359.

[2]- أحمد مهساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر: من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، (د،ط)، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، الجزائر،2002، ص ص57-58.

[3]- إبراهيم بن عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص149.

[4]- عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية(1931-1945)،ط1، دار البعث للنشر،الجزائر، 1981، ص 231.

➢ **الكشافة[1] الإسلامية الجزائرية:**

أسست فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى خمس جمعيات كشفية، وأنشأت لها فروعا في الجزائر، وكانت صورة طبق الأصل للكشافة في فرنسا، إذ كانت لها جامعات واتحادات تمثلها مجالس عليا في الجزائر كما في فرنسا، وانخرط في هذه الحركة بعض الشبان الجزائريين بعد أن انبهروا بالزي الخاص بالكشافة والنياشين والتنظيم والانضباط بها[2].

تعتبر الاحتفالات المئوية للاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1930 نقطة تحول للحركة الكشفية في الجزائر، إذ أن الاستفزاز الذي عملته هذه الاحتفالات جعل الجزائريون ينسحبون من الكشافة الفرنسية، كما أن احتكاك محمد بوراس وصديقه صادق الغول بأحد أعضاء الكشافة الفرنسية (وكان ألبانيا مسلما) حثهما على إنشاء الكشافة الإسلامية الجزائرية على النمط الكشافة الألبانية، وتكون خارج القيم الفرنسية المسيحية، واتفق بوراس وصديقه برفع التحدي والشروع في تشكيل أول فوج كشفي جزائري على مستوى مليانة، مع العلم أنّ هذه المدينة كانت بها كشافة فرنسية جلّ عناصرها من اليهود، وبالفعل تأسس الفوج الكشفي لا يتجاوز عددهم عشرة (10) أعضاء، وأعطي له اسم "ابن خلدون"، وقد تسبّب في ظهور عدة مشاكل للإدارة الفرنسية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى انضمام بعض الأروبيين واليهود للتجسس والتفرقة والإطلاع عن قرب عما يحدث في الفوج، ولمحاولة تحريف اتجاه وأفكار الأعضاء المسلمين[3].

وعقب زياراته المتكررة، انبهر بوراس وهو في مليانة بما توصل إليه صديقه الغول وعناصره الكشفية، ففكر في إنشاء فوج في العاصمة، وفي سنة 1935 كان له ما أراد فأسماه "فوج الفلاح"، وكان مكونا من ثمانية (08) أعضاء، وأعد قانونه الأساسي وقدّمه لولاية الجزائر بتاريخ 16-04-1936، وتحصّل على تصريح إداري يوم 15-06-1936 تحت رقم 2458[4].

كان التنظيم الكشفي يسمح بجمع الشباب الجزائري وتوعيته وغرس روح الوطنية فيه، وتعويده على تحمل المسؤولية والاعتماد على النفس في مواجهة الصعاب، وفي مواجهة الاستعمار مستقبلا[5]، والجدير بالذكر أنّ هذه الفترة ظهرت

---

[1]- الكشافة: هي منظمة عالمية لتربية الشباب على الأخلاق الفاضلة والوطنية الصادقة والأخوة الإنسانية، ليست سياسية ولا عسكرية، إلا أنها تأخذ من المبادىء السياسية والنظم العسكرية ما يتلاءم مع خطتها ويخدم مصالح. تنظم الكشافة الناشئين– خارج أوقات الدراسة– في فرق وأفواج بإشراف قادة مدربين يلقنونهم الطاعة والإمتثال عبر المعاملة الحسنة، ويعودونهم على الاعتماد على النفس، والتضحية في سبيل الجماعة، وفعل الخير وحسن التعامل مع الغير، ويبثون فيهم روح الشجاعة والنجدة والمروءة، ويتعهد كل كشاف يوم ترسيمه بأن يكون مخلصا لدينه ووطنه، ويعمل بقانون الكشاف، ظهرت أول حركة كشفية سنة 1907 على يد ضابط بريطاني "روبار بدان بوال" (Robert Baden Powel)، وذلك خلال حرب البوير (جنوب افريقيا) مع فرقة من الأطفال كلّفها بايصال الرسائل وتوزيع الأغذية والعتاد وتقديم الاسعافات الأولية زيادة على نقل الأخبار.انتشرت الحركة الكشفية في العديد من الدول التي زارها بدان(Baden) كالشيلي،الولايات المتحدة الأمريكية، جنوب إفريقيا، لبنان، سوريا، العراق، والهند..(للمزيد ينظر إلى: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الكشافة الإسلامية الجزائرية: دراسات وبحوث الندوة الوطنية الأولى حول تاريخ الكشافة الإسلامية الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، ص ص25-26.)

[2]- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954، المرجع نفسه، ص ص26-27.

[3]- مصطفى أوعامري، المقاومة السياسية بالقطاع الوهراني خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945، منشورات دار القدس العربي، الجزائر، 2013، ص95، وينظر أيضا إلى: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، المرجع السابق، ص ص 27-31.

[4]- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، المرجع نفسه، ص ص 27-31.

[5]- مصطفى أوعامري، المرجع السابق، ص 96.

عدة أفواج في عدة مناطق نذكر منهم: فوج ابن خلدون(مليانة) سنة 1934، فوج الرجاء وفوج الصباح بقسنطينة، وكذا فوج الفلاح بمدينة مستغانم، وفوج الإقبال بالبليدة، كل هذه الأفواج تأسست سنة 1936، وفي السنة الموالية تأسس فوج القطب بالعاصمة، كما شهدت سنة 1938 تأسيس كل من فوج الحياة بسطيف، وفوج الهلال بتيزي وزو، وفوج الرجاء في باتنة، وفي السنة الموالية أسس فوج النجوم بقالمة.[1]

كان أغلب أعضاء وإطارات الكشفية الجزائرية من الوسط الشعبي، سيرت أفواجها حسب إمكانياتها المتاحة وبالطرق الخاصة، الأمر الذي انعكس على تباين مستوى التكوين بين مختلف الأفواج، فأدرك بوراس أهمية توحيد عمل هذه الأفواج، والتنسيق بين نشاطاتها وطرق عملها، وفعلا تجسدت هذه المبادرة في تأسيس جامعة الكشافة الإسلامية[2].

ركّزت قوانين الكشافة الإسلامية الجزائرية على منع أي نشاط سياسي داخل الأفواج، وكل مخالفة تعرض أصحابها للإقصاء، رغم ذلك فإن العلاقة بين الحركة الكشفية وحزب الشعب الجزائري قديمة تعود إلى تأسيس الأفواج الكشفية سنة 1935، فالفكر الثوري قد تبنته العناصر الكشفية بشكل فردي، وهنا نقصد في الفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، فالعديد من مؤسسي الأفواج الكشفية كانوا مناضلين في صفوف الحزب أو متعاطفين معه، ومن أبرز مثال على ذلك انتماء مؤسس الكشافة محمد بوراس إلى اللجنة الثورية لشمال إفريقيا سنة 1939، ونفس الشيء يقال عن فوج المنصورة بتلمسان، والذي كان معظم أعضائه منظمين إلى خلية سرية لنجم شمال إفريقيا، وقد تولى هذا الفوج عبد القادر بريكسي[3].

إن الحركة الكشفية جاءت لتكمل النضال الوطني الذي كانت تخوضه الأحزاب السياسية، والمدارس الحرة والجمعيات والمنظمات الثقافية، هذا بالإضافة إلى التقرب من الشباب الجزائري في أحياء المدن والقرى وضمه إلى العمل الوطني، من خلال نشر الوعي الوطني وحب الوطن وتربيتهم تربية إسلامية.[4]

تأسست في الجزائر عدة نوادي وجمعيات الثقافية عملت على خلق جو ثقافي وتوعوي للشعب الجزائري، وبالرغم من أن بعضها تأسست قبل سنة 1926 إلا أنها بقيت تنشط لاحقا، ومن أهم هذه النوادي والجمعيات الثقافية نذكر منها:

- **نادي صالح باي:** تأسس نادي سنة 1907، هدفه نشر التعليم و المساعدة على تحرير الجماهير الجزائرية والتوفيق بين المجموعتين الفرنسية والجزائرية، وعمل على تنظيم دوري للتعليم العام والمهني، كما عقد النادي المحاضرات العلمية والأدبية وخلق جمعيات خيرية، ضف إلى ذلك أنه معالجته لبعض الأمراض الأخلاقية ومحاربة الأنانية،والظلم، ومساعدة الجزائريين على اظهار مواهبهم الأدبية، ويمكن أن نعتبر الشيخ بن الموهوب من أبرز الشخصيات التي كانت تنشط في هذا النادي

---

[1]- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954، المرجع السابق، ص ص 27-31.

[2]- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954، المرجع نفسه، ص31.

[3]- أمال علوان، علاقة الكشافة الإسلامية الجزائرية لحزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديموقراطية 1935-1954، مجلة المرآة للدراسات المغاربية، (ع، 03)، مخبر الدراسات المغاربية والنخب وبناء الدولة الوطنية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، جوان 2015، ص ص137-139.

[4]- فغرور دحو وآخرون، فلسفة المقاومة، منشورات دار الخلدونية، الجزائر، 2017، ص ص275-276

بمحاضراته التي كانت تعالج القضايا الأدبية والإجتماعية، وكان يحرص على نشر هذه المحاضرات في الجرائد الفرنسية والعربية كجريدة كوكب إفريقيا[1].

➢ **نادي الترقي:**

خلال سنة 1926 تبادر إلى ذهن جماعة من أعيان العاصمة فكرة تكوين ناد يلم الشمل، ويتناول فيه الناس الرأي في المواضيع الاقتصادية والإجتماعية، فإتفق المجتمعون خلال حفل العشاء على تسمية النادي بنادي الترقي، وافتتح عبد الحميد بن باديس يوم 25-06-1927 سلسلة من المحاضرات العامة التي ألقيت في النادي، وكانت محاضراته الأولى بعنوان" الإجتماع والنوادي عند العرب"[2]. كان يسع هذا النادي خمسة آلاف (5000) شخص، وكان يشمل على قاعات و أبهاء[3].

كان النادي مركزا لإلتقاء الطبقة المثقفة الجزائرية، كما كان مركزا للقاء مع الزوار العرب من علماء وأدباء وشعراء، خاصة منهم الوافدون من المشرق العربي،[4]وأصبحت اللغة العربية بفضل هذا النادي ذات مركز بالعاصمة. كما كانت المحاضرات تلقى على العموم بصفة مستمرة ويقع عليها إقبال شديد. وقد أحصيت أكثر من أربعين(40) محاضرة ومحادثة تمّ القائها في هذا النادي في أقل من سنتين من تأسيسه، وأضحى من أكبر منابع المعرفة والثقافة العربية الاسلامية للخاصة والعامة في الجزائر[5].

أنجز نادي الترقي عدة مشاريع كتأسيس جمعية الفلاح، والجمعية الخيرية الإسلامية الكبرى، وكذا جمعية الزكاة، كما قام بجمع شمل وحدة النواب الجزائريين، وتمّ فيه اجتماع طلاب شمال إفريقيا، دون أن ننسى مقاومة نادي الترقي لسياسة التجنيس والإندماج والتنصير، إضافة إلى أن تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كان بهذا النادي، أما على الصعيد العربي فقد قدم النادي مساعدة للكفاح الفلسطيني.[6]

✓ **الجمعية الرشيدية**:أسسها شبان جزائريون من خريجي المدارس الفرنسية سنة1894، وكانت هذه الجمعية تصدر نشرة باللغتين العربية والفرنسية، كانت هذه الجمعية ذات طابع ثقافي، إذ كانت تقوم بتهذيب الشعب وارشاده من خلال محاضراتها الدينية والأدبية والعلمية، التي كانت تلقى مرة كل شهر،كانت لهذه الجمعية فروعا في كل أنحاء الجزائر، وكان فرع الجزائر يضم مائتين وواحد وخمسون(251) عضوا سنة 1910، أهمهم الدكتور بن التهامي.

✓ **الجمعية التوفيقية**: أنشأت هذه الجمعية سنة 1908، ثم أعادت النخبة تنظيمها سنة1911، كان رئيسها الدكتور بن التامي ونائبه محمد الصوالح، وقد نظمت هذه الجمعية أيضا عدة محاضرات علمية سنة1911، إضافة إلى إعطاء دروسا للطلاب الفقراء للسنة الإعدادية في اللغة العربية والحساب والجبر.[7]

---

[1]- خثير عبد النور وآخرون، المرجع السابق، ص ص113-114.

[2]- صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر1912-1962، مديرية النشر الجامعة قالمة، 2011، ص15.

[3]-خثير عبد النور وآخرون، المرجع السابق، ص130.

[4]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص15.

[5]- خثير عبد النور وآخرون، المرجع السابق، ص 131.

[6]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص ص15-16.

[7]- خثير عبد النور وآخرون، المرجع السابق، ص ص111-113.

✓ **الجمعية الأخوية:** تأسست في معسكر سنة 1911 برئاسة عبد القادر قرمالة هدفها إقامة الروابط والتضامن بين أعضائها، ومساعدة الأطفال الفقراء المسلمين الذين يتابعون دروسهم في المدارس الفرنسية والمعوزين من الجزائريين، ومحاربة التعصب.[1]

وفي الأخير نستنتج أن النوادي والجمعيات في الفترة 1926-1939 وما قبلها حافظت على الهوية الوطنية وعلى إحياء التراث العربي الاسلامي، وترسيخ الانتماء العروبي الاسلامي لدى الشعب الجزائري، كما حاربت بشكل من الأشكال السياسة الاستعمارية التي تعمدت اقصاء اللغة العربية.

[1]- دحو فغرور وآخرون، المرجع السابق، ص 270.

المحاضرة الحادي عشر: نجم شمال إفريقيا.

شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى ظهور الأحزاب السياسية في الجزائر بمختلف توجهاتها، ومن أهم هذه الأحزاب نجم شمال إفريقيا الذي نادى باستقلال الجزائر.

1- تأسيس النجم:

اتبعت السلطات الفرنسية في الجزائر سياسة قمعية في الفترة الممتدة ما بين1919 و1925 ضد القوات الوطنية الناهضة، ونتيجة لذلك اضطرت الحركة الوطنية إما أن تعمل في الخفاء، وإما السفر خارج الجزائر واللجوء إلى فرنسا نفسها خاصة، وبذلك أصبحت باريس ملجأ للوطنيين الجزائريين الذين وجدوا هناك أعضاء نشطين من بين العمال الجزائريين، بالإضافة إلى عدد من الجنود المسرّحين ومشجّعين من الأحزاب اليسارية الفرنسية ومن اللاجئين السياسيين الأجانب، ومتمتّعين بحرية أكثر مما في وطنهم.

وبالتعاون مع الزعماء الآخرين لإفريقيا الشمالية ومع الأوربيين المتعاطفين معهم نظم الجزائريون في فرنسا تجمّعات سياسية، وشكّلوا المنظمات الاجتماعية والمدنية، وخلقوا الصحف الوطنية ووزّعوها، وعقدوا المؤتمرات الصحفية[1].

وعندما نفي الأمير خالد من الجزائر سنة 1923، رحّب به أتباعه في فرنسا حيث بقي بعض الوقت، فقام بالاتصال بعمال شمال إفريقيا خلال سنتي 1923- 1924 وتعتبر هذه الخطوة اللبنة الأولى للعمل الوطني في المهجر، حيث أسس الأمير لجنة من أبناء شمال إفريقيا ممن كانوا يسمعون لمحاضراته مثل الحاج عبد القادر مصالي الحاج[2]، وعبد العزيز المنور والسيد على الحمامي المراكشي، أحمد بهلولي، بانون أكلي هدفها الإشراف على عمال شمال إفريقيا وتنظيمهم في شكل هيئة إغاثة للمغاربة، اتّسمت بسِمة دينية[3].

وقد ضم المؤتمر المنعقد يوم 7 ديسمبر 1924 ممثلين عن خمسة وسبعين(75) ألف عامل، كان هدفه بحث المصالح الاقتصادية والنقابة للعمال على الأسس التالية:

1- إلغاء قانون الأهالي وغيره من القوانين الاستثنائية.

2- العمل لنيل حق الاجتماع، وحرية الصحافة والكلمة.

---

[1] - أبو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص 372.

[2] - مصالي الحاج: ولد في16-05- 1898بتلمسان من أسرة فقيرة، إذ كان والده فلاحا، درس في الكتّاب ثم التحق بالمدرسة الفرنسية، وكان يتردد على الزاوية الدرقاوية التي ترتكز على التعليم الديني، أدى الخدمة العسكرية في فرنسا مدة ثلاث سنوات، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عاد إلى تلمسان أين اشتغل في متجر خاله، ثم عاد إلى فرنسا واشتغل فيها عدة أعمال حرة، تأثر مصالي بالفكر الاشتراكي وانضم إليه، وفي سنة 1926 أسس مع رفاقه نجم شمال افريقيا الذي كان يطالب بالاستقلال(للمزيد ينظر إلى: Mohamed Teguia, L'Algerie en: guerre,O.P.U, Alger ;2009 ,p29

[3] - زوزو عبد الحميد، دور المهاجرين إلى بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1449-1939، (د،ط)،complexe graphique، الجزائر، (د،ت)، ص ص 53-54.

3- تنظيم لقاءات دورية في أوساط الأهالي وإدراج مشاكلهم في جدول أعمال المؤتمرات العامة، وأخيرا عبّر المؤتمرون عن تضامنهم مع حركات التحررية في المغرب الأقصى ومصر وتونس ببرقيات تأييد[1].

أنشأ النجم في مارس 1926 على يد جماعة من أهالي إفريقيا الشمالية وكان أكثرهم من الجزائر، بعث فكرته الأمير خالد وتمت على يد مصالي الحاج، فكان جمعية غير مصرح بها باسم نجم الشمال الإفريقي، وانعقد أول اجتماع لها في 25 ماي 1926 في مقر الكنونفدرالية العامة للعمال، ثم انعقد ثاني اجتماع في 20 جوان 1926 واقتصرت الاجتماعات على حضور العناصر البارزة إلى أن انعقد الاجتماع في 02 جويلية 1926، ووزّعت خلاله المسؤوليات على رواد الحركة[2].

يعتبر النجم أول منظمة سياسية جمعت بين صفوفها المناضلين الثوريين في الأقطار المغاربية الثلاث. كانت أهدافه السياسية هو تحقيق الاستقلال لهذه الأقطار والتخلّص من الاستعمار الفرنسي بمختلف صوره، سواء الاستعمار المباشر في الجزائر أو الحماية كما هو الحال في الشقيقتين تونس والمغرب[3].

وكان جلّ أعضاء النجم من العمال والجنود السابقين، وطلبة إفريقيا الشمالية الذين كانوا يعيشون في فرنسا[4]، يشتركون في ميزة وهي اختلاف درجة تشبعهم بالفكرة الشيوعية، هذا ما عرّض النجم لأول هزة داخلية في نوفمبر 1927 أثناء الاجتماع العام، حيث اتضحت الميول الشيوعية لدى الحاج عبد القادر وشبيلة الجيلالي، بينما اتضحت الاتجاهات الوطنية لدى مصالي الحاج وبانون آكلي والجيلاني محمد السعيد وغيرهم، مما أدى إلى استقالة مصالي من منصبه كسكرتير عام.

اتسع الخلاف بينهم خاصة في الاجتماع العام الذي عقد يوم 5 فيفري 1928 نتج عنه تخلي الحاج عبد القادر عن النجم، وأخذ الشيوعيون ينسحبون الواحد تلو الآخر إلى أن غادر آخر من تبقى منهم فيه سنة 1932 بأمر من الحزب الشيوعي[5]، لأنه هذا الأخير كان يرفض فكرة الاستقلال لبلدان شمال إفريقيا[6]، ولأن مصالي الحاج كان قد التقى في بروكسل بالأمير شكيب أرسلان في مؤتمر بروكسل 10- 15 فيفري 1927[7]، وتشرب منه أفكاره الأمر الذي أدى بمصالي إلى تغيير اتجاه النجم من الاتجاه شيوعي دولي الذي سار فيه منذ ميلاده إلى الاتجاه العربي الإسلامي[8].

---

[1] - زوزو عبد الحميد، دور المهاجرين...، المرجع السابق، ص ص 54، 55.

[2] - زوزو عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص 54، 55.

[3]- رابح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح الاسلامي والتربية في الجزائر، ط5، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والاشهار، الجزائر،2001، ص ص82-83.

[4] - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 372.

[5] - زوزو عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص 57-63.

[6] - يحي بوعزيز، سياسة النسلط...، المرجع السابق، ص 80.

[7] - عبد النور وآخرون، المرجع السابق، ص250.

[8] - أبو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية...،ج3، المرجع السابق، ص125.

ب– برنامجه:

لم تكن مطالب النجم جديدة، بل كانت عبارة عن نقاط رئيسية معروفة التي تقدّمت بها إلى الفرنسيين وفود مختلفة خلال فترة (1900–1914)، وحزب الأمير خالد الإصلاحي خلال العشرينات، ولكن كانت بعض الجدية في الخمس عشرة نقطة التي تقدم بها النجم إلى مؤتمر بروكسل سنة 1927، ويعني هذا أنّ النجم بقي يعمل بدون برنامج واضح أعلنه إلى غاية ماي 1933 وذلك بعد انعقاد اجتماع هام لمنظمة النجم أسفر عن وضع البرنامج[1] ويمكن تلخيص كل البرنامج فيما يلي:

- الاستقلال الكامل للجزائر
- جلاء الجيش الفرنسي.
- انشاء جيش وطني.
- زيادة القروض الفلاحية إلى الفلاحين الجزائريين الصغار.
- مصادرة الأملاك الزراعية الكبيرة للكولون والشركات الاقطاعية.
- احترام الممتلكات المتوسطة والصغيرة للفرنسيين.
- خلق المدارس العربية.
- ارجاع الأراضي والغابات التي أخذتها الدولة الفرنسية إلى الجزائر.
- الالغاء الفوري لقانون الأهالي وجميع القوانين الاستثنائية الأخرى.
- العفو العام عن الجزائريين الذين كانوا قد سجنوا، أو نفوا،أو كانوا يعيشون تحت الرقابة الفرنسية.
- حرية الصحافة، والاجتماع، والتجمع، ومنح الحقوق السياسية والنقابية كتلك التي منحت للفرنسيين في الجزائر.
- إحلال مجلس وطني جزائري منتخب بطريقة التصويت العام محل المجلس المالي.
- انشاء مجالس بلدية منتخبة بطريقة التصويت العام.
- تطبيق جميع القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائر[2].

يمكن القول عن برنامج النجم، أنّه لم يكن كله جديدا، وإنه قد ضغط على ثلاث أفكار هامة هي فكرة الوطنية بإعلانه الاستقلال الكامل للجزائر، وجلاء الفرنسيين عنها، وفكرة الاشتراكية بالدعوة إلى تأميم الأراضي والممتلكات الكبيرة التي أخذها الكون، وفكرة العروبة بالمناداة بالتعليم العربي واسترجاع مكانة اللغة العربية، لكنه لم يركز على فكرة الجامعة الإسلامية في برنامجه بل أهمل زعماء النجم فصل الدين عن الدولة الفرنسية،التي سبق وأن نادى بها الحزب الاصلاحي[3]

.

---

[1] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، المرجع السابق، ص123، وينظر أيضا إلى: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص378.

[2] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص ص378–379.

[3]– محفوظ قداش، تاريخ الحركة...، المصدر السابق، ص ص 248–250، وينظر أيضا إلى: أبو القاسم سعد الله، ج2، المرجع السابق، ص 384.

2-نشاطه:

يعتبر النجم أول حزب جماهيري غير نخبوي (شعبوي) في الحركة الوطنية مقارنة بما سبقه مثل حركة النخبة في الفترة 1919-1926 وبعدها، وإن أهم انجاز معنوي للنجم يشمل في كونه حطم حاجز الخوف من الممارسة السياسية الوطنية في الجزائر، وتفتح المجال أمام الشرائح العامة بعدما ظلت تلك الممارسة محصورة في فئة ضئيلة جدا من المجتمع الجزائري[1].

كانت نشطات النجم تتمثل في المنشورات والصحافة والمؤتمرات، وكانت طريقته ثورية مباشرة، وقد بلغ عدد مناضليه سنة 1928 حوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة(3500) عضوا عاملا[2]، بعدما كان عددهم سنة 1927 ثلاث آلاف (3000)عضو[3].

ونظرا للقيود التي اتخذتها السلطات الفرنسية ضد أعضائه، اعتمد النجم بشكل خاص على الصحافة في الاتصال بالجزائريين، سواء في الجزائر أو في فرنسا، فقد أعاد اصدار في البداية صحيفة الإقدام التي كان قد أنشأها الأمير خالد سنة1919 ولكنه غير اسمها إلى الإقدام الباريسي حتى تكون لسان حاله، وقد كانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية مرة كل شهر، ولكن سنة1929 منعت السلطات الفرنسية توزيع هذه الجريدة لأن الكولون اشتكوا منها لأنها تشكل خطرا على هدوء إفريقية الشمالية، ولكن النجم أعاد اصدارها تحت اسم آخر وهو "الاقدام الشمالي الافريقي"، وفي سنة 1930 أصدر زعماء النجم جريدة جديدة بعنوان" الأمة" وقد كان مديرها السياسي مصالي الحاج[4].

إن أهمّ مطالب النجم هو الاستقلال وفكرة إعادة بعث الدولة الجزائرية، وكذا استقلال بلدان شمال إفريقيا. ضف إلى ذلك سرعة انتشاره في أوساط الطبقة العاملة الجزائرية المهاجرة. كل هذا جعله يواجه صعابا وعقبات من طرف السلطات الاستعمارية. وشنّ عليه المستعمرون بالجزائر حملات دعائية شديدة خاصة من طرف شيوخ البلديات، الذين شدّدوا ضغطهم على الحكومة الفرنسية حتى قامت بحلّه وإيقاف جريدته يوم 20 نوفمبر 1929 بتهمة المساس بوحدة التراب الوطني، ويذكر المؤرخ أبو القاسم سعد إلى أنّ خلفية هذا الاتهام تعود إلى تعاون النجم مع جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا وإلى اعتبار الإدارة الفرنسية النجم كحزب شيوعي يعمل في سرية بشكل يخالف القوانين السارية على الجمعيات السياسية[5].

وليتجنب النجم خطر الحل آثر قادته عدم المثول أمام المحكمة لسماع قرار حله بتاريخ 20 نوفمبر 1929، وأشهروه باسم "النجم المجيد"[6]، لإيهام السلطة القضائية بأنّ النجم المجيد غير النجم، وهذا تكتيك جديد لمواجهة السلطة القضائية، مع ابقاء البرنامج والهياكل والوسائل كما كانت[7].

---

[1] – عبد النور خثير وآخرون، المرجع السابق، ص 254، 256.

[2] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص373.

[3] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، المرجع السابق، ص 119.

[4] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص ص373- 374.

[5] عبد النور خثير وآخرون، المرجع السابق، ص250، و يتظر أيضا إلى: يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص 80.

[6] – زوزو عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص67-68.

[7] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، المرجع السابق، ص 124.

ومن جهة أخرى لجأوا إلى طريقة أبعدوا بها العناصر الشيوعية، حيث نصوا في مادة بالقانون الداخلي على منع أعضاء النجم من الانخراط في غيره من الأحزاب.

وإلى جانب هذه التدابير الوقائية أسّسوا جريدة "الأمة"، كما ذكرنا سابقا لنشر أخبار حركتهم والاتصال بواسطتها بالعمال في مناطق الأخرى بفرنسا قصد توسيع نطاق العمل، وبذلك تمكّنت الحركة بسرعة تطعيم نفسها بأعضاء جدد، عرفوا بالكفاءة والشجاعة والتفاني في العمل الوطني أمثال: إماش عمار وراجف بلقاسم وكحال أرزقي وموساوي رابح[1].

ساد بعض الركود وقلة النشاط في النجم في الفترة الممتدة ما بين 1930 و1932، فقلّت المظاهرات، وقلّت معه نشر وتوزيع المناشير، ولم يكن الحزب قادرا على تقوية قواعده، ولكنه عرف انطلاقة جديدة في سنة 1933، فقد سهّل ارتفاع العاطلين على العمل وارتدادات أعمال الشغب التي حدثت في شمال افريقيا (مظاهرات بتونس ضد المتجنسين ومظاهرات في الرباط وفاس وحوادث الجزائر المتعلقة بمنع العلماء من الوعظ والتدريس في المساجد) في إعادة بعث نشاطات نجم شمال إفريقيا[2].

أسس النجم في الفترة ما بين 1933 و1939 الخلايا بباريس وضواحيها، كما تقرّر توسيع نطاق عمله إلى مناطق أخرى من فرنسا، بتنظيم حملات شرح وتوضيح، كما اعتمد على الأسلوب الحماسي في تنظيم التجمعات مستغلا بعض الحوادث، متخذا من الاعتقالات التي مسّت بعض أعضائه وسيلة لكسب تأييد العمال وتوظيف ثقتهم به، وحملهم على قبول وهضم الفكرة الوطنية[3]، كما كان يقوم بتوزيع المنشورات واستعمال الصحافة كجريدة الأمة، لسان حال النجم التي لعبت دورا كبيرا منذ تأسيسها [4].

بدأ نشاط النجم يتسرّب إلى الجزائر منذ سنة 1934 أيضا انتشار أفكاره فيها، ولم تكد تحل سنة 1936 (عام الجبهة الشعبية) حتى أخذ نشاط النجم منعطفا جديدا في الجزائر، حيث تكوّنت الفروع وألقيت الخطب وعرف الناس قادتهم وأفكارهم عن كثب، ويقال أن أعضاء النجم سنة 1936 قد بلغ عددهم سبعة آلاف (7000) شخص، ولم يزد اضطهاد الشرطة للنجم إلا انتشارا وقوة[5].

كوّن النجم فرعا رئيسيا له في مدينة الجزائر له صلاحيات ونفوذ على كامل افريقية الشمالية، أما الفروع الأخرى فقد تكوّنت في الأماكن الآتية حسب الولايات الثلاثة: ولاية الجزائر: الحراش، برج الكيفان، بوفاريك، البليدة، (ولاية وهران): وهران، مستغانم، سيدي بلعباس، تلمسان، أما ولاية قسنطينة: فنجد قسنطينة، عنابة، جيجل، سطيف، مع إمكانية تأسيس فروع أخرى في مدن جديدة مثل تيزي وزو[6]. وقد ربط بنون انطلاق فرع الجزائر بازدهار مبيعات جريدة الأمة

---

[1] – زوزو عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص67-68.

[2] – محفوظ قداش، تاريخ الحركة...، المصدر السابق، ص 449.

[3] – زوزو عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص67-68.

[4] بشير خلدون، أصول الحركة الوطنية وتطورها (1830-1954)، مجلة الرؤية، (ع،01)، جانفي،فيفري 1996، ص 63.

[5] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، المرجع السابق، ص 125- 126.

[6] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، المرجع نفسه، ص 140.

في المدينة...، ولهذا وقفت السلطات الاستعمارية بالمرصاد لإعاقة توزيع هذه الجريدة في الجزائر، بل وتجتهد في منع النجم من تنظيم نفسه[1].

وما يلاحظ على مناضلو النجم الأوائل في الجزائر أنّهم كانوا من العمال الكادحين: عمال بسطاء وموظفي تراموای الجزائر وسكة الحديد الجزائرية، ومن التجار الصغار...، ولم يكن هناك مثقفون، كان أعلاهم شهادة "بن سماعين" الذي كان متحصلا على شهادة الابتدائي[2].

قام أعضاء النجم بمظاهرتين في12 فيفري 1934 بمدينة باريس إحداهما كانت بدعوة من المنظمة العمالية الفرنسية، وقد شارك فيها من30 إلى 40% من الجزائريين الذين أنشدوا نشيد الدولية، والثانية نظّمها العرب، وكانت أكثر عنفا وإرهابا، وقد حمل الجزائريون خلالها العلم الوطني،علما أخضر يحيطه هلال. ودامت هذه المظاهرات ثلاث أيام، ولم تتوقّف إلا بعد تدخل السلطات الفرنسية التي استعملت القوة، وتمّ اعتقال وتغريم عدد من المشتركين.[3]

بقي نجم افريقية الشمالية المجيد ينشط إلى أن تدخل القضاء الفرنسي سنة 1934 متّهما النجم بالقيام بنشاط باسم منظمة منحلة قانونيا، فقبض على قادته وأودعوهم السجن ومنهم مصالي الحاج وراجف بلقاسم وعيماش عمار...، كما فرضت عليهم غرامات مالية متنوعة، فلم يكن من قادة النجم إلا تغيير عنوانهم من جديد وتأسيس منظمة جديدة تحمل اسم" روح النجم "ولكن بغطاء آخر، وفي فيفري 1935 أصبح النجم يدعى "الاتحاد الوطني لمسلمي شمال افريقيا". وبينما كان أعضاؤه ينتظرون الشرطة للبث في أمر تصريحهم للعمل السياسي بهذا الحزب قررت محكمة باريس خلال شهر أفريل1935 أن الحل الأول للنجم (سنة) 1929 كان غير قانوني لأنه لم ينفذ في الوقت المحدد، لذلك أعيدت الشرعية للنجم لممارسة نشاطه[4].

خرج أعضاء النجم من النشاط السري إلى النشاط العلني بكل حماس، وهذا بعد قرار محكمة السين في 03-07-1935، فقاموا بعقد الاجتماعات، حوالي أربعين (40) اجتماعا في الفترة الممتدة ما بين ماي وأوت 1935، حضرها أكثر من ثمانمائة شخص لكل اجتماع. كما نظّموا التجمعات وإنشاء فروع جديدة في باريس نفسها وفي الضواحي وفي الأقاليم وكسب الأعضاء، كما نظم النجم يوم 14 جويلية المصادف الاحتفالات بالعيد الوطني الفرنسي مظاهرات في باريس والأقاليم الفرنسية، دعا فيها إلى تحرير شمال افريقيا الكامل، وعزل الحاكم العام "كارد" وعزل القياد الجزائريين، وقد رفع المتظاهرون لافتة كتبت عليها هذه العبارة: "يا شعب فرنسا! ساعد شمال إفريقية ليحطم الأغلال كما حطمتها أنت!"[5].

وقف النجم موقفا معارضا لمشروع بلوم فيوليت، إذ هاجمه مصالي باعتباره أداة استعمارية تستعملها فرنسا لتقسيم

---

[1] – محفوظ قداش، تاريخ الحركة...، المصدر السابق، ص 461.

[2] – محفوظ قداش، تاريخ الحركة...، المصدر المصدر نفسه، ص 461

[3] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، المرجع السابق، ص 127

[4] – بشير خلدون، المرجع السابق، ص 63، وينظر أيضا إلى: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، المرجع السابق، ص ص 124-125.

[5] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، المرجع نفسه، ص ص 134-135.

الشعب العربي بفصل النخبة عن الجماهير[1]، وقد وقعت حوادث عند اجتماع عقده المؤتمر الإسلامي[2]، في 23 جانفي1937 في مدينة الجزائر وتدخل أثناءه أعضاء من النجم... فكانت سببا لحله في 26 يناير من نفس السنة. أما مصادر النجم فترى أن الحل كان بالاتفاق مع الشيوعيين الذين حقدوا على النجم، لأنه رفض المواقفة على إرسال جزائريين الى الحرب الاسبانية بدون تعهد من حكومة الجمهورية الاسبانية بمنح الاستقلال للريف المغربي، كما أن الشيوعيين كانوا ساخطين أيضا عن النجم، لأنه أخذ منهم العمال العرب واستعمل وسائلهم في تجنيد الأنصار ومواجهة السلطة[3].

أما السلطات الفرنسية، فلها رأي آخر في حله إذ اتهم نائب وزير الداخلية الفرنسية النجم بالوقوع تحت تأثيرات خارجية (إيطاليا وألمانيا)، واتهام مصالي بالتخلي عن تضامنه وتعاونه مع الجبهة الشعبية[4].

إن حل النجم لم يثن من عزيمة أعضائه بل زادتهم إصرارا لموصلة النضال باسم أحباب الأمة، وفي إجتماع يوم11 مارس 1937 أعلن أعضاء أحباب الأمة تأسيس حزب الشعب الجزائري[5].

من خلال دراستنا لهذا الحزب يمكننا استنتاج ما يلي:

- استطاع أعضاء نجم شمال إفريقيا من جعل الجزائريين يلتفون حوله بسبب مطالبه التي كانت تمس وتعبر على احتياجات غالبيتهم.
- يلاحظ أن أعضاءه اكتسبوا خبرة سياسية وقانونية، وهذا بفضل نضالهم النقابي واحتكاكهم بشخصيات سياسية وفرنسية ومشرقية.
- استطاع مصالي من تصفية النجم من العناصر الشيوعية والتخلص من التبعية للحزب الشيوعي الفرنسي.

---

[1] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، المرجع السابق، ص 140.

[2] – سوف نتكلم عن دور النجم و موقفه من المؤتمر الاسلامي في آخر محاضرة بهذه المطبوعة.

[3] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، المرجع السابق، ص142، وينظر أيضا إلى: عمار عمورة، المرجع السابق، ص ص169-170.

[4] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، المرجع السابق، ص142.

[5] – عمار عمورة، المرجع السابق، ص 170.

المحاضرة ثانية عشر: حزب الشعب الجزائري

لم يستسلم مصالي الحاج ورفاقه بعد حل نجم شمال افريقيا، بل أصروا وكلهم عزيمة على مواصلة النضال لنيل استقلال الجزائر، ولهذا قاموا بتأسيس حزب جديد أسموه حزب الشعب الجزائري. فكيف نظم هذا الحزب؟ وهل فاق نشاطه نشاط النجم؟

1-تأسيس وتنظيم حزب الشعب الجزائري(parti du peuple Algérien P.P.A)

قامت حكومة الجبهة الشعبية بحل نجم شمال افريقيا، ما جعل أعضاءه يعقدون جمعية عامة في نانتير(Nanterre) بتاريخ 11 مارس1937، وأسسوا حزب الشعب الجزائري، وقد أودع كل من مصالي الحاج وفيلالي مبارك أوراق اعتماد الحزب وقوانينه لدى محافظة الشرطة[1]، وكان مكونا من معظم المسؤولين القدماء لنجم شمال افريقيا باستثناء عمر العيمش الذي انسحب لأنه اعتبر أن أرضية الحزب الجديد لا ترقى إلى مستوى أطروحات النجم[2].

أعاد حزب الشعب تنظيم نفسه في الناحية الباريسية بسرعة بمجرد تأسيسه... وأخذ مكان نجم شمال إفريقيا تقريبا في كل مكان، وقد تقرب مصالي الحاج والقادة الآخرون من الأحزاب التي كانت احتجت على حل النجم وهي: الحزب العمالي الأممي، والشبيبة الاشتراكية الثورية، ومناضلي اليسار الثوري، كما قام مصالي بتنظيم الحزب في الجزائر، حيث وصل إلى مدينة الجزائر في 18-06-1937، وأخذ زمام الأمور في الحزب[3].

عمل الحزب على توسيع القاعدة الشعبية له وتنظيمها كما هو معروف في شكل خلايا وقسمات، وهو النشاط الذي اكتسب فيه الحزب في المرحلة السابقة(مرحلة النجم) خبرة واسعة خاصة في فرنسا، ولكن كان عليه أن يبدأ من الصفر لتكوين هذه القاعدة في أرض الجزائر، وهذا ما جعل هذا الأمر شاقا، وقد تكوّنت عدة خلايا لأحباب الأمة بعد حل النجم، والتي ساعدت على الانطلاق في الدعاية للحزب وتوسيع قاعدته وتنظيم نشاطه، ثم تزايدت القسمات مع تكثيف العمل الحزبي، وقد ساعد على ذلك مواقف بعض قياديه وشخصياتهم القوية، خاصة مصالي الحاج الذي ألقى كلمته المؤثرة أثناء المؤتمر الإسلامي وجولته في الجزائر، الأمر الذي ساعد على تعرف الجزائريين أكثر على مباديء هذا الحزب وأفكاره وتبنيها وبالتالي الانضمام إليه وتدعيم نشاطه.

ويؤكد كلود كولو(Collot) أن الانتشار الجغرافي لحزب الشعب الجزائري في الجزائر أو فرنسا وتمركزه في بداياته كان في المعاقل التي تمركز فيها النجم (منطقة باريسن ومنطقتي ليون وكلاريمون (Clermont)، كما ظهرت قسمات أخرى في وفرانوسان اتيان وسولوبوا (Sous le bois)... [4]

---

[1]- بكار العايش، حزب الشعب الجزائري ودوره في الحركة الوطنية 1937-1939، دار الشيطابي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 ، ص ص 195- 196
وينظر أيضا إلى:

-Mohamed Harbi ,Aux origine du F.L.N:la sission du PPA –MDLD ,contribution a l'hstoire du po pulis me revolution-naire en Algerie, Christian bourgois editeur, Paris,1975,p12.

[2]- محفوظ قداش، ج1، المصدر السابق، ص642.

[3]- محفوظ قداش، المصدر نفسه.

[4]- بكار العايش، المرجع السابق، ص ص 316-318.

ويلاحظ أن بين سنتي 19938و1939 كان تقدم الحزب بطيئا لأنه في أوت 1939 لم يضم الحزب في صفوفه سوى الف وخمسمائة(1500) منخرط أي بزيادة مائة(100) عن العدد الذي ذكرناه وهو ما يؤكد فتور نشاط الحزب في فرنسا، ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك هم انتقال أغلب قيادته الفاعلة في الحزب إلى الجزائر. أما في الجزائر ورغم القمع والاعتقالات والمتابعات (قضى مصالي وأقرب مساعديه طوال فترة1937-1939 السجن ولم يخرج مصالي منه إلا في أوت 1939) فإن التوسيع القاعدي للحزب كان متزايدا منه بعد سنة ليبلغ أوجه في سنة 1939 وقبل حل الحزب عشية الحرب العالمية الثانية. ففي عمالة الجزائر قدر القسمات ب ثمانية عشر(18)قسمة، وإحدى عشر(11)منها في العاصمة، وستة عشر(16)قسمة قيد التأسيس، أما عمالة وهران فنجد سبعة(07)قسمات وقسمتين قيد التأسيس في كل وهران ومغنية. [1]

قدرت مصادر حزب الشعب خلاف هذه الأرقام، إذ كتبت جريدة الأمة في عددها الصادر يوم 03/20 /1937 بأن عدد القسمات كالتالي: ثماني قسمات في الجزائر العاصمة ينظوي تحتها بين ستمائة (600) وسبعمائة(700) منخرط، أما في قسنطينة فيوجد بها سبع قسمات، أما منطقة وهران فتواجد الحزب بصفة أقل هناك، والقسمات هي: تلمسان، سيدي بلعباس، عين تموشنت، وهران، وقسمة مستغانم في صدد تأسي[2].

2- برنامج حزب الشعب الجزائري:

واصل حزب الشعب الجزائري طريق نجم شمال إفريقيا، وإن كان برنامجه مخالف لبرنامج النجم في الإصلاحات والتعابير الجديدة إقرارا من المتابعة القانونية وخاصة في الأيام الأولى، وبقي ميثاق 1933هو البرنامج الأساسي، ويتلخص برنامج حزب الشعب الجزائري في هذه الكلمات الثلاث: لا اندماج ولا انفصال وإنما التحرير، مع العمل لتحسين حالة الشعب الجزائري ماديا ومعنويا، وتوضيح العلاقات بين الجزائر وفرنسا[3]، ويمكن تقسيم البرنامج إلى ثلاث أقسام، وهي على الشكل الآتي:

-المجال السياسي:

- ✓ إلغاء قانون الأهالي وقانون الغابات وكل القوانين الاستثنائية.
- ✓ منح الحريات الديموقراطية: حرية الصحافة وإنشاء الجمعيات والفكر، والحرية النقابية وحرية الاجتماع، واحترام الديانة الإسلامية مع إرجاع أملاك الوقف وتسييرها إلى أصحابها.
- ✓ إلغاء الاعتمادات الممنوحة للديانتين الكاثوليكية والبروتستانتية من قبل الحكومة.
- ✓ حرية السفر إلى فرنسا والخارج، وفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- ✓ تحويل المندوبيات المالية إلى مجلس جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام، دون تمييز عرقي أو ديني[4].

---

[1]- بكار العايش، المرجع السابق، ص ص 316-318.

[2]- بكار العايش، المرجع نفسه، ص ص 316-318.

[3]- محمد قنانش ومحفوظ قداش، حزب الشعب الجزائري P.P.A 1937-1939 وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، تر: خليل أوذينة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2013، ص ص19-20.

[4]- محفوظ قداش، ج1، المصدر السابق، ص 679.

-المجال الاجتماعي:

- ✓ ترقية التعليم باللغتين العربية والفرنسية.
- ✓ التعليم الإجباري للغة العربية لكل السكان الأصليين وعلى جميع المستويات.
- ✓ تطبيق كل القوانين الاجتماعية وقوانين العمل السارية المفعول في فرنسا في الجزائر.
- ✓ ترقية النظافة والمساعدات العمومية وحماية الطفولة.

المجال الاقتصادي:

- ✓ خفض الضرائب والتدرج في الضريبة على الدخل.
- ✓ تأميم القرض والصناعات الأساسية والمجالات المحتكرة بفعل الأمر الواقع.
- ✓ محاربة البطالة بتنمية المشكلة المائية.
- ✓ إلغاء الاستيطان وتثبيت على الأرض، وذلك بتسهيل الحصول على وسائل الاستغلال.
- ✓ قمع التعاملات الريبوية عن طريق القروض غير المكلفة للفلاحين التجار.
- ✓ إقامة نظام جمركي يحافظ على الصناعات والمنتجات المحلية وحمايتها من المنتجات المثيلة.

-المجال الإداري:

- ✓ قبول كل الجزائريين دون تمييز في كل الوظائف مع تطبيق مبدأ المساواة في العمل و الأجر.
- ✓ إلغاء كل التعويضات والمنح ذات الطابع العرقي أو السياسي.
- ✓ إلغاء الأقاليم العسكرية والبلديات المختلطة[1].

2- نشاطه السياسي:

كان حزب الشعب يبعث برقيات احتجاجية كالتي أرسلها إلى رئيس الحكومة ورئيس البرلمان الفرنسي والأحزاب السياسية، وبرقية أرسلها إلى وزير العدل "فانسان أوريول" (Vanent Auriol)، وبرقية أخرى وجهت من قسمة تلمسان إلى وزارة الداخلية ووزارة العدل بباريس احتجاجا على وقف مصالي الحاج وأعضاء اللجنة الإدارية للحزب بالعاصمة، ويحملون الحكومة عواقب هذا العمل، كما قام الحزب قام بتأسيس لجنة للاتصال بجميع الحركات الوطنية والمنظمات في تونس والمغرب وفرنسا وسويسرا[2].

كانت هناك تجمعات احتجاج ضد الاعتقالات مثل ما حدث في باريس في سبتمبر ونوفمبر 1937، وكذلك التجمع الذي عقد بقاعة وافرام(Wagram) بباريس، وفي ليون(Lyon)، وتجمع باريس ليوم 05-01-1938، وبعد ثلاث أيام عقد آخر بسان فون(Saint Fons).

نظمت فيديرالية قسنطينة التابعة لحزب الشعب الجزائري تجمعا بقالمة في 10-09-1937، وقد حضره ألف وخمسمائة (1500) شخص بساحة الكرمة (Place des figuiers)، كما نظمت هذه الفيدرالية تجمعا آخرا بعنابة في 29-10-

[1]- محفوظ قداش، المصدر السابق، ص ص679-680.

[2]- بكار العايش، المرجع السابق، ص ص393-394.

1937، كما نظم الحزب تجمعا بالجزائر العاصمة وتلمسان، في جانفي 1938 عقد تجمعا في كل من الجزائر العاصمة وبوفاريك ووادي الزناتي[1].

تعرض الحاضرون في تجمع قالمة للوضعية السياسية للشعب الجزائري، ونادى التجمع في ختامه إلى الاحتجاج ضد اعتقال مصالي الحاج وإخوانه، والمطالبة بالإفراج الفوري عنهم وإلغاء القوانين الاستثنائية بما فيها قانون الأهالي وقانون الغابات وقانون ريبيه، كما طالبوا بارساء مبادئ الديموقراطية بالجزائر وتأسيس برلمان جزائري عن طريق الاقتراع العام دون التفريق على أساس العرق أو الدين، كما احتجوا على الاحتفالات المئوية لإحتلال قسنطينة.

أما اجتماع عنابة فإحتج المجتمعون بشدة على مشروع بلوم فيوليت، لأنه ينكر وطنيتهم وجنسيتهم، واعتبروه أداة للتفرقة وبث الشقاق والخلاف بين أفراد الشعب الجزائري، كما تعرضوا للقضية الفلسطينية وأكدوا تضامنهم مع شعبها ضد التقسيم[2].

أتاح الوضع الشرعي والقانوني للحزب المشاركة في الانتخابات، وهو الشيء الذي لم يمارسه النجم نظرا لوضعه كجمعية وليس كحزب في فرنسا، وكان من الطبيعي والمنطقي أن يشارك الحزب في هذه الانتخابات لأنها فرصة جيدة ووسيلة لتبليغ مبادئه ونهجه وبرنامجه للشعب في إطار قانوني وشرعي دون تدخل الإدارة، وذلك أثناء الحملات الانتخابية، كما أن الحزب سيتمكن من معرفة وقياس جماهيريته ومدى قبول أفكاره في أوساط الشعب.

خاض الحزب خمسة تجارب أو معارك انتخابية، وكانت أولاها التي أجريت في 24 أفريل 1937 في مدينة قالمة، حيث رشحت قسمة الحزب بها العضو عبد القادر هرفة لعضوية المقعد الإضافي للبلدية بعد موافقة اللجنة الإدارية السريعة وبيومين فقط قبل تاريخ إجراء الانتخابات، وقد نال مرشح الحزب تسعة وعشرون(29) صوت من أصل خمسمائة وواحد وستون(561) مسجلا من قوائم الناخبين، بينما نال خصمه أربعمائة وأربعة وأربعون(444) صوتا، وقد أرجع الحزب سبب هذه الخسارة الانتخابية إلى انعدام الوقت الكافي للقيام بحملة دعائية إعلامية، ضف إلى ذلك أن أفكار الحزب ومبادئه كانت مجهولة خاصة في المناطق البعيدة عن مراكز التأثير التي ما تكون عادة في المدن الكبرى خاصة العاصمة[3].

خاض الحزب تجربته الثانية أثناء إجراء الانتخابات البلدية بالجزائر العاصمة، والتي تمت في دورتين الأولى جرت بتاريخ 28 جوان 1937، والثانية جرت بتاريخ 04 جويلية من نفس السنة، وقدم الحزب قائمة مرشحيه ضمن12 اسما وعلى رأسهم أسماء معروفة أو قيادية بالحزب، منهم مفدي زكريا ومحمد مسطول ولحول حسين ومزغنة ودشوق، وقد كان الحزب ينافس في هذه الانتخابات كل من قائمة الحزب الشيوعي الجزائري، وعن وسائل الدعاية في هذه الانتخابات أمر الحزب بطبع منشورات باللغتين العربية والفرنسية، وتعليق صور المترشح في المكان المخصص لذلك والاستعانة بجريدتي الأمة والشعب لنشر برنامج المطالب وصور المرشحين[4].

---

[1]- بكار العايش، المرجع السابق، ص ص389-391.

[2]- بكار العايش، المرجع نفسه، ص ص389-391.

[3]- بكار العايش،، المرجع نفسه، ص ص399-405.

[4]- بكار العايش،، المرجع نفسه.

كانت النتيجة هو حصول الحزب على ثلاثمائة وثلاثة وثلاثين(303) صوت في الدورة الأولى، وثلاثمائة واثنان وسبعون(372) صوتا في الدورة الثانية، ويقول قنانش عن هذه الانتخابات:"... ولم يكن المقصود من هذه الانتخابات هو الحصول على المقاعد، بل هو الدعاية للفكرة الوطنية والوعي الوطني الذي كان مقصودا في الجزائر قبل اليوم".

أما عن رد الفعل الذي أحدثته نتائج حزب الشعب الجزائري فيذكر قنانش أن هذه الأصوات التي حصل عليها الحزب كانت بالنسبة للمعمرين ناقوس خطر، فقد صرح المقيم العام السابق فيوليت لجريدة ليكود ألجي عن تخوفه من نفوذ حزب الشعب وترسيخه على أرض الجزائر، وأضاف قداش أن فيوليت يرى في هذا النجاح النسبي لحزب الشعب تعبيرا عن عمق حركته[1].

أما التجربة الثالثة للحزب فكانت بتاريخ17 أكتوبر1937 في الدور الأول، ثم بتاريخ 25 أكتوبر من نفس السنة في الدور الثاني، وقد حضر للانتخابات جيدا، إذ عقد عدة اجتماعات تحضيرية لدراسة موضوع الانتخابات والتحضير لها، ودراسة المشاكل التي تعترض سبيل القسمات أو الفيديراليات، وعن وسائل الدعاية في هذه الانتخابات أمر الحزب بطبع منشورات باللغتين العربية والفرنسية، وتعليق صور المترشح في المكان المخصص لذلك والاستعانة بجريدتي الأمة والشعب لنشر برنامج المطالب وصور المرشحين[2].

نجح مصالي الحاج في هذه الانتخابات بألفان وأربعمائة وخمس وعشرون (2425) صوت في الدور الأول، وكانت الإدارة قد ألغت ألفين وتسعة وثلاثون (2039) من الأصوات بهدف التزوير، إلا ان مجلس العمالة أقر بأن مصالي نال أكبر عدد من الأصوات، إلا أنه لا يمكنه شغل المقعد لكونه صدرت في حقه أحكاما قضائية في نوفمبر 1934 وماي 1935، وأعلن فوز مرشح الإدارة زروق محي الدين[3].

وخلال سنة 1938 خاض الحزب تجربته الرابعة في الانتخابات البلدية الجزئية، والتي جاءت لتثبت نجاحه في انتخابات أكتوبر1937 لم يكن صدفة أو حماسا وقتيا. وكانت نتائج مشاركة الحزب في الانتخابات إيجابية وتصاعدية إلى أن أثبت أنه الحزب الأقوى أثناء مشاركته في انتخابات عمالية (إقليمية) جزئية سنة 1939، لملء المقاعد الشاغرة للمستشار العام للعمالة بعد أن ألغيت نتائج انتخابات أكتوبر 1937، ولهذا أعيدت الانتخابات وحدد الدور الأول في 23 أفريل والدور الثاني في 30 أفريل 1939، وكانت النتيجة هو نيل مرشح حزب الشعب (محمد دوار سائق الأطوبيس) 3277 صوت في الدور الأول و5920 صوت في الدور الثاني.

هذه الانتخابات أكدت من جديد أنّ برنامج الحزب ومبادئه قد كسبت ثقة الجماهير، ولكن وكعادة الإدارة الاستعمارية قامت بإلغاء انتخاب محمد دوار وإعلان فوز مرشح الإدارة زروق محي الدين في الانتخابات، بحجة ان "دوار" عامل في هيئة تتلقى الدعم من العمالة (المحافظة) رغم احتجاج "دوار" وحزب الشعب[4].

---

[1]- بكار العايش، المرجع السابق، ص ص406-410.

[2] - بكار العايش، المرجع نفسه، ص400 و ص412.

[3]- بكار العايش، المرجع نفسه، ص418 وص421.

[4]- بكار العايش، المرجع نفسه، ص ص423-432

تعرض حزب الشعب الجزائري لعدة حملات ومداهمات واعتقالات لقادته قبل أن يتم حله نهائيا في 26 سبتمبر1939، وتعرض مسؤولوا الحزب لسلسلة من الاعتقالات كالتي حدثت في 25 فيفري 1938،وفي 27 أوت 1939 خرج مصالي ورفاقه من السجن بعد قضاء عامين كاملين، ولكن حريتهم هذه لم تدم إذ ألقي عليهم القبض في أكتوبر1939 وحوكموا من جديد بعد حل الحزب وصدرت ضدهم أحكام قاسية وصلت ضد بعضهم إلى 16 سنة أشغال شاقة مع التغريم[1].

وفي الأخير يمكن الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

– يعتبر حزب الشعب الجزائري امتدادا لنشاط نجم شمال إفريقيا، وقد استعمل في نضاله الصحافة والمظاهرات والاحتجاجات للوصول إلى هدفه وللتعبير عن رفضه للسياسة الاستعمارية وفضحها، واستطاع أن يوسع من خلاياه ليس في فرنسا وحسب بل نقل نشاطه إلى الجزائر وكوّن العديد من الخلايا والقسمات في مختلف مناطق الوطن، وهذا لدليل على نضج الوعي السياسي لدى الجزائريين، ولهذا تخوفت الإدارة الفرنسية من هذا النشاط فعمدت لتضييق الخناق على أعضاء الحزب، وذلك من خلال المداهمات والاعتقالات.

– إن حزب الشعب الجزائري ورغم قصر فترة نشاطه السياسي 1937-1939 إلا أنه تمكن من تحقيق أهداف مهمة كالمشاركة في الانتخابات والفوز فيها، وإقناع الجزائري للانضمام إلى خلاياه،وهذا بفضل قيادته الحكيمة التي اكتسبت الخبرة من نشاطها في نجم شمال إفريقيا.

بعد اندلا ع الحرب العالمية الثانية دخل حزب الشعب الجزائري مرحلة جديدة، إذ أصبح ينشط بصفة سرية إلى غاية يوم 08 ماي 1945 تاريخ المظاهرات في سطيف وقالمة وخراطة.

[1]– أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري: جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص ص 265-268، وينظر أيضا إلى: بكار العايش، المرجع السابق، ص ص432-437

المحاضرة الثالثة عشر: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

لم تكن فكرة الاصلاح في الجزائر وليدة الحرب العالمية الأولى نتيجة احتكاك الجزائريين والمسلمين والأروبيين، بل ظهرت بوادرها قبل هذه الفترة[1]، إذ تعود أصول الاتجاه الإصلاحي إلى حمدان خوجة وأعمال الأمير عبد القادر، وكتابات ونشاطات الشيوخ: المجاوي وابن الونيسي وابن سماية وابن موهوب ومحمد أطفيش...، وحتى جهاد الأمير خالد الذي ساهم في تبلور الاتجاه ألإصلاحي. تبنى كل هذه الأفكار والمشاريع بعض طلبة العلم المتأثرين بحركتي الإصلاح الديني والجامعة الإسلامية، كعبد الحميد بن باديس[2]، البشير الإبراهيمي[3]... وآخرون، وحاولوا تحقيقهما بوسائل دينية وتربوية وإجتماعية وإعلامية[4].

1- تأسيس جمعية العلماء المسلمين:

كانت الحركة الاصلاحية التي قادها بن باديس ورفيقه البشير الابراهيمي على صلة وثيقة بمؤثرات حركة التجديد الإسلامي في المشرق الإسلامي، كما تأثر قادتها بمجلة المنار وكتب المصلحين الدينيين أمثال: ابن تيمية وابن القيم والشوكاني، وهؤلاء كلهم محل إعجاب الوهابيين أيض. كان للثورة التعليمية التي أحدثها عبد الحميد ابن باديس بعد عودته من تونس والمشرق، وعودة بعض أبناء الجزائر المخلصين المؤمنين من الحجاز بعد أن تعلموا فكرة الإصلاح الناضجة، الأثر في انشاء الجمعية، ضف إلى ذلك إنشاء النوادي والجمعيات كما ذكرنا سابقا، وخلق المساجد الحرة بأموال الشعب في المدن والقرى، إضافة إلى هجرة الشباب الجزائري للدراسة، كما كان هناك شعور خاص نحو الاسلام

---

[1]- رابح دبي، السياسة التعليمية لفرنسية في الجزائر ودور جمعية اللماء المسلمين في الرد عليها1830-1962 دراسة نظرية تحليلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التربية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا، جامعة الجزائر،2010،ص 162.

[2]- عبد الحميد بن باديس: ولد 12/04/ 1889 بمدينة قسنطينة،حفظ عبد الحميد القرآن الكريم وهو ابن الثالثة عشر، وعند التاسعة عشرة من عمره التحق بجامع الزيتونة بتونس، فتحصل على شهادة العالمية،ليعود إلى قسنطينة في عام 1913،أين باشر عمله كمدرس بجامع الكبير، وفرارا من التجنيد الإجباري سافر إلى الحجاز فمكث في المدينة المنورة مدة ثلاثة أشهر، وضع تحت الاقامة الجبرية مع اندلاع الحرب العالمية الأولى بمنزله في قسنطينة وبقي فيه حتى وافاته المنية يوم 16-04- 1940.(للمزيد ينظر إلى: رابح تركي،الشيخ عبد الحميد بن باديس:رائد الاصلاح والتربية في الجزائر،ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1981،ص 43و ص ص160-163، و ص ص172-173،وينظر إلى: ساجد أحميد عبل، الشيخ عبد الحميد بن باديس والوعي القومي (1889-1940)، مجلة المستقبل العربي، (ع،254)،افريل 2000، ص ص60-61، وينظر كذلك إلى: مريم سيد علي مبارك، أعلام الجزائر، دار المعرفة، الجزائر،2012، ص ص32-33).

[3]- محمد البشير الإبراهيمي: ولد 14-06-1889 بسطيف، درس الكثير من أجداده في الأزهر الشريف، حفظ القرآن في سن الثالث عشر، وبعد وفاة عمه وأستاذه محمد المالكي الإبراهيمي اضطر الشيخ الابراهيمي إلى أخذ مكانه في التدريس لمدة ست سنوات،، هرب من التجنيد الإجباري إلى مصر أين بقي فيها مدة ثلاث أشهر، ثم التحق بأبيه بالمدينة المنورة، وهناك تعرف على الشيخ ابن باديس ووضعا اللبنة الأولى لتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وفي سنة 1917 سافر إلى دمشق ليلقي الدروس في الجامع الأموي، ليعود إلى الجزائر سنة 1920، أصبح نائبا لرئيس الجمعية العلماء، وكلفته الجمعية بالقيام بالعمل الاصلاحي بالغرب الجزائري،وفي 10-04-1940 نفي إلى آفلو بالأغواط، عين رئيسا للجمعية بعد وفاة ابن باديس. (للمزيد ينظر إلى: بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 411-417.).

[4]- بشير بلاح، المرجع نفسه، ص 368.

واللغة العربية واعتقاد راسخ بوجود الأمة، كلها عوامل ساعدت على تأسيس الجمعية. [1]

ترجع البوادر الأولى لإنشاء جمعية العلماء إلى سنة 1924، إذ خطر على بال الشيخ ابن باديس فكرة تتمثل في توحيد علماء الجزائر في كيان واحد، ولتجسيد هذه الفكرة زارصديقه الشيخ الابراهيمي في سطيف في نفس السنة، وأخبره بخطته في خلق جمعية للعلماء في قسنطينة، وبالفعل نجحوا في ذلك وأسموها "جمعية الإخاء العلمي" هدفها توحيد جهود العلماء الجزائريين وطلابهم، وتساعدهم جميعا على ربطهم ببرنامج مشترك، وبالفعل وضع البشير الابراهيمي قانونها الأساسي،ولكن ظروفا طرأت أدت إلى تأخير المشروع ستة سنوات[2].

في سنة 1930 انفقت السلطات الفرنسية على الاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر ما يزيد عن ثمانين (80) مليون فرنك فرنسي، وأعادوا ذكرى جيش الاحتلال الأول الذي وطأ الجزائر عام1830 بملابسه وموسيقاه، وحضر رئيس الجمهورية الفرنسي خصيصا للجزائر لرئاسة الاحتفالات المذكورة، التي اتخذت صورة استفزازية بالنسبة لمشاعرالجزائريين وإحساسهم الوطني، حيث أشعرهم بالذل والمهانة، وذكرهم بمئات الآلاف من الشهداء من آبائهم وأجدادهم الذين سقطوا في ميدان الجهاد[3].

دامت هذه الاحتفالات لمدة ستة (06) أشهر من جانفي إلى 05 جويلية 1930، واحتفلوا احتفالا صارخا وأكلوا وشربوا وسكروا وعربدوا... ثم زادوا على ذلك بأن أقاموا مؤتمرا كاثوليكيا دينيا متعصبا جمعوا له القساوسة من كل مكان، وارتفعت أصوات ضد الدين الإسلامي والعروبة... ولم يتورّعوا عن مس الذات المطهرة المحمدية ووصفها بأبشع الأوصاف...، واحتفلوا بأنهم بسطوا سلطانهم على الجزائر بقوة الحديد والنار،وأنهم افتكوا من الحضارة الإسلامية وأرجعوها إلى الحضارة الرومانية التي ينتمون إليها[4]. كما أعلن جميع القساوسة الذين حضروا الحفل المئوي فرحهم بأن فرنسا قد قضت بالكامل على الدولة الجزائرية التي كان وجودها مصدر احراج لأروبا خلال ثلاث (03) قرون، وبعودة المسيحية من جديد إلى افريقيا الشمالية[5].

هذه الاحتفالات حمّست العلماء الجزائريين وعلى رأسهم ابن باديس والبشير الإبراهيمي في الاجتهاد لجمع شمل علماء الجزائريين، وعن هذا يذكر الإبراهيمي بقوله: "استطعنا بدعايتنا السرية أن نفسد عليها كثيرا من برامجها، فلم تدم الاحتفالات إلا شهرين واستطعنا بدعايتنا العلنية أن نجمع الشعب الجزائري حولنا ونلف أنظاره إلينا"[6].

---

[1]- محمد البشير الابراهيمي، آثار الامام محمد البشير الابراهيمي،جمع وتقديم نجله احمد طالب الابراهيمي (1929-1940)،، ج1،ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997،ص ص181-182، وينظر أيضا إلى: فهمي توفيق محمد مقبل، عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والنهضة في تاريخ الجزائر الحديث(1889-1940)، (د.د.ن)، (د.ب)، (د.ت)، ص ص 09-12، وينظر كذلك إلى: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، المرجع السابق، ص ص-389-390

[2]- محمد البشير الإبراهيمي، المصدر السابق، ص ص184-185، وينظر أيضا إلى: أبو القاسم سعد الله،. المرجع السابق، ص390.

[3]- رابح تركي،الشيخ عبد الحميد بن باديس: رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، ط5، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2001، ص ص90-91.

[4]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص369.

[5]- عبد الرشيد زروقة، المرجع السابقن، ص ص124-125.

[6]- عبد الرشيد زروقة، المرجع نفسه، ص125.

وكخطوة أولى وجّهت الدعوة لكل عالم من علماء الإسلام في الجزائر من طرف هيئة المؤسسة المؤلفة من أشخاص حياديين ينتمون إلى نادي الترقي غير معروفين بالتطرف، ولا يثر ذكرهم حسّاسية أو شكوكا لدى الحكومة الفرنسية ولا عند الطرقيين، وأعلنوا أنّ الجمعية دينية تهذيبية تسعى لخدمة الدين والمجتمع، لا تتدخل في السياسة ولا تشتغل بها، فلبّى الدعوة وحضر الإجتماع التأسيسي سبعون (70) عالما من مختلف جهات الوطن ومن شتى الاتجاهات الدينية والمذهبية(مالكيين، إباضيين، مصلحين طرقيين موظفين وغير موظفين) [1].

وانتخبوا مجلسا إداريا للجمعية من أكفأ الرجال علما وعملا، يتكون من ثلاثة عشر(13) عضوا برئاسة بن باديس والإبراهيمي نائبا له والأمين العمودي الأمين العام، وبهذا استطاع ابن باديس أن يكوّن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من صفوة علماء الجزائر، الذين ينتمون إلى مدرسة التجديد الإسلامي قبل أن ينقضي عام على هذه الاحتفالات[2].

إذن تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم 05 ماي 1931 بنادي الترقي بالعاصمة، وانتهجت أسلوب المهادنة نسبيا لسياسة المحتل مستغلة اغفاله بعض مواقفها، ومتغاضيا أحيانا عن نشاطها ما دام لا يشكل خطرا عليه، من أجل بناء استراتيجيتها وتطبيق برامجها التربوية الاصلاحية بالأساس، وكانت الجمعية وسطية تمارس السياسة تحت غطاء الدين[3].

2- قانون وبرنامج ومبادئ الجمعية:

وضع قانون الجمعية الشيخ البشير الإبراهيمي سنة 1924، وأدخلت عليه بعض التعديلات سنة 1931، واشتملت على ثلاثة وعشرين فصلا. هذا أهم ما جاء فيها:

الفصل الأول: الذي ينص على أنها تأسست في العاصمة جمعية إرشادية تهذيبية تحت اسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مركزها الإجتماعي بنادي الترقي...

الفصل الثالث: لا يسوغ لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتدخل في السياسة.

الفصل الرابع: القصد من هذه الجمعية هو محاربة الآفات الإجتماعية كالخمر والميسر والبطالة والجهل، وكل ما يحرمه صريح الشرع وينكره العقل وتحجره القوانين الجاري بها العمل.

الفصل الخامس: تتذرع الجمعية للوصول إلى غايتها بكل ما تراه صالحا نافعا.

الفصل الثامن: مجلس إدارة الجمعية يتألف من الأعضاء العاملين فقط

الفصل التاسع: الأعضاء والعاملون ينتخبون كل سنة هيئة إدارية تتألف من رئيس ونائب رئيس وكاتب عام ونائبه وأمين مال ونائبه، وسبعة أعضاء مستشارين، ويكون جميع الأعضاء العاملين كأعضاء مستشارين يمكنهم إختياريا أن يحضروا جلسات المجلس الإداري[4].

---

[1]- عبد القادر فضيل، محمد الصالح رمضان، إمام الجزائر عبد الحميد بن باديس، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص52-53.

[2]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح(مذكرات) في الجزائر 1925-1954،ج2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص267، وينظر أيضا إلى: عبد القادر فضيل، محمد الصالح رمضان، المرجع السابق، ص ص52-53، وينظر كذلك إلى: رابح تركي، المرجع السابق، ص ص90-91.

[3]- الصادق بخوش، الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية: مقارنة في دراسة الخلفية، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص96-97.

[4] - Claude Collot, Jean-Robert Henry, le mouvement national:Algerien.textes1912-1954, 2Ed -ition ;office des public - ation universitaire ;Alger ;1981 ,pp44-46

الفصل السابع عشر: مال الجمعية يوضع بإسمها في أحد البنوك المحلية ولا يبق أمين المال تحت يده أكثر من خمسمائة (500) فرنك[1].

تبنّت الجمعية استراتيجية لمواجهة الاستعمار الفرنسي، قائمة على تغيير عقليات الناس، وهذا يؤدي بالضرورة إلى تغيير محيطهم الاجتماعي، وتفطن بن باديس أن الشعب الجزائري لا يمكنه مواجهة الاستعمار ذو القوة العسكرية الكبيرة، إلا بعد أن تتهيأ الأمة من جديد، وذلك عبر تكوينها الثقافي والقومي والنهوض نهضة علمية تصحّح انحرافات المجتمع وتزيل تناقضاته. وانطلاقا من ذلك كان اهتمامها منصبا على الاصلاح الديني والثقافي معتبرة إياها الطريقة المثلى لتجنيد الرأي العام الجزائري ضد ايديولوجية الاستعمار، ولهذا رسمت الجمعية لنفسها برنامجا قائما على ما يلي:

- الاعتماد على جانب التربية والتعليم وتشييد المدارس الحرة.
- تأسيس الحركة الصحفية النشيطة كجريدة "السنة"،"الصراط"،" الشريعة"، و"البصائر"، وتوجيهها لخدمة الإصلاح والتثقيف.
- تأسيس الجمعيات الخيرية وتقديم الخدمات الاجتماعية.
- تأسيس النوادي الثقافية والتكفل بالحركة الشبابية مثل الحركة الطلابية، والحركة الكشفية الاسلامية، وشباب المؤتمر الاسلامي[2].

ويمكن تلخيص مباديء الجمعية العلماء بصفة إجمالية في الشعار التالي الذي ينسب إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس أول رئيس لها وهو: "الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا"[3].

3-نشاطها السياسي:

تعتبر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين جمعية دينية الطابع ثقافية الهدف، أما من الناحية السياسية فهي تؤمن بسياسة اللين كما ذكرنا سابقا، والترقب ومعالجة الأوضاع بحكمة بعيدا عن العنف مهما كان نوعه[4].

وعن نضالها السياسي يذكر أبو القاسم سعد بقوله:"... أما عندما أدخلت جمعية العلماء على ميدان العمل فقد كان العمل السياسي أحد أركان نشاطها، تمثل ذلك في صراعها الخفي والعلني ضد 'الإدرة الاستعمارية فيما يتعلق بحق الجزائريين في التعليم عموما وبلغتهم العربية خصوصا، وفي المطالبة بتخلي الإدارة الاستعمارية عن الشؤون الإسلامية وترك الإسلام لأهله، طبقا لإتفاق 1830 ولمبدأ فصل الدين عن الدولة التي طبقته فرنسا على الأديان الأخرى غير الإسلام... وفي الدعوة إلى استقلال القضاء الإسلامي الذي دجنه القانون العام الفرنسي، ونحو ذلك من القضايا[5].

قامت السلطات الاستعمارية بسن عدة قوانين من أجل منح الجزائريين المسلمين الجنسية الفرنسية، ولكنها وضعت شرطا وهو تخلي المتجنس عن الأحوال الشخصية الاسلامية)، وأصبح لهذا التجنيس دعاة متحمسون من بعض الجزائريين

---

[1] - Claude Collot, Jean-Robert Henry, op.cit ,pp44-46

[2]- عبد النور ناجي، البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية الجزائرية، مجلة التراث العربي،(ع، 107)،(pdf) ص 36,

[3]- رابح تركي،المرجع السابق، ص92.

[4]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص90-91.

[5]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ص145.

المتجنسين قبلا بالجنسية الفرنسية، والذين أسسوا جرائد تحث الجزائريين على التجنيس من أجل الحصول على الحقوق الفرنسية في مقابل التخلي عن أحد أهم مقومات الشخصية الجزائرية وهو الإسلام.

هذا ما أثار حفيظة جمعية العلماء بعد تكوينها سنة1931، فشنّت على هؤلاء حملة شعواء بواسطة الخطابة والندوات العامة، والدروس الدينية، ثم بواسطة جريدتها:البصائر" التي أصدرتها سنة1935، فقد كتب رئيس تحريرها الشيخ الطيب العقبي افتتاحية عنيفة تحت عنوان"مكمن الصرعية في التجنس والمتجنسين" جاء فيها قوله:" التجنس بمعناه المعروف في شمال إفريقيا حرام، والإقدام عليه غير جائز بأي وجه من الوجوه"[1].

أما ابن باديس فقد أكد في جريدة الشهاب سنة1935: "إن الخمسة ملايين مسلم الجزائري لا يقبلون بالتجنس، ولا بأي حق يمنح تحت شرط التجنس، فهم يفضلون الموت فقراء، محرومون من كل شيء عوض العيش متنكرين لوطنهم"[2].

في اطار حملتها ضد التجنيس أصدر الشيخ عبد الحميد بن باديس فتوى دينية تقضي بتكفير كل من يتجنس بالجنسية الفرنسية- ويتخلى عن أحكام الشريعة الإسلامية- والحرمان من الصلاة عليه عند وفاته ومن دفنه في مقابر المسلمين، وصادقت على هذه الفتوى لجنة الإفتاء بالجمعية، ونشرتها جريدة البصائر لسان حال الجمعية[3]. وبعد صدور هذه الفتوى وانتشارها بين الناس أحدثت فزعا كبيرا بين المتجنسين والاستعمار، وقد كان لهذه الفتوى صدى كبير ليس في الجزائر فحسب، بل في كل من تونس والمغرب الأقصى[4].

شارك ابن باديس في المؤتمر الاسلامي[5]، وعن موقفه منه يقول عبد الحميد بن باديس في خطابه سنة 1937: "...وأما موقفها مع المؤتمر فقد أوكلته لمن شاء من رجالها ليحافظ فيه على اللغة والقومية والمطالب الدينية والعلمية، يعمل فيه على مسؤوليته لا على مسؤوليتها." ويذكر ابن باديس في خطابه موقف الجمعية من الحكومة الشعبية:" أما موقفها مع الحكومة فهو المطالبة والاحتجاج من ناحية الجمعية والصد والإعراض من الناحية الأخرى، ولقد كنت في طاب السنة الماضية علّقت رجاء الجمعية على الحكومة الشعبية وحسنت الظن بها، وأنا أعلن اليوم - مع الأسف المر- خيبة الظن ووهن ذلك الرجاء فحسبنا إيمانا بالله وثقتنا بأنفسنا فذلك - والله - أجدى لنا وأعود بالخير علينا"[6].

كان من أهداف الجمعية هو غرس الوعي القومي في نفوس الجزائريين وشحن عواطفهم بما يعزز ارتباطهم بأمتهم ووطنهم ويعدهم لمقاومة المستعمر والدفاع عن كرامة الوطن، ولهذا دعا ابن باديس إلى مقاطعة الاحتفالات المئوية لاحتلال قسنطينة، وقد وجّه نداءه هذا من خلال نشرة في مجلة الشهاب ووزع البيان على سكان المدينة، فاستجاب الجزائريون المسلمون للنداء ولزموا بيوتهم، مما أفشل الاحتفالات التي لم تدم مدة طويلة كما كان مقررا لها[7].

---

[1]- رابح تركي، المرجع السابق، ص ص95-96.

[2]- محفوظ قداش، تاريخ الحركة...، المصدر السابق، ج1، ص ص440-441.

[3]- رابح تركي، المرجع السابق، ص ص95-96، وينظر أيضا إلى:عبد القادر فضيل، محمد الصالح، المرجع السابق، ص14

[4]- رابح تركي، المرجع السابق، ص ص 97-99.

[5]- سوف نتطرق لدور جمعية العلماء المسلمين في المؤتمر الإسلامي باسهاب في المحاضرة الأخيرة في هذه المطبوعة.

[6]- عبد الحميد بن باديس، نصوص مختارة، جمعها وعلق عليها محمد قرصو، منشورات ANEP، الجزائر، ص ص57-58.

[7]-عبد القادر فضيل، محمد الصالح رمضان، المرجع السابق، ص ص129-132.

في صيف 1937 بدأت بوادر الحرب العالمية الثانية تظهر في الأفق، فاتصلت الحكومة الفرنسية بالجمعية لتحثها على أن تدعمها ضد النازية، كما فعل بعض الزعماء الجزائريين السياسيين، فأعلن ابن باديس موقفه الصريح قائلا: "إن الحكومة التي اضطهدتنا في ديننا ولغتنا وكرامتنا، وحرمتنا من كل حق لنا، وقلنا لها إننا لسنا فرنسا ولسنا اعداء لفرنسا،ولكن فرنسا تجاهلت أقوالنا وعطلت أعمالنا، فالمدارس مغلقة والمعلمون مطاردون والمتعلمون مشردون، والمساجد موصدة في وجوهنا، وحقوق الأمة معطلة في أبسط مطالبها، فكيف نعلن ولاءنا لها؟ الله يقطع اليد التي تمضي هذه البرقية"[1].

4- موقف الادارة الفرنسية من الجمعية:

حققت الجمعية في الفترة الممتدة ما بين 1931 و1939 العديد من الإنجازات[2]، حيث عمل نشاط الجمعية ودعايتها وحركة شيوخها واتصالاتهم المباشرة والدائمة بالطبقات الشعبية على بث روح النضال والاهتمام بشؤون البلاد، وساعد ذلك على تشجيع الناس للإلتفاف حول المنظّمات السياسية المطالبة بحقوق الجزائ[3]. لذلك تعرضت جمعية العلماء منذ العام 1933 لحرب شعواء من جانب الإدارة الاستعمارية الفرنسية، التي كانت تعتبر مدارس الجمعية خلايا سياسية والإسلام الذي يمارسه العلماء مدرسة حقيقية للوطنية[4].

إن من بين الإجراءات التعسفية ضد الجمعية هو تشديد المراقبة على أعضائها، وهذا ما تبينه رسالة بعثها الكاتب العام إلى نائب والي قسنطينة في 15-03-1932 يبلغه فيها أن الجمعية بدأت ايفاد مبعوثين إلى مختلف المناطق الجزائرية لمحاربة البدع والخرفات من جهة ومواجهة نفوذ المنصرين والأجانب من جهة أخرن ويطلب منه مراقبة نشاط هؤلاء الدعاة وأفادته بما يوضح للإدارة الاتجاهات الحقيقية لهذه الجمعية.

وفي رسالة أخرى بعثها الحاكم إلى والي قسنطينة في 08-08-1932 يوضح له فيها خطر الجمعية... ثم لفت نظره إلى ضرورة تطبيق قانون(18-10-1892) الباب الثالث الذي يعطي الإدارة الفرنسية سلطات واسعة فيما يلي:

اختيار المحلات لانشاء مدارس خاصة والموافقة على إعطاء رخص للمعلمين أو سحبها والمراقبة والتفتيش، وأن يكون تطبيقها تطبيقا صارما وعدم التردد في إغلاق أي مدرسة لا تتقيد بالقانون أعلاه[5].

---

[1]- محمد خير الدين، مذكرات الشيخ محمد خير الدين،،ج1، مطبعة دحلب، الجزائر، 1985ص ص 343-344، وينظر أيضا إلى: عبد القادر فضيل، محمد الصالح رمضان، المرجع السابق، ص ص136-137.

[2]- اصدار الصحف والمجلات(السنّة، الصراط، البصائر، الشهاب..)، وتأليف الكتب عن تاريخ الجزائر والتاريخ الاسلامي هدفها من ذلك ابراز انتماء الجزائر العربي الإسلامي (ككتاب تاريخ الجزائر في القديم والحديث لشيخ لمبارك الميلي..)، كما كوّنت الكشافة والفرق الرياضية والمسرحية وفتحت النوادي لتثقيف وتوعية الناشئة والشباب والعمال وتأطيرهم وتوجيههم إلى النشاطات المفيدة بدلا من التسكع في الطرقات أو إضاعة الوقت في الملاهي والمقاهي، دون أن ننسى جهودها في إنشاء المدارس والنوادي والمراكز الثقافية بفرنسا منذ سنة 1936، وارسال البعثات العلمية إلى جوامع الزيتونة والقرويين والأزهر. للمزيد ينظر إلى: بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 373-374.

[3]- عبد النور خثير وآخرون، المرجع السابق، ص357.

[4]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 374.

[5]- مازن حامد مطبقاتي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية1349-1358/ 1931-1939، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الآداب، قسم التاريخ، جامعة الملك عبد العزيز، 1985، ص ص190-194.

أصدر ميشال(Michel) الكاتب العام لولاية الجزائر العامة في 16 فيفري 1933 قرارا سمي بإسمه يطلب من مصالح الأمن والإدارات الفرنسية بمراقبة العلماء ويأمرهم فيها بعدم السماح لأي عالم بالوعظ والارشاد في المساجد الرسمية إذا لم يكن من الموظفين الدينيين ما لم يتم استشارة الحاكم العام في ذلك، وخير مثال على ذلك هو منع العلماء في مساجد تلمسان في فيفري 1933[1].

كما قامت الإدارة الاستعمارية بتشديد الرقابة على المدارس من الناحية المناهج وأسماء المدرّسين وثقافتهم لكي يجبروا على التقيد بمهمة التعليم فقط، وتمّ إغلاق عدد من مدارس الجمعية في عدد من مدن عمالة وهران، وتغريم وسجن العشرات من معلميها بتهمة التعليم في ذلك العام والأعوام التالية، كما أغلقت صحيفة السنّة في 29-06-1933، ثم الشريعة فالصراط[2].

قامت الادارة الفرنسية باضطهاد أفراد الجمعية ومن ذلك ما تعرض له الأمين العمودي الكاتب العام للجمعية، حيث أصدرت السلطات الفرنسية قرارا بنقله تأديبيا من عمالة وهران إلى أفلو وحاكمته قبلا بتهمة التغيب عن وظيفته كمحاميا شرعيا لدى المحكمة دون استئذان، ولكن السبب الحقيقي لهذا الحكم هو انتسابه للجمعية ولأنه كاتبها العام[3].

في أفريل 1935 صدر مرسوم رينيي (Régnier) الذي قضى بالسجن ما بين شهرين وسنتين على كل من يقاوم السيادة الفرنسية في المستعمرات، ويقف ضد تطبيق القوانين والمراسيم والتنظيمات وتنفيذ أوامر السلطات، كما أصدرت قراري 13 جانفي و8 مارس1938 بخصوص الحّد من نشاطات نوادي جمعية العلماء ومنع افتتاح المزيد منها إلا برخصة ومحاربة التعليم العربي الحر.

أما مرسوم رئيس وزراء ووزير داخلية فرنسا شطون (Chautemps) الصادر يوم08 مارس 1938 الفريد من نوعه، لأنه قضى بأن كل جريدة تصدرها جمعية العلماء باللغة العربية في الجزائر في المستقبل فهي معطلة سلفا، ومرسومه الاخر الصادر في نفس اليوم بإعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر، ومنع تعليمها، وتحديد منع افتتاح المدارس العربية بلا رخصة[4].

في الأخير نستنتج أن جمعية العلماء ورغم الفترة نشاطها القصير(1931-1939)، استطاعت أن تحقق العديد من الانتصارات والنجاحات في المجال الثقافي وحتى السياسي، مما جعل السلطات الفرنسية تضيق الخناق على نشاطها وعلى أعضائها.

لم تتوقف أعمال بن باديس بوفاته بل سار أصحابه وتلامذته على نهجه وأعدوا جيلا يعتز بوطنه الجزائر وبعروبته ولغته.

---

[1]- مازن حامد مطبقاتي، المرجع السابق، ص196، وينظر أيضا: بشير بلاح، المرجع السابق، ص 374.

[2]- بشير بلاح، المرجع نفسه، وينظر أيضا إلى: مازن حامد مطبقاتي، المرجع السابق، ص 202.

[3]- مازن حامد مطبقاتي، المرجع نفسه، ص206.

[4]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص375.

المحاضرة الرابعة عشر: الحزب الشيوعي الجزائري.

ظهر الفكر الشيوعي في العالم أواخر القرن 19م بانتشار أفكار الفيلسوف الألماني "كارل ماركس"[1] و"فريديريك إنجلز[2]"، وتبلور هذا الفكر من فكر فلسفي إلى نظام سياسي عندما تجسّد في روسيا بعد نجاح الثورة البلشفية سنة 1919 بالقضاء على النظام القيصري. بدأت الأفكار الشيوعية تنتشر في العالم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى1914-1918، والتي نادت بالقضاء على الفوارق الطبقية والاستغلال الإنساني، والهيمنة الاستعمارية الرأسمالية على العالم والتي كانت تستغل الشعوب الضعيفة، وتستنزف ثرواتها وتستعبد طاقاتها البشرية وتقمع الحريات وتضطهد العمال والبروليتاريا، ففي الجزائر التي كانت تخضع تحت الاستعمار الفرنسي لم تصل إليها الأفكار الشيوعية إلا بعد الحرب العالمية الأولى، أي ظهور عدة أحزاب سياسية في فرنسا يسارية تحت أسماء مختلفة (شيوعية، تروتسكية، اشتراكية)[3].

كان الحزب الشيوعي الفرنسي من أكثر الأحزاب الفرنسية تقرُّبا وتفهُّما للقضية الجزائرية، إذ كان الشيوعيون الفرنسيون يؤيدون فكرة استقلال الجزائر وتونس ومحاربة الامبريالية، وهذا بهدف استقطاب اليساريين في الجزائر وتونس وانضمامهم إلى الحزب الشيوعي، وكان هذا الحزب هو المسؤول عن خلق تحالف بين الزملاء العرب والزملاء الشيوعيين في المستعمرات الفرنسية لغاية 1930، وبما أنه لم يقم بهذا الدور على أحسن وجه، فإن قادة الحزب الشيوعي الفرنسي قرروا منذ 1931 إنشاء أحزاب شيوعية في تونس والجزائر والمغرب لأن الأحزاب الوطنية في هذه الأقطار بدأت تبتعد عن الحزب الشيوعي الفرنسي وأعضاؤها يعملون بقصد نيل الاستقلال والانفصال عن فرسا وهذا ما فعله مصالي الحاج[4].

1- تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري:

يبدو أنّ مواقف الأممية الثالثة فتحت آفاقا لإنتشار الشيوعية في الجزائر، حيث أن المجتمع يتميّز بهيكلة زراعية كبرى وباحتلال كولونيالي، فالمسألة الوطنية والفلاحية يمكن أن تشكّلا على الخصوص مؤشرا مناسبا، وأن الأوضاع التي كانت تمر بها الجزائر(الوجود الاستيطاني) جعلت الأفكار الاشتراكية والشيوعية تنتقل بطرق متناقضة. كما أنّ زرع الشيوعية في الجزائر تمّ في ظروف خاصة تمثلت في غياب الصناعة، وبالتالي وجود بروليتاريا واسعة وبتجارب نقابية وسياسية سبق

---

[1]- كارل ماركس:ولد في ألمانيا سنة 1818، فيلسوف ومفكر سياسي واقتصادي وعالم اجتماع، وانتقل إلى باريس وهناك التقى بفريدريك انجلز، ألف العديد من الكتب أهمها كتابه الشهير" رأس المال، اشتهر بنشاطه الثوري في الحركة العمالية.(للمزيد ينظر إلى: https://www.aljazeera.net/encyclopedia أطلع عليه يوم:11-02-22على الساعة:19:40

[2]- فريدريك انجلز: ولد سنة 1820 بألمانيا، هو فيلسوف واجتماعي ألماني، ساهم إلى جانب صديقه كارل ماركس في وضع الأسس الفكرية للإشتراكية، ونشرا كتاب رأس المال. للمزيد ينظر إلى: https://www.aljazeera.net/encyclopedia / أطلع عليه اليوم:11-02-22 على الساعة:19:30.

[3]- جمعة بن زروال، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954-1962، رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر –باتنة،2012، ص13.

[4]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص280.

وجودها ظهور الشيوعية، كما أن أثار الاستعمار الاستيطاني قد ترك دون شك أثاره على المواقف التي اتخذتها الحركة الوطنية في تطورها[1].

بدأ التيار الشيوعي نشاطه بالجزائر بعد الحرب العالمية الأولى مع تأسيس الحزب الشيوعي الفرنسي في "تور" (Tours) سنة 1920، كفرع فرنسي للأممية الشيوعية العالمية، وهي الأممية التي ركزت في استراتيجيتها المعادية للاستعمار منذ سنة 1919، إذ جاء في الشرط الثامن للانضمام إلى صفوفها الذي جاء فيه:" أي حزب ينتمي إلى الأممية الثالثة يجب عليه مساندة كل حركة تحريرية في المستعمرات والمطالبة بإبعاد إمبريالي الميتروبول من المستعمرات. "والظاهر أن الشيوعيين الجزائريين قد انخرطوا في الأممية الثالثة على هذا أساس"[2]. وفي دورتها الثامنة أكدت على كل حزب شيوعي مطالب بفضح كل مرامي الامبريالية في المستعمرات دون رحمة ودعم كل حركات التحرر في المستعمرات بالفعل وليس بالكلمات[3].

ظهرت أول نواة لتمثيل منظم سياسي للشيوعيين الجزائريين (الذين كان أغلبهم من المستوطنين الفرنسيين في الجزائر) في الوفد الذي شارك في المؤتمر الذي عقده الحزب الشيوعي الفرنسي في مدينة تور سنة 1920، وفي المؤتمر الثالث للأممية الشيوعية في 22 جوان إلى 12 جويلية 1921، تزعم الوفد الجزائري شارل أندري جوليان"[4]، الذي كان ضمن الوفد الممثل للحزب الشيوعي الفرنسي في هذا المؤتمر، وكان مكلف بتقديم عرض عن الوضع السياسي في الجزائر، وكان الوفد كله مكونا من فرنسيي الجزائر. وإثر عودته، شرع في تطبيق توصيات الحركة الشيوعية القاضية بإنشاء فروع شيوعية في المستعمرات الفرنسية في شمال إفريقيا من بينها الجزائر، والتي عرفت باسم الفديراليات الشيوعية، وفي شهر جويلية 1921 بباريس وبطلب من الكومنترون قررت الحركة الشيوعية في فرنسا تأسيس الإتحاد الشيوعي للمستعمرات الفرنسية المعروف باسم "الاتحاد الأنتروكولونال (L'unioninterccoloniale)، والذي ضم بعض أبناء المستعمرات وكان عدد أعضائه عند التأسيس مائتي(200)عضو بينهم جزائري واحد هو"عبدالقادر حاج علي" الذي كان يحمل الجنسية الفرنسية وينتسب للحزب الشيوعي الفرنسي[5].

وأصدر هذا الاتحاد في شهر افريل 1922 صحيفة شهرية تدعى الباريا (Le paria) التي كانت تعالج وتتطرق إلى المواضيع البلاد الإفريقية والآسيوية والأقيانوسية وتدافع عن شعوب المستعمرات، وكانت عدة شخصيات جزائرية تكتب

---

[1]- حسن رمعون، منتدى الفكر السياسي الجزائري: فكر وعمل الشيوعيين الجزائريين1920-1962 بخصوص المسائل الزراعية والوطنية، الملتقى الدولي:الفكر السياسي الجزائري1830-1962: نصوص الملتقى 25-26 سبتمبر 2005، فندق الأورايسي، الجزائر، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، ص19 وص24.

[2]- أوعامري مصطفى، الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية:1920 -1954، مجلة الحضارة الاسلامية، (ع، 29)، جوان 2016، ص 452.

[3]- حسن رمعون، المرجع السابق، ص ص18-19.

[4]- شارل أندري جوليان: ولد بفرنسا سنة 1891،ثم انتقل إلى الجزائر واستقر بوهران، انضم إلى الحزب الشيوعي مارس نشاطه السياسي عبر الكتابة في المجلة الأسبوعية"الكفاح الإجتماعي، شارك في الانتخابات وأصبح عضوا في المجلس العام ثم عضوا في المجلس الاشتراكي سنة 1920، وفي نفس السنة عين كممثل للعاية بشمال افريقيا، وساهم في تأسيس فيدرالية الشيوعيين الجزائريين، كان بروفسورا في جامعة السربون، وله عدة مؤلفاتفي التاريخ خاصة تاريخ افريقيا الشمالية(للمزيد ينظر إلى: جمعة بن زروال، المرجع السابق، ص14 وينظر أيضا إلى:(1891-1991)**JULIEN CHARLES-ANDRÉ** على الموقع الالكتروني:**https://www.universalis.fr/encyclopedie/charles-andre-julien** / أطلع عليه يوم:22-01-22 على الساعة: 23:50.

[5]- جمعة بن زروال، المرجع السابق، ص ص14-15.

عن أوضاع الجزائر بأسماء مستعارة مثل: عبد العزيز منور وهو أحد خريجي الجامعات الروسية، وعلي بابا والحاج بيكو وسعيدون، وفي نفس السنة الذي تأسس فيه الأنتروكولونيال أنشأ الشيوعيون لجنة الدراسات الاستعمارية (comité coloniales) التابعة للفرع الفرنسي للأممية الشيوعية، وأصبحت عام 1923 أي بعد المؤتمر الرابع للأممية الشيوعية لجنة دائمة باسم اللجنة الكولونيالية التابعة للحزب الشيوعي، والتي فتحت باب الانتساب والانضمام لثلاثة من الشيوعيين الجزائريين وهم: عبد القادر حاج علي، أحمد بورحلة، عبد العزيز منور[1].

إذن وعلى إثر تشكل الحزب الشيوعي الفرنسي تشكلت ثلاث(03) فيدراليات إقليمية (الجزائر، وهران، قسنطينة) قبل أن تتأسس منطقة جزائرية لهذا الحزب في مارس1925.[2]

إن الصراع بين اليمين واليسار في فرنسا مع ظهور التهديدات الفاشية، جعلت الحزب الشيوعي الفرنسي يتقارب مع أحزاب اليسار، ويشارك في التجمع الشعبي الذي كان نواة لتأسيس الجبهة الشعبية[3] ووصولها إلى السلطة سنة 1936، وفي ظل هذه الأجزاء السياسية الجديدة، وفي إطار تأسيس جبهة شعبية مماثلة بالجزائر، أرسل الحزب الشيوعي الفرنسي أحد عناصره النشطة "شنترون إلياس بارتيل"(Bathel Chaintron Alias) لإعادة تنظيم الفيدرالية الجزائرية في إطار الاستراتيجية الجديدة للكومنترون، التي أصبحت تركز على محاربة الفاشية والتخلي على الصراع الطبقي لصالح جبهة معادية للفاشية، مما يوحي بأن العمل المعادي للاستعمار سيترك جانبا[4].

وقد اتخذ "شنترون" استراتيجية في إعادة تنظيم الفيدرالية الجزائرية تقوم على توسيع قاعدتها النضالية لدى الأروبيين، وتشجيع انخراط المسلمين، والعمل على تغيير نظرتهم اتجاه الحزب الشيوعي،الذين كانوا يعتبرونه حزبا أروبيا وفي خدمة الأوروبيين، خاصة وأن الرأي العام الجزائري المسلم تفاءل خيرا بوصول الجبهة الشعبية آنذاك إلى السلطة، وكنوع من التكتيك للوصول إلى أهدافه، مارس بارتيل دعاية مزدوجة تركز على معاداة الفاشية في الأوساط الأوربية ومعاداة الاستعمار في أوساط المسلمين، وهو الحل التوفيقي الذي استهدف من خلاله الطرفين وفرض الشيوعيين في الساحة الوطنية الجزائرية[5].

في ظل النجاحات التي حققها الشيوعيون تقرر تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري رسميا في أكتوبر 1936 بمبادرة من الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي صادق في المؤتمر الثامن المنعقد في شهر جانفي بفيلوربان على تحويل الفيدرالية الجزائرية إلى حزب شيوعي جزائري تابع مباشرة إلى الأممية الشيوعية، وكان يهدف بهذه التسمية اضفاء المسحة الوطنية على

---

[1]- جمعة بن زروال، المرجع السابق، ص 15.

[2]- حسن رعمون، المرجع السابق، ص 18.

[3]- الجبهة الشعبية: الجبهة الشعبية:وصول الأحزاب اليسارية أي الشيوعية إلى حكم فرنسا، وشكلوا إئتلافا أطلق عليه الجبهة الشعبية، وترأس الحكومة ليون بلوم سنة1936، وقد توسم الجزائريون فيها خيرا. ينظر إلى: بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر،ج1، المرجع السابق، ص283، وينظر أيضا إلى: عطا الله فشار، النخبة الجزائرية:جذورها –تطورها– اتجاهها 1914–1954، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2009،ص283.

[4]- مصطفى أوعامري، الحزب الشيوعي...، المرجع السابق، ص 457.

[5]- مصطفى أوعامري، الحزب الشيوعي...، المرجع نفسه.

الحزب، وتعززت بترقية جزائريين إلى مناصب المسؤولية مثل عمار أوزقان[1] و"علي بوقرط" وغيرهما، ليكونوا وسطاء بين المسلمين وايصال الدعاية الشيوعية لأبناء وطنهم بمخاطبتهم باللغة التي يفهمونها، مع الاهتمام تكتيكيا بالتاريخ الوطني الجزائري، واعتبار الشيوعيين الجزائريين كما ورد في بيان المؤتمر التأسيسي للحزب أنهم جديرين بمواصلة كفاح الأبطال الوطنيين: الأمير عبد القادر والأمير خالد[2].

إن الشيوعية خرجت من مجموعات صغيرة تتشكل من مائة وخمسين (150) مناضلا في بداية الثلاثينات، ليصل عددها إلى ستمائة في جويلية 1935، وتجاوزت الانخراطات ثلاث آلاف (3000) منخرطا في بداية سنة 1936، وفي المؤتمر التأسيسي للحزب الشيوعي الجزائري يومي17 و18 أكتوبر 1936 وصل مناضلو الحزب إلى أزيد من خمسة آلاف(5000) مناضلا، وقدم الحزب الشيوعي الجزائري في أكتوبر1936 رقم سبعمائة وخمسين(750) منخرطا مسلما، وبلغ عدد المنخرطين في هذا الحزب في بداية سنة 1937 إلى ألف ومائة (1100) منخرطا من ضمن خمسة آلاف ومائة وستة عشر(5116) مسجلا قبل الانحسار[3].

إن غالبية الجزائريين الذين انضموا إلى الحزب الشيوعي ليكونوا كوادر كانوا موظفين ومدرسين وطلبة تأثروا بالعقلية والثقافة الغربية، وكانت لهم نفس التربية التي للادماجيين[4].

2-أهداف الحزب ومبادئه:

منذ نشأة الحزب الشيوعي الجزائري وانفصاله النسبي عن الحزب الشيوعي الفرنسي حمل العديد من المبادئ والأهداف لعل أهمها يتمثل فيما يلي:

- المطالبة بالمساواة في الحقوق بين المجتمع الجزائري والفرنسي، في إطار الاتحاد الفرنسي مؤقتا، أي قبل تكوين دولة جزائرية اشتراكية مستقلة تضم كل المتواجدين من مسلمين وفرنسيين ويهود، كالجمهورية السوفياتية.
- طالب بالتجنيس المزدوج جزائري فرنسي.
- تكوين برلمان جزائري وفق مفهوم الحزب الشيوعي الجزائري له حق التشريع، ويتشكل من ستين (60) نائبا جزائريا وستين (60) نائبا فرنسيا.
- تشكيل حكومة يرأسها شخص منتخب من قبل البرلمان المحلي، ويكون لفرنسا ممثلا في الجزائر.
-تطبيق اللغة العربية والفرنسية معا بشكل رسمي في الجزائر[5].

---

[1]- عمار أوزقان(1910 -1980): ولد في منطقة العزازقة بمدينة الجزائر، مارس السياسة منذ العشرينات كان موظف بريد، التحق بالحزب الشيوعي الجزائري، وانتخب سكرتير له عام 1943. ثم طرده الحزب سنة 1948. تقرب من جمعية العلماء وساهم في تحرير جريدة الشباب المسلم، التحق عام1955 بجبهة التحرير الوطني، اعتقل في جانفي1958، له تأثير كبير في الحزب الشيوعي.(للمزيد ينظر إلى: حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2008، ص 185).

[2] - مصطفى أوعامري، الحزب الشيوعي...، المرجع السابق، ص 458

[3]- حسن رمعون، المرجع السابق، ص 53.

[4]- مصطفى أوعامري، الحزب الشيوعي...، المرجع السابق، ص 458.

[5]- العمري مومن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني(1926 -1954)، دار الطليعة للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003، ص47

كما كان للحزب الشيوعي مطالب إجتماعية تمثلت في تحسين أوضاع العمال والفلاحين، والمطالبة بزيادة الأجور والمرتبات، وتحديد مدة العمل بثماني(08) ساعات في اليوم، والتأمين ضد البطالة على حساب الدولة وأرباب العمل. أما الفلاحون فطالب الحزب بالقضاء على نزع الملكية ومصادرة الأراضي وإلغاء الضرائب، وإعطاء منح لمساعدة الفلاحين في الأزمات وإنشاء صناديق لذلك، ضف إلى أنه طالب أيضا بمراقبة نظام الخماسة وإلغاء نظام الغابات.

ظهرت مطالب الحزب الشيوعي خلال الانتخابات التشريعية شهر أوت1934 كلها تصب في مناهضة الاضطهاد الامبريالي، وذلك بإلغاء قانون الأهالي والمساواة في الحقوق السياسية والنقابية بين المسلمين والأروبيين في الجزائر، وكذا فصل الدين عن الدولة، وحرية الصحافة، وحرية الهجرة إلى فرنسا، وعارض تخفيض الأجور والمرتبات، وطالب بزيادتها وتحديد مدة العمل بثمان ساعات في اليوم...[1].

أصدر الحزب الشيوعي الجزائري برنامجه في شهر أكتوبر 1934، وقد تضمن سبع نقاط حيث اهتمت في مجملها بالمسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية منها المساواة في الحقوق السياسية، وفصل الدين عن الدولة وحرية الصحافة والهجرة إلى الخارج، وقام ضد الحرب الامبريالية والفاشستية ودافع بشديد اللهجة عن الاتحاد السوفياتي "موطن كل العمال المضطهدين" وكذلك الصين السوفياتية، كما تبنى الدفاع عن مطالب العمال فيما يخص المرتبات والتقاعد وما إلى ذلك، وطالب أيضا بإلغاء الضرائب على الفلاح والعامل الجزائري وأصحاب الحرف والصناع الصغار، واهتم بالمسائل التعليمية بالنسبة للشباب والوقوف ضد الخدمة العسكرية لمدة سنتين، وطالب في الأخير بضمان حقوق المرأة السياسية والمدنية والمساواة في الأجور مع الرجل وغير ذلك.[2]

في المؤتمر التأسيسي للحزب الشيوعي الجزائري في أكتوبر 1936 نرى أن الموضوع الذي كان يعاد دائما ويتغنى به هو **"الجزائر الحرة والسعيدة"**، هذا الموضوع الذي يزيل عبارة الاستقلال[3].

3- نضاله السياسي وعلاقته بالأحزاب الأخرى:

نجح بارتيل في جعل الحزب الشيوعي حزبا جماهيريا لدى الأروبيين وشريكا مهما في الجبهة الشعبية بالجزائر، كما أنه أخرجه من عزلته على الساحة السياسية المسلمة، وبلغ ذروة نجاحه أثناء مشاركته في المؤتمر الاسلامي الجزائري الأول في جوان 1936، والذي ضم مختلف التنظيمات الإسلامية عدا النجم، إذ ك ان للشيوعيين وزن معتبر في هذا المؤتمر ليس على مستوى القيادة فقط، ولكن على المستوى اللجان المحلية[4].

جنت الحركة الوطنية الجزائرية بعض الثمار من نشاطات الشيوعيين في الجزائر، إذ أنّ بعض الجزائريين قد وجدوا في الحزب الشيوعي الفرنسي ملجأ لكي يتّقوا تعسف قانون الأهالي وغيره من القوانين الاستثنائية التي كانت موجهة ضدهم، وقد أبدت وسائل إعلام الحزب في مطالبهم بالمساواة في الحقوق، وإعادة توزيع الأراضي، وغير ذلك من الإجراءات

---

[1]- للإطلاع على هذا البرنامج ينظر إلى: محمد الميلي، المؤتمر الإسلامي الجزائري، مؤسسة الضحى، الجزائر، 2013، ص ص129-130.

[2]- يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري...، المرجع السابق، ص ص 24-25.

[3]- حسن رمعون، المرجع السابق، ص54 .

[4] - مصطفى أوعامري، الحزب الشيوعي...، المرجع السابق، ص 458.

الاجتماعية والاقتصادية، كما تعلم الجزائريون تكتيكا جديدا من الشيوعيين في معارضة الحكم الفرنسي مثل النظام الصارم، والمناورات السياسية، وشعارات مختلفة عن الثورة، والاستعمار، والامبريالية، والبورجوازية، وما شابه ذلك[1].

عانى الشيوعيون الجزائريون بعد تفكك الجبهة الشعبية وفشل المؤتمر الإسلامي وتفككه هو الآخر ومع الدعاية القوية لحزب الشعب الجزائري، والتي كانت تجد صداها لدى العلماء الذين بدأوا يتقاربون معه،وللتغلب على كل هذا قدم الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي "موريس طوريز" (Thorez Maurice) أفكارا جديدة حول المسألة الاستعمارية في المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي الفرنسي المنعقد في ديسمبر 1937، والظاهر أنها مستوحاة من نموذج جمهوريات الإتحاد السوفياتي الإسلامية التي كانت مرتبطة بهذا البلد، والتي ذكر فيه العبارة التالية: "الحق في الطلاق لا يعني ضرورة الطلاق...ومصلحة الشعوب المستعمرات تكون في الإتحاد مع الشعب الفرنسي..." لينتهي بصياغة نظريته المشهورة حول المسألة الاستعمارية بالجزائر، والتي قدمها في خطاب له بالعاصمة في فيفري 1939 قال فيه:

"الجزائر أمة في طور التكوين وهي خليط من عشرين(20) جنسا، يمكن تسهيل تطورها ومساعدتها بمجهود الجمهورية الفرنسية". والخطاب عموما ذو نزعة استعمارية واضحة، ينفي وجود الأمة الجزائرية، كما ينفي أصالة الشعب الجزائري وتاريخه، وبررالاحتلال الفرنسي للجزائر باعتبارها ظلت معبرا لشعوب مختلفة منزاحا بذلك إلى مؤرخي المدرسة الاستعمارية[2].

لقد شكلت هذه النظرية أساس السياسة الشيوعية بخصوص الجزائر وبخصوص الحركة الوطنية حتى سنة 1956، فالحزب الشيوعي الجزائري ظل مرتبطا بالحزب الشيوعي الفرنسي، وهذا الأخير كان مرتبطا بمنظمة الأحزاب الشيوعية الكومنترون وخليفتها الكومنفورم، التي كان يشرف عليهما الإتحاد السوفياتي، وتقلباته وتناقضات مواقفه كانت انعكاسا للخط السياسي المحدد من الأخ الكبير الحزب الشيوعي الفرنسي ومن قبل الشيوعية العالمية[3].

كان هدف الحزب الشيوعي هو جلب العمال المهاجرين والسكان والجزائريين المسلمين إلى كفاح البروليتاريا الفرنسية ضد الرأسمالية الفرنسية، واتخاذهم كقوة إسناد لخدمة أهداف الشيوعية، ولهذا ساعد العمال المغاربة في تأسيس نجم شمال إفريقيا، فلما أصبح اتجاهه وطنيا وبعد التعبير عن ايديولوجية الاستقلالية والثورية بعد مؤتمر بروكسل سنة 1927، تحرك الشيوعيون بسرعة وقضت التوصيات المؤتمر السادس للكومترون في سنة 1928 أن يعمل الشيوعيون الفرنسيون على عدم تطور النجم في شكل حزب مع الحرص على بقائه تحت وصايتهم ويدور في فلكهم وخاضعا لمراقبتهم المستمرة[4]. وزادت حدة الخلاف بينهما سنة 1929 حين حلت السلطات الفرنسية النجم[5].

اعتبر الحزب الشيوعي الجزائري نجم شمال افريقيا غريمه العنيد، ودخل معه في صراع بسبب استقطاب هذا الأخير البروليتاريا الجزائرية المسلمة بالقطر الجزائر بعد أن افتكها من الشيوعيين في فرنسا، خاصة بعد خطبة مصالي المؤثرة بالجزائر

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص ص 338-339.

[2]- مصطفى أوعامري، الحزب الشيوعي...، المرجع السابق، ص ص459-460.

[3]- مصطفى أوعامري، الحزب الشيوعي...، المرجع نفسه، ص 460.

[4]- مصطفى أوعامري، الحزب الشيوعي...، المرجع انفسه، ص456.

[5]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص338.

في 02 أوت 1936، وصنفوا الحزب الشعب الجزائري مع الحزب الفاشي "دوريو" (DORIOT) الحزب الشعبي الفرنسي، فاختلاف التكتيك والاستراتيجيات بين الحزبين عزّز القطيعة بينهما، الأول مال إلى سياسة الاصلاحات في إطار الجمهورية الفرنسية والسيادة الفرنسية، مسجّلا تحوله الكبير بتخليه عن المذهب الثوري الشيوعي، وعن مباديء لينين في استقلال المستعمرات يستمد توصياته من باريس وموسكو، ومرجعيته الفكرية والإديولوجية غربية، والثاني يعتمد على الشعب الجزائري، ويعمل على استقلال الجزائر في إطار بعدها الحضاري العربي الإسلامي[1].

ويظهر العداء الذي كان بين النجم والحزب الشيوعي الجزائري أن هذا الأخير قد حرص على أن لا يكون النجم مدعوا ومشاركا في المؤتمر الإسلامي، وعارض بشدة السماح له بذلك، مستعينا في ذلك بنفوذه على الساحة السياسية الفرنسية، وهدد العناصر الأخرى أو التنظيمات الأخرى بأنه سينسحب من المؤتمر إذا ما اشترك النجم فيه،وبأنه سيعارض ويعرقل نتائج المؤتمر لدى حكومة الجبهة الشعبية باعتبار النجم حزبا انفصاليا ومطالبه متطرفة[2].

ولما فقد الحزب الشيوعي السيطرة على نجم شمال إفريقيا (واصفه بالإبن متمرد) مال إلى التيارات الإصلاحية بالجزائر وتقارب مع قياداتها: فرحات عباس، بن باديس، وهو التقارب الذي تمّ مع البورجوازية الوطنية، ووافق على مشروع بلوم فيوليت[3] الذي كان ينتقده سابقا، متخليا بذلك عن شعارات الاستقلال وعن البرلمان الجزائري الذي اعتبره غير قابل للتطبيق، والحل أصبح يكمن في سياسة الادماج والعمل من أجل الجزائر حرة سعيدة متحدة أخويا مع الشعب الفرنسي[4].

مرت العلاقة بين الحزب الشيوعي وجمعية العلماء المسلمين بمرحلتين: الأولى من سنة1931 إلى 1935 وهي مرحلة مواجهة وصراع وخلاف ايديولوجي فكري بينهما، واشتد الخلاف أكثر عندما اعتقل الشيخ الطيب العقبي في قضية مقتل الشيخ محمود بن دالي المعروف بالشيخ كحول، إذ ذهب وفد من الوطنيين إلى مقر الحزب الشيوعي بالجزائر وطلبوا من رئيسه "بارتيل" وكاتبه "عمار أزقان" بأن يقوما بواجبهما في الدفاع عن الشيخ فكان جوابهما:

"نحن لا نلقي بحزبنا إلى التهلكة ولا تضطلع بأي مسؤولية وما يدريكم لعل التهمة الموجهة للعقبي صحيحة..."،كما اعتبرت جريدة "الكفاح الإجتماعي" لسان حال الحزب الشيوعي، شيوخ الجمعية العلماء كخصوم متطرفين وزعماء رجعيين، أما عمار أوزغان فيصف الجمعية على أنها منظمة بورجوازية مناهضة للشيوعية بل ورجعية تريد أن تعيق العمل الثوري للحزب الوطني،الذي كان منظمة شعبية يجب عليها أن تجمع كل المناضلين من أجل حرية الجزائر.... [5].

واستمر الخلاف بينهما حتى أواخر سنة 1935 وبداية سنة 1936 حيث الأحداث السياسية التي عرفتها الجزائر قربت وجهات النظر بين الشيوعيين والجمعية، لتبدأ مرحلة ثانية من هذه العلاقات (1936-1939)، إذ ازداد التقارب أكثر ما بين جمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي الجزائري في المؤتمر الإسلامي الأول سنة 1936، وتوطّدت العلاقة

---

[1]- مصطفى أوعامري، الحزب الشيوعي...، المرجع السابق، ص459.

[2]- محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة...، المرجع السابق، ص161.

[3]- مشروع بلوم فيوليت سوف يأتي ذكره في محاضرة لاحقة في هذه المطبوعة.

[4]- مصطفى أوعامري، الحزب الشيوعي...، المرجع السابق، ص458.

[5]- جمعة بن زروال، المرجع السابق، ص28

ما بين "عبد الحميد بن باديس" و"عمار أوزقان" السكريتير العام للحزب الشيوعي والبشير الإبراهيمي جنبا إلى جنب في المؤتمر، واستمر هذا التقارب في المؤتمر الإسلامي الثاني سنة 1937، واستطاع الشيوعيون أن يتسرّبوا بين الأهالي المسلمين واجتذبوا إلى صفوفهم أنصارا بفضل جمعية العلماء، إلا أنّ الحزب الشيوعي بدأ يتراجع ويتباعد عن جمعية العلماء ابتداء من سنة 1938 بعد فشل المؤتمر الإسلامي، حيث بدأت الجمعية تبتعد عن الشيوعيين بفعل تضارب الأفكار الإيديولوجية ما بين الجمعية العلماء الإسلامية والحزب الشيوعي اللائكي العلماني، وبعد اندلا ع الحرب العالمية الثانية ازداد هذا التباعد بينهما وأصبح كل اتجاه يخدم مصالحه وأفكاره الإيديولوجية[1].

أما علاقته مع كتلة النواب والمنتخبين السياسيين فهي أيضا كانت بين شد وجدب وتذبذب، وقد مرت بمرحلين أيضا، مرحلة من سنة 1936 إلى غاية 1937 تميزت بالتقارب السياسي بينهما بسبب توحيد الأفكار والمباديء في المؤتمر الإسلامي سنة 1936 وتجسد ذلك في قرارات هذا المؤتمر، أما المرحلة الثانية والتي امتدت ما بين سنة 1938 إلى سنة 1939 فسادها التوتر وسوء العلاقات وتضاربها مابين الحزب الشيوعي وكتلة النواب والمنتخبين، ويعود سبب ذلك إلى تضارب المصالح والأفكار والأهداف ما بين التيارين، كما يؤكد "عمار أوزقان" الذي يرى في برنامج النخبة الذي كان مركزا حول المساواة في الحقوق مع الأروبيين والحصول على المدارس والطرق والمستشفيات، وقد اختاروا النهضة وسيلة للتطور، وقد شبههم بالشيوخ المشعوذين المتشبعين بالثقافة الفرنسية، فالحزب الشيوعي كان ينظر إلى جماعة النواب بأنهم جماعة مثقفة بالثقافة الفرنسية ممن عرفوا بنزعتهم الغربية، يتشبهون بالفرنسيين ويعجبون بالحضارة الغربية، اندماجا وتجنيسا وأنهم يعيشون بمعزل عن الجماهير الشعبية ويتمتعون بوضعية اجتماعية حسنة، ويعتبرون من الطبقة الثرية في الجزائر[2].

عارض الشيوعيون بالجزائر دخول فرنسا الحرب العالمية الثانية، إذ اعتبروها حربا امبريالية على غرار الحزب الشيوعي الفرنسي، وانعكاسات لسياسة الاتحاد السوفياتي الذي وقع على معاهدة عدم الاعتداء على ألمانيا في 23-08-1939، مما أدى إلى حله وتعرض قادته ومناضليه إلى الاعتقالات، وأصبحت الدعاية الشيوعية تركز على مناهضة حكومة فيشي واستقلال الجزائر، وتخليص الشعب الجزائري من العبودية[3].

لم تلبث هذه السياسة أن تغيّرت بدخول الاتحاد السوفياتي الحرب مرغما في صيف 1941 إلى جانب الحلفاء دفاعا عن أراضيه المجتاحة من قبل القوات النازية، فكلمة الاستقلال اختفت من الدعاية الشيوعية بالجزائر، التي أصبحت تركز خاصة على محاربة النازية والاتحاد الحر للشعب الجزائري مع الشعب الفرنسي،ومنذ صيف 1943 أصبح الحزب الشيوعي الجزائري والتنظيمات التابعة له تعمل في إطار الشرعية، وانصب الاهتمام على حث الجزائريين على التجنيد وتحسين ظروف المعيشة لديهم[4].

---

[1]- جمعة بن زروال، المرجع السابق، ص ص 28-30.

[2] - جمعة بن زروال، المرجع نفسه، ص ص35-36.

[3]- مصطفى أوعامري، الحزب الشيوعي...، المرجع السابق، ص 460، وينظر أيضا إلى:محمد شبوب، الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية(1939-1945): دراسة سياسية، اقتصادية واجتماعية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة أحمد بن بلة، وهران01، 2015، ص 55.

[4]- مصطفى أوعامري، الحزب الشيوعي...، المرجع السابق، ص460.

وفي ختام هذه المحاضرة يمكن القول أنّ الحزب الشيوعي، ونظرا لارتباطه بالحزب الشيوعي الفرنسي، وكذا تذبذب أفكاره ومبادئه وعدم المطالبة بالاستقلال، فإنّه لم تكن له شعبية كبيرة في الجزائر، ولم يستطع استقطاب إليه كافة الجزائريين.

المحاضرة الخامسة عشرة: مشروع بلوم فيوليت

شهدت ثلاثينات القرن العشرين تحولات وأحداث على الساحة السياسية والإجتماعية في الجزائر وفي فرنسا على حد سواء، أدّت إلى ظهور مشروع بلوم–فيوليت. فما هي هذه الأحداث؟ وما هو هذا المشروع؟ وهل كان هذا المشروع يخدم المصالح الجزائرية؟

1–الظروف السائدة:

تميزت الفترة الثلاثينات بضغط الاحتلال الفرنسي على الجزائريين لمحو الشخصية الجزائرية بكل مقوماتها الأساسية (لغة، ثقافة، تاريخ ودين وحضارة) من خلال سَنِّ مجموعة من القوانين كمنشور ميشال في 16–02–1933[1].

كما أرسلت فرنسا وزير الداخلية رينيه سنة 1935 إلى الجزائر، وكان قد وعد بأن يقوم باصلاحات لصالح المسلمين الجزائريين. اجتمع مع الأحزاب السياسية الجزائرية، في الوقت الذي سادت في الجزائر موجة من المظاهرات المؤيدة لهذا الوزير، لكنه بعد أن أصدر منشورا سمي باسمه، ولم يتناول فيه الإصلاح، ولم يقم بما وعدهم به، خيب آمالهم، بل طالب بتشديد قبضة فرنسا على مستعمراتها وتدعيم جهاز الردع في الجزائر، ويمكن إرجاع سبب تخلّيه عن الاصلاحات هو ضغط الكولون عليه، ومن بين ما جاء في هذا المنشور، دفع الجزائري غرامة مالية تتراوح ما بين500و5000 فرنك إذا مس" أحدهم بأمن فرنسا، وطبق هذا المنشور أواخر سنة 1935 عندما وجهت للأمين العمودي اتهاما بالمشاركة في تنظيم مظاهرات ضد فرنسا وأرغمته بموجب هذا المنشور بدفع غرامة مالية[2].

كان هدف الإدارة الاستعمارية من سنّ هذه المناشير هو خنق الحريات وقهر الجزائريين[3]، الذين كانوا يطالبون بإلغاء قانون الأهالي، لكن طلبهم هذا قوبل بالرفض والإقدام بإجراء آخر؛ وهو سنّ قوانين أخرى تزيد من تقييد حرياتهم أكثر[4].

ومن بين الظروف التي كانت سائدة آنذاك، هو ظهور نجم شمال إفريقيا الذي كان ينادي بالإستقلال، وبذلك فهو يشكل خطرا على تواجد فرنسا في الجزائر، ولهذا قامت السلطات الفرنسية بحله سنة1929. حاولت النخبة ملء الفراغ السياسي، لكن مصالي تمكن من بعثه من جديد عدة مرات وبأسماء مختلفة كنوع من التمويه. واستطاع النجم منذ سنة 1934 من تشكيل خلايا داخل الجزائر، إلا أنه تعرّض مرة أخرى للحل من قبل الجبهة الشعبية في 26–01–1937 بسبب معاداة مصالي الحاج لسياسة الإدماج واكتسابه لشعبية الجزائريين بعد رفضه للمؤتمر الإسلامي[5].

---

[1] – عطا الله فشار، المرجع السابق، ص ص281–282، وينظر أيضا إلى: لمياء بوقريوة، مشروع لوم فيوليت: مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائر، مجلة علوم الانسان والمجتمع،(ع،04)، ديسمبر2012، الجزائر، ص314.

[2] – لمياء بوقريوة، المرجع نفسه، ص314 و ص 326، وينظر أيضا إلى:عبد الحميد زوزو، دور المهاجرين الجزائريين في فرنسا بين الحربين 1919–1939، complexe grafique، الجزائر، (د.ت)، ص70.

[3] – عطا الله فشار، المرجع السابق، ص ص281–282، وينظر أيضا إلى: لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص314.

[4] – لمياء بوقريوة، المرجع نفسه، ص314 و ص 326، وينظر أيضا إلى:عبد الحميد زوزو، المرع السابق، ص70.

[5] – عبد الحميد زوزو، المرجع نفسه، ص70.

هذا على الساحة الجزائرية، أما الساحة الفرنسية فقد شهدت وصول الأحزاب اليسارية أي الشيوعية إلى حكم فرنسا، وشكلوا إئتلافا أطلق عليه الجبهة الشعبية، وترأس الحكومة ليون بلوم سنة 1936، وقد توسم الجزائريون فيها خيرا[1].

2- مشروع بلوم فيوليت:

تولى موريس فيوليت منصب الحاكم العام للجزائر، وكان من رجال الحزب الاشتراكي. شغل هذا المنصب من ماي 1925 إلى غاية سنة 1927. وفي هذه الفترة لاحظ الغضب المكبوت في المجتمع الجزائري، ولإمتصاصه تبنى مبدأ الادماج ولكن بحذر شديد، وقد عبّر فيوليت عن سياسة الإدماج بقوله: "إن السياسة الفرنسية في الجزائر لا يمكن أن يكون لها سوى شكل واحد هو منحنا لهؤلاء الناس المساواة السياسية وأوجدنا نظاما تعليميا ثابتا خاصة بالنسبة للأطفال الجزائريين"[2].

ومن أجل إصلاح أحوال الجزائريين قام فيوليت بتقديم مشروعه الذي سمي بإسمه منذ سنة 1931 للحكومة الفرنسية، لكنها رفضته، فكان يجدد طرحه على الساحة السياسية كل مرة إلى غاية سنة 1935[3].

منذ تولي حكومة الجبهة الشعبية زمام الحكم في فرنسا والأوضاع في الجزائر تزداد اضطرابا يوما بعد يوم، خاصة في ظل غياب حلول سياسية ملموسة مع تصاعد مطالب الجزائريين بتحسين الأوضاع، فلم تجد الحكومة حلا آخر سوى مشروع بلوم فيوليت، فأعلنت على إحيائه وتبنيه وعرف باسم مشروع بلوم فيوليت، وبما أنّ موريس فيوليت كان يشغل منصب وزير الدولة مكلف بشؤون الجزائر في حكومة ليون بلوم، فقد شرع الاثنان في تحضير المشروع في صيغة جديدة[4].

وفي 1936/10/15 أعلنت الحكومة الفرنسية بصفة رسمية عن طريق الصحافة بأن وزير الدولة فيوليت سيضع مشروع قانون في غرفة النواب، وظهر هذا المشروع في الجريدة الرسمية الفرنسية في 1936/12/30، والمشروع يقضي بوضع اصلاحات جديدة للجزائريين المسلمين ومن بينها توسيع حقهم الانتخابي[5].

يعد مشروع بلوم فيوليت خطوة فرنسية هامة في سبيل اصلاح وضع الجزائريين السياسي من وجهة نظر الفرنسية، كما يعد امتدادا للقانون الأساسي لعام1835 وقانون 04 فيفري1919[6].

وقد اشتمل مشروع بلوم فيوليت على ثماني فصول وخمسين (50) مادة، تتمحور حول العناصر التالية:

* ادماج الجزائر في فرنسا.
* الغاء المحاكم الرادعة.
* القيام بالإصلاح الزراعي والتعليمي لصالح المسلمين.

---

[1] – بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر،ج1، المرجع السابق، ص283، وينظر أيضا إلى: عطا الله فشار، المرجع السابق، ص283

[2]– عطا الله فشار، المرجع نفسه، وينظر أيضا إلى: بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر،ج1، المرجع السابق، ص379.

[3] – لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص316.

[4] – لمياء بوقريوة، المرجع نفسه، ص ص 322- 323.

[5] – لمياء بوقريوة، المرجع نفسه، ص316 وص –ص 322-323

[6]– عطا الله فشار، المرجع السابق،ص285.

* زيادة تمثيل الجزائريين المسلمين في المجالس البلدية والولائية.

* تمكين الجزائريين من انتخاب ممثليهم في البرلمان الفرنسي.

* انشاء وزارة شؤون إفريقيا يدخلها الجزائريون.

* تمكين ما يقرب من خمسة وعشرين ألف (25000)جزائري من حملة الشهادات وبعض الموظفين وقدماء المحاربين وحملة الأوسمة والقياد... من اكتساب الجنسية الفرنسية، ومن الانتخاب في القسم الأول مع الفرنسيين دون التزامهم بالتخلي عن الأحوال الشخصية الاسلامية، ومع ذلك إبقاء أغلبية الشعب الجزائري على حاله، وينتخب قسم منهم فقط في القسم الثاني[1].

وبهذا سيبلغ عدد الجزائريين المستفيدين من هذا المشروع نظريا حوالي ما بين20 إلى 25 ناخب، وكان يهدف إلى تصحيح قانون فيفري 1919، وبدأت مناقشة المشروع في البرلمان الفرنسي، وامتدت إلى غاية سنة 1935[2].

ميزة هذا المشروع هو المنح التدريجي للحقوق السياسية للجزائريين المسلمين الرّاقين، دون التخلي عن قانون الأحوال الشخصية، وتشجيع التقارب الذي سيتمخض عنه جنس قوي وسليم فرنسي بكل أليافه، والذي سوف يساهم مساهمة مادية وفكرية تثري العبقرية الفرنسية في العالم[3].

كان هدف الجبهة الشعبية من خلال طرح مشروع بلوم فيوليت هو محاربة حزب نجم شمال إفريقيا وفكرة استقلال الجزائر عن فرنسا، وهذا الأمر لا يخفيه شارل أندري جوليان بقوله: "لقد منح مشروع بلوم فيوليت المواطنة لواحد وعشرين ألف أهلي، وكل عام يزداد هذا العدد بنسبة معينة، وهو الأمر المرغوب فيه... (المشروع) يعتبر حاجزا للوطنية وعقبة أمام القومية العربية تفصل بين تونس والمغرب"[4].

فقد كان هذا المشروع يهدف أيضا إلى الادماج ووقف الوطنية. والغرض الحقيقي وراء بعث هذا المشروع هو تقسيم المجتمع الجزائري إلى فئتين، فئة تعطى لها الحقوق الفرنسية، وهي النخبة المثقفة (الأقلية) وتنتخب في القسم مع الفرنسيين، وفئة لا تعطى لها هذه الحقوق، وهي أغلبية الشعب من العمال والفلاحين وينتخب في القسم الثاني.

3-المواقف المختلفة منه:

تباينت المواقف داخل الجزائر من مشروع بلوم فيوليت، وتمثلت في ثلاث اتجاهات: النخبة الجزائرية، والمستوطنين الأروبيون، والشيوعيين الجزائريين والمصاليين، وسوف نتطرق إلى هذه المواقف بالتفصيل:

***النخبة الجزائرية:**

تحمّس الاندماجيون للمشروع ورأوا فيه فرصة لخلاص الجزائر من حالة الأهلية، بينما رفضه نجم شمال إفريقيا كلية، لأنه يعطي حق الإنتخاب ل 25 ألف بورجوازي، ويترك الجهل والشقاء لستة ملايين فلاح، ويلحق الجزائر نهائيا بفرنسا،

---

[1]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر،ج1، المرجع السابق، ص380.

[2]- لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص316.

[3] - لمياء بوقريوة، المرجع نفسه، ص319.

[4]- محفوظ قداش، المصدر السابق، ص318، وينظر أيضا إلى: لمياء بوقريوة، مشروع بلوم فيوليت...، المرجع السابق، ص 328.

واعتبره مصالي أداة استعمارية لتقسيم الشعب الجزائري بفصل النخبة عن الجماهير[1].

وفي اجتماع عقد بقسنطينة يوم 24 أكتوبر 1936، حذر الشعب الجزائري من الخطر الذي يمثله هذا المشروع، الذي يهدف إلى تمزيق المجتمع بخلق أقلية متميزة عن الآخرين، وطلب في رسالة مفتوحة إلى العلماء أن لا يبقوا صامتين أمام هذا الطرح، وأن يتحملوا مسؤولياتهم أمام الله والوطن والتاريخ [2].

في مارس 1937 أعلن مصالي الحاج عن رفضه للمشروع، وقال: "إن المشروع ضد الديموقراطية، ويتجاهل التاريخ ويعزز الاستعمار بزيادة عبيده إلى 20 ألف تابع، وزيادة تفاقم مصير ستة ملايين ونصف من الفلاحين، وصغار التجار، وقدماء العسكريين، ومشروع فيوليت ليس بالحل وليس بداية الاصلاحات الجدية، إنه الفتنة والتقسيم بين طبقة مزدوجة الامتياز وأخرى مزدوجة الحرمان." ونتيجة لمحاربة حزب الشعب الجزائري لسياسة الإدماج والنضال من أجل الاستقلال تمّ توقيف زعيم الحزب في شهر أوت 1937، وحكم عليه بسنتين سجن نتيجة تحريضه على أعمال تمس سيادة الدولة الفرنسية".[3]

تحفظت عنه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ولم يرفضه أعضاؤها صراحة، مفضلين كتم عواطفهم الحقيقية إلى أيام خيبة الأمل من المشروع، على حد تعبير شارل أندري جوليان: "بالرغم من ترحيبهم بما قد يتيحه للجزائريين من التمتع بحق المواطنة دون التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الاسلامية"، وعبرت عن ذلك التحفظ مجلة الشهاب في عدة مقالات، ووصفته في إحداها بأنه:" ليس من البرامج الكاملة التي تعبر عن حالة المسلمين من التعاسة الحاضرة إلى السعادة المنشودة." وذلك قبل أن يظهر رفضها النهائي وموقفها الصريح عامي 1937 و1938، إذ ذكرت في إحدى مقالاتها: "إن المسلمين لا يمكنهم مقايضة دينهم بكل أموال الدنيا، ومن باب أولى بالحقوق التافهة التي يعدهم بها مشروع بلوم فيوليت"[4].

أما الشيوعيون الجزائريون فكان موقفهم التأييد التام، وكان تأييد القوى الشيوعية في كل من باريس والجزائر للمشروع يتم بناء على تعليمات صريحة من موسكو بضرورة التعاون مع الجماعة الوطنية الاشتراكية لضرب العناصر الفاشيستية، ففي عام 1936 كان هناك اتفاق بين الحزب الشيوعي الجزائري والحزب الشيوعي الفرنسي حول وجود جزائر حرة متحدة مع الشعب الفرنسي وإيجاد مجتمع المصالح[5].

***المستوطنون:**

كان موقف المستوطنين الرفض لهذا المشروع، الذي يقضي على نظرية التفوق العنصري إذا قدر له النجاح، وقد تمثل رد فعل المستوطنين في عقد مؤتمر خلال سنة 1936 ضم ثلاثمائة من القادة الاستعماريين من جميع أنحاء الجزائر وعلى رأسهم حاكم الجزائر دوروكس(Du Roux) وكوتولي (Cuttoli) حاكم قسنطينة، ورو فريسيناق(Roux Freissineg)

---

[1]- بشير بلاح، ج1، المرجع السابق، ص 381.

[2] - لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص ص331-332.

[3] - لمياء بوقريوة، المرجع نفسه، ص ص331-332.

[4]- بشير بلاح، ج1، المرجع السابق، ص 381.

[5]- عطا الله فشار، المرجع السابق، ص 287.

حاكم وهران، وقد عقد هذا الإجتماع من أجل التصويت على المشروع، وكانت النتيجة 287 ضد المشروع أي رفضه بالإجماع تقريبا[1].

يرجع سبب رفض المستوطنين لهذا المشروع أنه يؤدي إلى تفتيت المجتمع الجزائري، وفيه محاباة لفئة أخرى وهذا من وجهة نظرهم طبعا، كما هدّد هؤلاء الحكام بإيقاف الإدارة المحلية إذا ما تمّ الموافقة عليه، ولكن فيوليت لم يتراجع عن مشروعه هذا، مما جعل حاكم قسنطينة كوتولي يشن حملة منفردة ضده، وأخذت المعارضة أسلوب الدعاية، وجهة نظره (أي كوتولي) أن المشروع يؤدي إلى فتنة كبرى لأن الجزائريين ورغبتهم في الحفاظ عن وضعهم كمسلمين يريدون ضمان تفوقهم، ودعا إلى أن لا يستفيد من المشروع إلا الجزائريين الذين أخلصوا لفرنسا وصدقوا معها، وتضامن مع بقية القادة الاستعماريين المعارضين قائلا: "لا يمكن نسلم بأن العرب في مجتمع، فمنذ سنة 1919 ونحن نقدم التنازلات ولا يمكن أن تطلبوا ما أن نذهب أبعد من ذلك لأنه مستحيل"[2].

وبعد أن صدر مشروع بلوم فيوليت في الجريدة الرسمية الفرنسية في 30-12-1936[3]، شن الكولون حملة شرسة ضده تعبيرا عن رفضهم له، إذ اعبروه مهددا للسيادة الفرنسية على الجزائر وامتيازاتهم الكبيرة فيها وهيمنتهم المطلقة على أوضاعها، ومن مظاهر هذه الحملة هو اجتماع شيوخ البلديات الذي أُقيم في إقليم وهران في 05-01-1937 وإعلانهم رفض المشروع، ثم اجتماع ثلاثمائة شيخ بلدية جزائرية بالعاصمة يوم15-01-1937 أين عبروا عن رفضهم التام للمشروع، وأرسلوا وفدا إلى باريس للضغط على السلطات الفرنسية وإجبارها على التخلي عنه.
كما هدد رؤساء أربعمائة بلدية في فيفري1937 بتقديم استقالتهم الجماعية، فتحدثت الصحافة الكولونيالية في 08-03 -1937 عن استقالة 250 شيخ بلدية، ثم ذكرت جريدة لوطان (Le temp) الباريسية في 11 مارس من نفس السنة أنّ عدد المستقلين هو321 شيخ بلدية، وتمادى المستوطنون في ثورتهم وتصميمهم ضد المشروع[4].

خاف المستوطنون من ردود فعل المنتخبين، ومستقبلهم في الجزائر وأثاروا ضجة ضد المشروع حتى تمكّنوا من إقناع مجلس الشيوخ بإقالة حكومة الجبهة الشعبية في 21-06-1937، وإقناع مجلس البرلمان برفض المشروع وذلك عام 1938، وظل المشروع بين مد وجزر والتصويت عليه يتأجل مرة بعد مرة إلى أن قبر في نهاية المطاف من قبل البرلمان الفرنسي تحت ضغط المستوطنين في عهد حكومة دلاديه (Daladier) عام 1939[5].

هذا وأهملت الحكومة الفرنسية هذا المشروع، ولم يعد إلى الحياة الإجتماعية والسياسية للجزائر إلا في صيغ مختلفة كما جاءت في أمرية 07-03-1944،التي رفضها الوطنيون هي الأخرى باعتبار أنها جاءت متأخرة. ولم يعد هذا المشروع إلى الحياة الإجتماعية والسياسية للجزائر إلا في صيغ مختلفة كما جاءت في أمرية 07-03-1944،التي رفضها الوطنيون هي الأخرى باعتبار أنها جاءت متأخرة وقد تجاوزها الزمن[6].

---

[1]- عطا الله فشار، المرجع السابق، ص286.

[2]- عطا الله فشار، المرجع نفسه ، ص287.

[3]- لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص323.

[4]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص381-382.

[5]- بشير بلاح، المرجع نفسه، ص ص382، وينظر أيضا إلى: لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص334 و ص ص337-338.

[6]- لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص338.

وفي الأخير يمكننا أن نستنتج ما يلي:

- جعل مشروع بلوم فيوليت الشعب الجزائري يلتف حول الحركة الوطنية، هذه الأخيرة التي تمكنت من توحيد صفوفها والمطالبة باصلاحات أكثر.

- بالرغم من أن حكومة الجبهة الشعبية ذات توجه يساري، إلا أنها لم تتمكن من تلبية مطالب الحركة الوطنية الجزائرية، هذه المطالب التي تعتبر مطالب اصلاحية معتدلة.

المحاضرة السادسة عشرة: المؤتمر الاسلامي.

انعقد المؤتمر الإسلامي في 7 جوان 1936 بالعاصمة، ويعتبر أول تجمع من نوعه في الجزائر، كان حدثا سياسيا مهما، شاركت فيه مختلف التيارات والاتجاهات، ومثلته مختلف الطبقات الاجتماعية في الجزائر[1].

1- انعقاد المؤتمر وقراراته:

هناك اختلاف في فكرة انعقاد المؤتمر فالبعض يرجعها للنائب بن جلول وبعض المؤرخين يرجعونها إلى عبد الحميد بن باديس، من بينهم الشيخ خير الدين الذي يؤكد ذلك في قوله: "أن الشيخ بن باديس قد دعا المكتب الدائم لجمعية العلماء للاجتماع مستعجل أواخر سنة 1935 لعقد مؤتمر إسلامي جزائري عام، يجمع شمل ويوحد الصف...، وطلب من الحاضرين الموافقة بتوجيه الدعوة باسم رئيس الجمعية العلماء إلى مثقفي العربية والفرنسية والنواب والأحزاب، وكل من يهمه أمر البلاد والعباد من الطوائف والمنظمات الوطنية لعقد هذا المؤتمر في العاصمة لمناقشة الحالة الراهنة وتدارس أبعادها ونتائجها السلبية والإيجابية، فوافقه الحاضرون على الفكرة وعلى توجيه الدعوة باسمه ونشرها في جريدة الدفاع"(La defonce) في عددها الصادر في 03-01-1936"[2]. وهذا يعني أن بن باديس قرر عقد المؤتمر الاسلامي قبل فوز الجبهة الشعبية بأشهر، وهذا نظرا لإنعقاد عدة مؤتمرات إسلامية للتباحث في القضايا في العالم الإسلامي (مؤتمر القاهرة، مؤتمر الهند، ومؤتمر القدس سنة1930)[3].

انعقد المؤتمر الاسلامي الجزائري بقاعة الماجستيك (قاعة الأطلس حاليا) بالعاصمة، لتعرض فيه مطالب الأمة وحقوقها، وتتبادل آراء بين علماء الأمة ونوابها وذوي الرأي منها فيما يتفق من هذه المطالب والحقوق مع الأوضاع الحكومية الحاضرة. شارك فيه كل الجزائريين من كل أنحاء البلاد وكل أطياف المجتمع: شيوخ وشبان وتجاروفلاحين وعمال. قدرتهم الجرائد الفرنسية بخمسة أو ستة آلاف شخص، أما البشير الابراهيمي فيذكر أن عددهم سبعة آلاف أو يزيدون، والنقطة التي التقى عندها الكل هي الاسلام والجزائرية، لذلك كان ضروريا أن يكون مدار البحث على الاسلام ولسانه، والمسلم وحقوقه في الحياة[4].

كان حضور العلماء قويا وفعالا إلى جانب حضور النواب والشيوعيين، أما بالنسبة للنجم فإنه لم يحضر وهذا بسبب عداء الحزب الشيوعي له والذي هدد كل من النواب والعلماء أنه إذا تمّ استدعاء النجم وزعيمه مصالي فإنه سوف يتدخل

---

[1]- إسعد لهلالي، المواقف السياسة للشيخ محمد خير الدين: (المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936، وبيان الشعب الجزائري 1943)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج1، (ع،01)، جانفي 2013، ص272.

[2]- محمد خير الدين، المصدر السابق، ص ص327-328، وينظر أيضا إلى: محمد البشير الابراهيمي، لا يبني مستقبل الأمة إلا الأمة، جريدة البصائر، (ع،23)، 12جوان 1936،ص01-02، وينظر كذلك إلى: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، المرجع السابق، ص152، وينظر أيضا إلى: إسعد الهلالي، المرجع السابق، ص 272.

[3]- محمد البشير الابراهيمي، لا يبني مستقبل...، المصدر السابق، ص01-02، وينظر أيضا إلى: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، المرجع السابق، ص152، وينظر أيضا إلى: إسعد الهلالي، المرجع السابق، ص 272.

[4]- محمد البشير الابراهيمي، آثار...، المصدر السابق، ج1، ص ص232-233.

لإفشال المؤتمر لدى حكومة الجبهة الشعبية، أما بعض الكتاب فيذكرون أن مشاركة النجم ممثلة في فروعه في كل من تلمسان ومستغانم والعاصمة، وضف إلى أن الفرع الأخير ساهم في حفظ النظام يوم المؤتمر كما شارك في عدة لجان[1].

إن الذي كان يهم النواب والنخبة هو تطبيق مشروع فيوليت الذي وضع في الحقيقة من أجلهم، وكان العلماء المشاركين بنصف حماس وبطريقة غامضة، وكانت مطالبهم منحصرة في تحرير الدين الإسلامي من سيطرة الدولة الفرنسية وتعميم التعليم العربي الحر بواسطة أبناء الشعب أنفسهم، أما الشيوعيون والإشتراكيون فكان همهم بالدرجة الأولى جمع قوى الشعب الجزائري وراء الجبهة الشعبية التي كانوا مشتركين فيها والتي جعلت من شعاراتها محاولة محاربة الاضطهاد والظلم في المستعمرات[2].

سبق يوم المؤتمر يوم تمهيدي بنادي الترقي اجتمع فيه أنصار المؤتمر لتقارب وجهات النظر حتى اتفقت على المطالب الجزائرية التي تنقسم إلى قسمين، قسم لا يختلف فيه نظر ولا يتشعب فيه رأي، لأنه عبارة عن مظالم صريحة وأوضاع شاذة كانت تعامل بها الجزائر بصورة استثنائية كحرية القول والفكر والكتابة والاجتماع والتنقل، والتعليم العربي والمساجد وكرفع القوانين الاستثنائية الشاذة... الخ، وقسم يحتاج إلى تأمل ودقة نظر، وهي الحقوق السياسية، وأشد مسائل هذا القسم تعقيدا مسألة النيابة في البرلمان[3].

تمخض المؤتمر بالمطالب التالية:

1- ثقة المؤتمرين في حكومة الجبهة الشعبية.

2- إلغاء القوانين الاستثنائية جميعها.

3- منح المسلمين جميع الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيين مع التمتع الكامل بالمميزات الإسلامية وادخال إصلاحات عليها.

4- منح العرب حق التمثيل النيابي في البرلمان العربي.

5- انتخاب مشترك بين المسلمين والفرنسيون (يعني إلغاء النظام الثنائي في الانتخابات).

6- التأكيد على المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية.

7- تأسيس لجنة تنفيذية للمؤتمر.

8- اعتبار اللغة العربية لغة رسمية تكتب بها جميع المناشير الرسمية وتعامل صحافتها كالصحافة الفرنسية مع إعطاء الحرية لتعليمها في المدارس الحرة[4].

---

[1]- إسعد لهلالي، المرجع السابق، ص273.

[2] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، المرجع السابق، ص ص156- 157.

[3]- محمد البشير الابراهيمي، لا يبني الأمة...، المصدر السابق، ص02.

[4]- محمد البشير الابراهيمي، آثار...، المصدر السابق، ص ص251-252، وينظر أيضا إلى: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، المرجع السابق، ص ص 157-158، وينظر كذلك إلى: إسعد لهلالي، المرجع السابق، ص274.

9-تسليم المساجد إلى المسلمين وتخصيص ميزانية لها على أن تتولى جمعيات دينية أمرها. وتأسيس كلية لتعليم الدين ولسانه عربي لتخريج موظفي المساجد وتنظيم القضاء على يد هيئة تنتخب بإشراف الجمعيات الدينية المذكورة، وإدخال إصلاحات على مدارس تخريج رجال القضاء[1].

إضافة إلى مطالب فردية تمثلت في إلغاء الولاية العامة (منصب الحاكم العام) والبلديات المختلطة، ووظائف القياد ومجلس الوفود المالية والمجلس العلى للحكومة وإلغاء المحاكم العسكرية، والعفو عن المحكوم عليهم في حوادث قسنطينة (1934) وتكريم الرجال الذين عملوا لخير الجزائر كالأمير خالد وفيوليت(Viollette) وموتي (Motti) وأليان روزي(Alien Rozzi).[2]

وتكمن أهمية المؤتمر في أن النواب والعلماء والشيوعيون قد وقعوا على اتفاق يحتوي مجموعة من القرارات ومطالب الأمة أثناء الإجتماع[3].

افتتح المؤتمر الدكتور عبد النور تامزالي بكلمة رحب فيها بالمؤتمرين وتمنى لهم النجاح، ثم قام الدكتور بن جلول فخطب خطبة ذكر فيها أسباب انعقاد هذا المؤتمر وأهدافه، ثم تولى عدد من النواب وكذا علماء الجمعية بإلقاء خطب على الحاضرين كانت كلها بالفرنسية عدا خطبتي بن باديس والأمين العمودي، لتسهل مهمة الصحافيين الأوروبيين الحاضرين في المؤتمر[4].

تقرر ارسال وفد مكون من 18 عضو، فمثل العلماء عبد الحميد بن باديس والابراهيمي والعقبي إلى باريس لتقديم المطالب، فكان لهم ذلك يوم 18-07-1936، وكان قد سبقهم بيومين كل من السيد طالب عبد السلام والدكتور بشير عبد الوهاب، وسلموا مطالبهم إلى مختلف الهيئات الرسمية الفرنسية، وكانت الزيارة الأولى إلى السيد موريس فيوليت(Maurice Viollette) الوالي العام السابق، كما قابل الوفد رفقة فيوليت رئيس الوزراء السيد ليون بلوم (Leon Blum) يوم 23-07-1936 وقدموا له مطالب الأمة الجزائرية التي قررها المؤتمر الاسلامي الجزائري، كما قابلوا شخصيات أخرى[5].

ورغم هذه الجولة الماروطنية، إلا أن الوفد لم يصل إلى مبتغاه إذ قوبلت مطالبه بالرفض، وعاد إلى الجزائر ليقيم تجمعا كبيرا يوم 02-08-1936 بالملعب البلدي شرح من خلاله أعضاء الوفد الظروف والمواقف التي أحاطت برحلتهم، وتذكر إحدى التقارير الفرنسية أن زعماء الوفد المسافر إلى باريس كانت ينقصه النضج السياسي، أما أبو القاسم سعد فأرجع فشل المؤتمر إلى فشل سياسة فرنسا في الجزائر[6].

---

[1]- محمد االبشير الابراهيمي، آثار...، المصدر السابق، ص ص251-252، وينظر أيضا غلى: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، المرجع السابق، ص ص 157-158، وينظر كذلك إلى: إسعد لهلالي، المرجع السابق، ص274.

[2]- محمد االبشير الابراهيمي، آثار...، المصدر السابق، ص ص251-252، وينظر أيضا غلى: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، المرجع السابق، ص ص 157-158، وينظر كذلك إلى: إسعد لهلالي، المرجع السابق، ص274.

[3]- إسعد لهلالي، المرجع نفسه، ص273.

[4]- جريدة البصائر، (ع،24)، 19-06-1936،ص ص01.

[5]- إسعد لهلالي، المرجع السابق، ص ص275-276.

[6] - إسعد لهلالي، المرجع نفسه، ص276.

استمر عمل اللجنة التنفيذية التي أنشأها مؤسسو المؤتمر من أجل دفع الجبهة الشعبية لتنفيذ مطالب المؤتمر...، ومن بين ما قامت به هذه اللجنة هو إرسال عريضة إلى الحكومة الفرنسية طالبت بتنفيذ مطالب الوفد الإسلامي الجزائري، كما أنها وجهت نداء إلى الأمة دعت فيه إلى الاتحاد والالتفاف حول رجال المؤتمر ومساندتهم بكل ال00وسائل[1].

انعقد مؤتمر اسلامي ثاني في مدينة الجزائر بين التاسع والحادي عشر من جويلية 1937، في وقت خرجت فيه الجبهة الشعبية من السلطة، وأعلن المؤتمر هذا تمسكه بمطالب المؤتمر الأول باعتبارها حدا أدنى، وطلب المؤتمرون من الشعب الجزائري أن يظل يقظا، ومن النواب أن يستقيلوا جماعيا من وظائفهم إذا لم يوافق البرلمان على مشروع فيوليت، وعبروا عن ثقتهم في الحكومة الفرنسية وفي التجمع الشعبي الذي انبثقت عنه الجبهة الشعبية، كما طلبوا من الشعب الفرنسي اتقاء الانقسام الخطير بين الجزائريين والفرنسيين، وعندما عادت الجبهة الشعبية إلى الحكم لمدة قصيرة خلال مارس1938 صارح ليون بلوم الوفد الجزائري الذي توجه إليه باسم المؤتمر بأنه من المستعجل الانتظار، ثم سقطت هذه الحكومة من جديد وخلفتها حكومة السيد دلاديه الذي لم يفعل أكثر مما فعل سلفه، أي الوعود السخية والدعوة العاجلة إلى الانتظار[2].

أرسل أنصار حركة المؤتمر وفدا آخر عنهم إلى باريس في....، وخلال مقابلة الوفد لرئيس الوزراء دلاديه أجابهم هذا الأخير بأن" البرلمان معارض لمشروع فيوليت ولا يظهر عليه أن يعتبر المواطنة الفرنسية تتناسب مع الحالة الشخصية الاسلامية، وأمام هذا الوضع فإنني لا استطيع أن أقول أي شيء إنني أسألكم أن تعينوني على الإبقاء على النظام، ولا تضطروني إلى استعمال القوة التي تملكها فرنسا لأن فرنسا أمة قوية"، ورد عليه عباس:"... بأن الحكومة الفرنسية تتحمل مسؤوليتها أمام التاريخ و أن احترام حق الفرد أكثر أهمية من أفضل الأسلحة."، أما ابن باديس فقد رد فيما يقال أيضا على رئيس الوزراء الفرنسي بما يلي:" ليس هناك سلطة ولا قوة سوى سلطة وقوة الله، فقضيتنا عادلة، وسنواصل الدفاع عنها ضد كل من يقف في طريقها."[3]

2- آثار المؤتمر ونتائجه:

تخوفت الإدارة الفرنسية من شبه الاجماع الذي عليه الجزائريون في موقفهم من فرنسا، هذا ما جعلها تسعى إلى إحداث ثغرة داخل صفوفه، إذ قامت بتدبير اغتيال المفتي ابن دالي كحول بالعاصمة في وضح النهار في الوقت الذي كان الشعب بالملعب البلدي يستمع بما يصرح به خطباء الوفد العائد من فرنسا، وهذا لتشويه سمعة العلماء الذين كانوا عنصرا رئيسيا في حركة المؤتمر[4].

أما من الناحية الداخلية فإن تمسك النخبة والنواب بمشروع فيوليت وتحفظ العلماء منه وغموض وتذبذب شخصية ابن جلول الذي لم ينف دور العلماء في حادثة اغتيال كحول، وحل نجم افريقية الشمالية الذي أعلن عن تأييده لمعظم مطالب المؤتمر، ودخول هذه المنظمة في خصام حاد مع الحزب الشيوعي، كل ذلك أدى في نظر الابراهيمي إلى تدهور

---

[1]- محمد خير الدين، المصدر السابق، ص338، وينظر أيضا إلى: إسعد لهلالي، المرجع السابق، ص276.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، المرجع السابق، ص ص 168-170.

[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، المرجع نفسه، ص170.

[4] - محمد خير الدين، المصدر السابق، ص ص339-340.

سمعة المؤتمر ورجاله، ويمكن أن نضيف إلى ذلك سقوط حكومة الجبهة الشعبية وعدم تمكن الوفد الجزائري من الحصول على شيء إيجابي من الحكومة الفرنسية بشأن مطالب المؤتمر، ومع ذلك فإن حركة المؤتمر لم تمت نهائيا إلا عشية الحرب العالمية الثانية، فقد اجتمعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر خلال جانفي 1937 عن تأييدها من جديد لمشروع فيوليت، وفي هذه الأثناء حلت الجبهة الشعبية نجم افريقية الشمالية وتصلبت في موقفها من قضايا المستعمرات. [1]

بعد عودة فرحات عباس إلى الجزائر مع الوفد، كوّن حزبه الذي سماه "حزب الاتحاد الشعبي"، وانفصل ابن جلول وكوّن حزبا دعاه "التجمع الفرنسي- الإسلامي"، وخاب ابن باديس في ديموقراطية فرنسا، فرفض باسم الجمعية الإعلان عن تأييد فرنسا في الحرب العالمية المقبلة، أما مصالي فقد قيد إلى السجن هو وعدد من رفاقه، وهكذا فشلت حركة المؤتمر الإسلامي التي كانت تعتبر أيضا عن فشل سياسة فرنسا في الجزائر[2].

إن من ايجابيات المؤتمر الاسلامي أنه جعل القيادات السياسية تتضح أكثر بالجزائر، وقد تشجعت النخبة في خوض المعركة السياسية إذا اقتضى الأمر لتوحيد الصفوف مؤقتا بين الاتجاهات كانت تبدو متناقضة[3].

- الآراء المتباينة حول مشاركة النجم وجمعية العلماء في المؤتمر الإسلامي:

هناك تباين حول مشاركة جمعية العلماء المسلمين في المؤتمر الاسلامي، بل وانّ بعضهم عابوا عليها هذه المشاركة، فمجلة افريقية الفرنسية تقول: أن مشاركة العلماء تدل على سذاجاتهم وعلى الفوضى التي تسود العرب عندئذ، فهم بحكم تكوينهم ووجودهم يقفون ضد الفرنسيين، ومع ذلك تحالفوا مع المثقفين(النخبة) الذين هم مع فرنسا ويرغبون في الحصول على حق المواطنة الفرنسية، ولهذه يمكن القول أن العلماء لم ينحرفوا عن مبادئهم الأصلية"[4].

أما الأنصار العلماء فيقولون بأن مشاركتهم لم تكن باسم الجمعية لكن باسم أفراد الذين كانوا يعبرون عن وجهات نظرهم الخاصة، ودافعوا عن ذلك بأن مشاركة العلماء قد منعت الجزائر من الاندماج لأن معظم المشاركين في المؤتمر كانوا من أنصاره، و هذا ما جعل المتحمّسين للاندماج ينتقدون العلماء بأنهم قوم لا يعرفون السياسة عندما قصروا مطالبهم على فصل الدين عن الدولة واسترجاع أوقاف إلى جمعيات دينية منهم، وحق تعليم اللغة العربية بحرية واحترام الشريعة الإسلامية والبقاء على الأحوال الشخصية للعرب، ويمكن القول أنّ كثيرا من الناس لم تفرق بين ابن باديس رئيس العلماء وبين ابن باديس الرجل المواطن، فكل فعل أو حركة كان يقوم بها تفسر على أنها تعكس الاتجاه الإصلاحي، وفي الأخير مما قيل عن جمعية العلماء وعن آرائها في المؤتمر يكفي أنها استطاعت أن تجمع جميع التيارات ومختلف فئات الشعب الذين حرروا مطالب جمعتهم كلهم و بذلك جمعت كلمة العرب[5].

أما النجم فهو لم يشارك في الإعداد للمؤتمر ولا في تحمل المسؤولية السياسية، ومع ذلك اشترك في النقد وفي محاولة قطف الثمار حين آن وقت اقتطافها، ولولا التجمع الذي نظمه المؤتمرون لما استطاع مصالي أن يلقي خطبته الشهيرة يوم

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، المرجع السابق، ص ص 168-170.

[2] - أبو القاسم سعد الله، ج3، المرجع السابق، ص 170.

[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، المرجع انفسه، ص 170.

[4]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...،ج3، المرجع نفسه، ص ص163-164.

[5] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...،ج3، المرجع نفسه.

الثاني أوت، فقد وجد الطريق ممهدة والنفوس معدة والجمع حافلا،..,فخطب في الناس معبرا عن وجهة نظر النجم ومنتهزا هذه الفرصة الثمينة لدعوة الشعب للانضمام إلى حزبه، وكانت هذه مناورة سياسية ولكنها كانت ناجحة من هذه الزاوية فقط، لأنه استطاع أن يسحب البساط من تحت أقدام أنصار المؤتمر كما يقول المثل. هذا وعبر مصالي عن تأييده للمؤتمر وقراراته باستثناء بعض النقاط الخلاف وهي: ربط البلاد بفرنسا وعلى التمثيل البرلماني، ووافقهم الرأي في مطالبتهم بإلغاء مجلس الوفود المالية والحكومة العامة وبإنشاء برلمان الجزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام بدون تمييز بالعرق أو الدين، ثم أعطى صورة كاملة لنشاط النجم وما عاناه أعضاؤه من اضطهاد حتى في عهد الحكمة الشعبية[1]، وهذا نوع من الدعاية لحزبه.

قدم نجم شمال افريقيا مطالبه في عريضة على شكل رسالة مفتوحة إلى الجبهة الشعبية في فيفري 1936[2] وقد وصفها بأنها مطالب آنية ومستعجلة، ودعا فيها إلى إعطاء حقوق الجزائريين وتمكينهم من تقرير مصيرهم، وفي ذات السياق أوضح الحزب موقفه من مشروع بلوم فيوليت الذي اعتبره مشروع يكرس الادماج وهذا يتناقض مع برنامج الحزب الاستقلالي، ولم تكن مطالب تهم الجزائر فحسب بل تغطي كل مصالح أهالي شمال افريقيا، فقد اشترك في وضعها بالاضافة إلى النجم لجنة الدفاع عن الحريات في تونس ولجنة الدفاع عن الحريات المغربية[3]

وفي الأخير يمكن أن نتوصل إلى الاستنتاجات التالية:

– لم ينجح المؤتمر الاسلامي بسبب قلة خبرة القادة واختلافات تياراتهم، وإلى قلة خبرتهم السياسية بالمقارنة مع مناورات السياسية الفرنسية، ضف إلى ذلك المؤامرات التي كانت تحاك في فرنسا ضد الجبهة الشعبية.

– وقوف الكولون في الجزائر ضد مشروع بلوم فيوليت الذي لا يخدم مصالهم هذا ما أدى بهم إلى السعي إلى إسقاط حكومة بلوم واقصاء الجبهة الشعبية من حكم فرنسا.

– يفهم من عدم الموافقة على مطالب المؤتمر الاسلامي تنفيذها على أرض الواقع– الرغم أنها مطالب اصلاحية – إلى تحكم الكولون في السياسة الفرنسية أن نفوذهم كان كبيرا في المتروبول، وبالرغم من أن الجبهة الشعبية كانت ذو توجه يساري إلا أنها رضخت لضغط هؤلاء الكولون.

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...،ج3، المرجع السابق، ص ص164–166.

[2]– نصها الكامل موجود في:

Mohamed Guenaneche ,Mahfoud Kaddache,L' étoile nord-Afriaine1926-1937:documents et té -moignages pour servir à l'étude du Nationalisme Algerien,office des pulications universitaires, Alger, 1994 ,pp68-70

[3]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص ص135–136، وينظر أيضا إلى: محمد شبوب، المرجع السابق، ص25.

الخاتمة.

اصطدم الجيش الفرنسي بمقاومات شعبية خلال توسعه في الجزائر، وتزامنت هذه المقاومات في كثير من الأحيان مع بعضها، ولكن لم تستطع ايقاف هذا التوسع ولا اخراج المستعمر من الجزائر، نظرا لقلة عتادها وعدم انتظام أغلبها، وكذا لكثرة الخونة المتعاونين مع السلطات الفرنسية.

ومع مطلع القرن العشرين ظهرت نخبة مثقفة مارست النضال السياسي مكملة نضال من سبقوها (كحمدان خوجة)، وأسسوا الأحزاب، وطالبوا بتحسين أوضاع الجزائريين ومساواتهم أمام القانون مع المعمرين، وكذا إلغاء جميع القوانين التعسفية ضد الجزائريين المسلمين.

وفي ختام هذه المحاضرات توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

– كانت الدول الأوربية تسعى من خلال إلغاء الجهاد البحري أو ما أسموه بالقرصنة البحرية، إلى احداث خلل في الاقتصاد الجزائري، مما يتوجب على الدولة رفع قيمة الضرائب المفروضة على الجزائريين، وبالتالي سوف يرفضونها مما يحدث انتفاضات لتغيير الوضع، هذا كله سيضعف الدولة التي ستنشغل بإخماد هذه التمردات، مما يسهل على أي دولة أوربية وخاصة فرنسا احتلالها والقضاء على الحكم العثماني في الجزائر.

– تميز الوضع الاقتصادي في نهاية العهد العثماني بميزتين وهما: أولا ارتفاع رسوم الضرائب والتي أثقلت كاهل الجزائريين، وأثرت على القطاعات الأخرى (الزراعة والصناعة والتجارة)، أما الميزة الثانية فهي تحكم طائفة اليهود في الاقتصاد الجزائري.

–إن السبب الرئيسي في الحملة الفرنسية على الجزائر هو السبب الاقتصادي، والعوامل الأخرى كانت عوامل مساعدة، إذ استعمل الساسة الفرنسيون العامل الديني بأن روجت فرنسا لفكرة وهي الهدف من الغزو هو نشر المسيحية، وهذا لإثارة مشاعر الفرنسيين وشعوب أوروبا وساستها من أجل الموافقة على قيام فرنسا بهذه الحملة.

– لم تكن للسياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر الأثر السلبي فقط، بل كان لها جانب إيجابي، إذ حشدت الهمم وجعلت من الفرد الجزائري يصر على مقاومة الاستعمار لإخراجه من الجزائر، ونضج فكره أكثر ويظهر ذلك في نشاطه السياسي مع مطلع القرن العشرين، إذ أنشأت العديد من الأحزاب بمختلف اتجاهاتها التي حاولت التخفيف عما كان يعانيه المسلمين الجزائريين.

– نادت النخبة المثقفة الجزائرية في أول عهدها بالإصلاحات ولم تطالب بالاستقلال، أي الاعتدال في مطالبها، ورغم هذا لم تصغَ فرنسا لها ولم تحقق لها هذه المطالب.

– كان الليبراليون الجزائريون يفرقون بين السلطة الاستعمارية في الجزائر وبين فرنسا التي كانت تنادي بمبادئ الثورة الفرنسية.

– إن النخبة لم تفهم معنى الليبرالية الحقّة، لأنها كانت تدعو إلى الحرية في كل شيء، وترى في الدين على أنه حرية شخصية، ولا يضغط على الشخص لإعطائه حقوقه أن يتخلى أو يغير دينه، فربطوا مصيرهم ومصير الجزائر بمصير فرنسا، وما يعيب عن الليبراليين أنهم كان لهم ولاء تام لفرنسا.

– تعاون الليبراليون مع السلطات الاستعمارية ضد بني جلدتهم من أجل المنصب ومن أجل مصلحتهم الشخصية.

– لم يطالب الليبراليون بالانفصال ولكن أقصى ما طالبوا به هو المساواة والعدل بين الجزائريين والفرنسيين، وكانوا يرون أن تحقيق هذه المساواة سوف ينتهي لا محالة إلى تسليم السلطة للجزائريين، وبهذا اتسمت مطالبهم باللين ما أفقدهم شرعيتهم عند الجزائريين.

– تعتبر فترة ما بين الحربين من أخصب الفترات للحركة الوطنية الجزائرية، ففي البداية كانت تطالب بالإصلاح والمساواة بالفرنسيين، ولكن عند فشل هذه المرحلة، رفع النجم ثم العلماء راية انفصال الجزائريين عن فرنسا، ثم تطورت الحركة الوطنية الجزائرية تدريجيا من الاعتدال إلى الثورية والمطالبة بالاستقلال خلال الحرب العالمية الثانية خاصة.

– يدل فشل مشروع بلوم فيوليت على قوة نفوذ المعمرين في الجزائر وفي البرلمان الفرنسي.

– تعرض المناضلون السياسيون للاعتقال أو النفي، ومنظماتهم للحل، وصحافتهم للرقابة بصفة منتظمة، وفي كثير من الأحيان توقيف جرائدهم وصحفهم (الإقدام والمنتقد...).

الملاحق

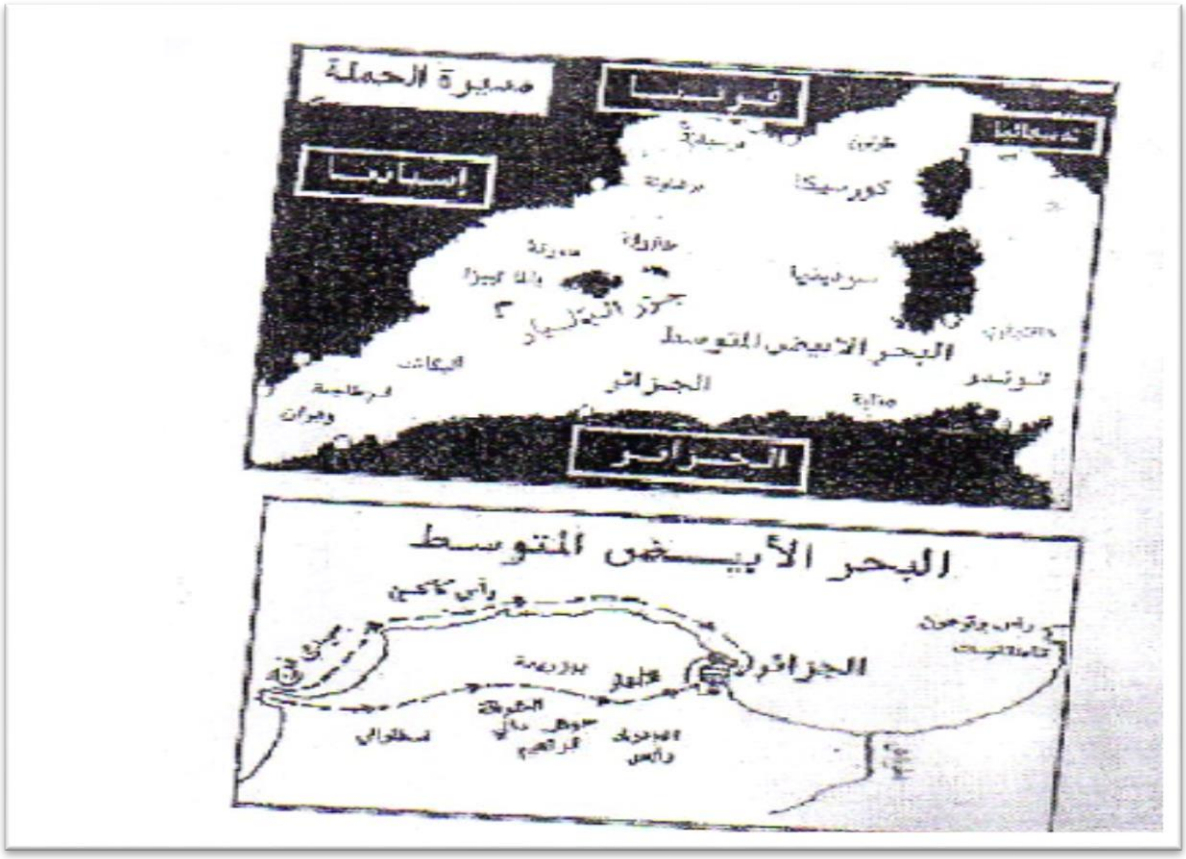

الملحق رقم01: خريطة تمثل سير الحملة الفرنسية على الجزائر

المصدر: خليدة بليدي، المرجع السابق، ص151.

الملحق رقم02: صورة تمثل جامع كتشاوة الذي حول إلى كاتيدرائية منبره إلى منبر للقسيس

المصدر: بشير بلاح، ج01، المرجع السابق، ص209.

الملحق رقم 03: صورة للأمير عبد القادر

المصدر: أديب حرب، المرجع السابق، ج 1، ص73

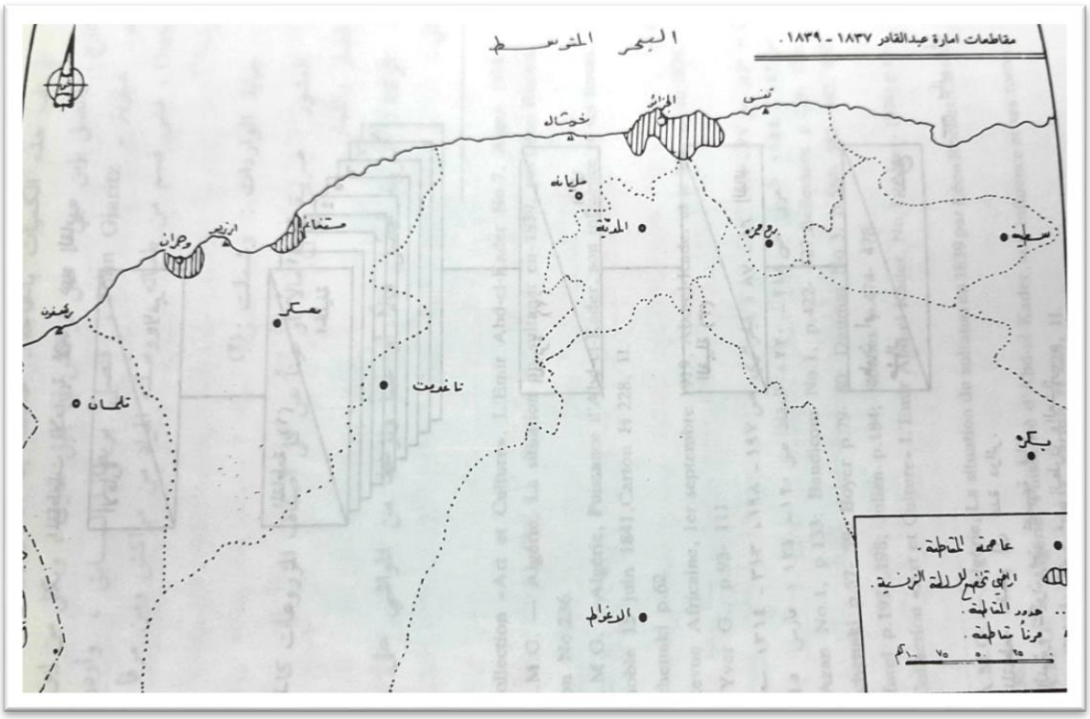

الملحق رقم04: خريطة لحدود دولة الأمير عبد القادر منذ سنة 1837-1839.

المصدر: أديب حرب، المرجع السابق، ج2، ص55.

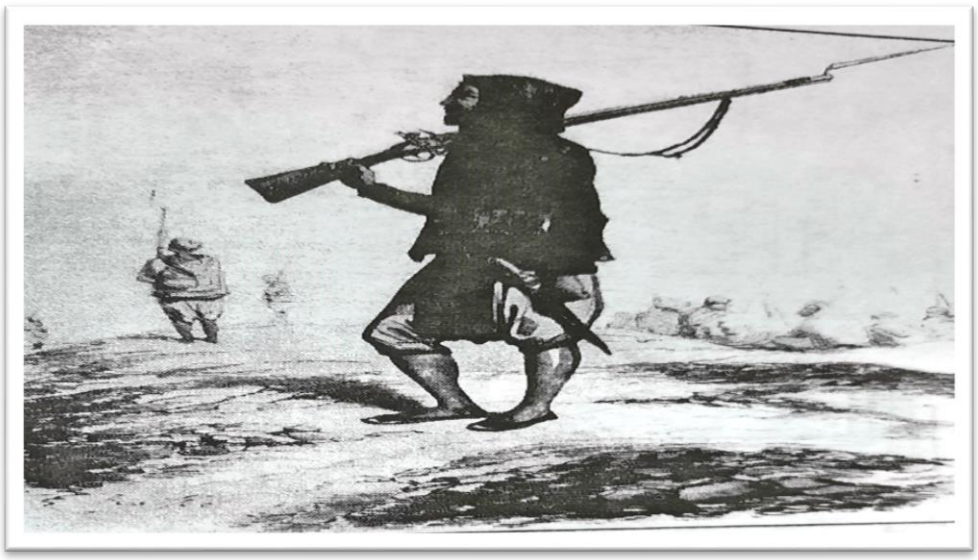

الملحق رقم 05: صورة لجندي من المشاة في جيش الأمير عبد القادر.

المصدر: أديب حرب، المرجع السابق، ص82

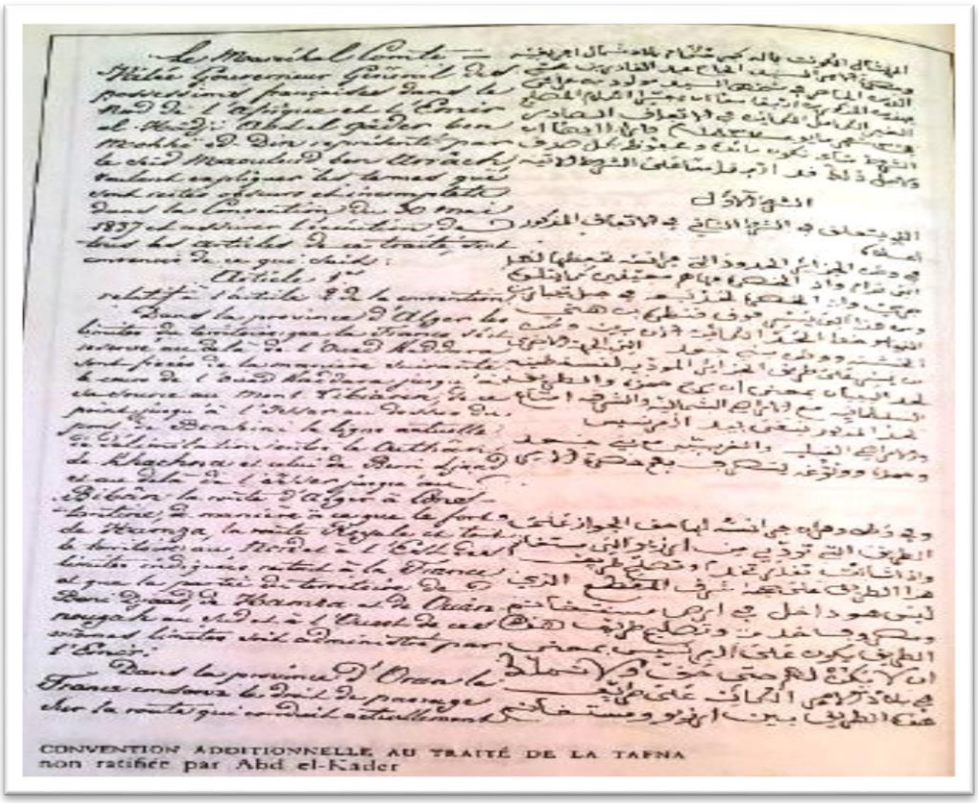

الملحق رقم06: وثيقة معاهدة تافنة

المصدر: أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر ويليه محمد بن عثمان...، المصدر السابق، ص157

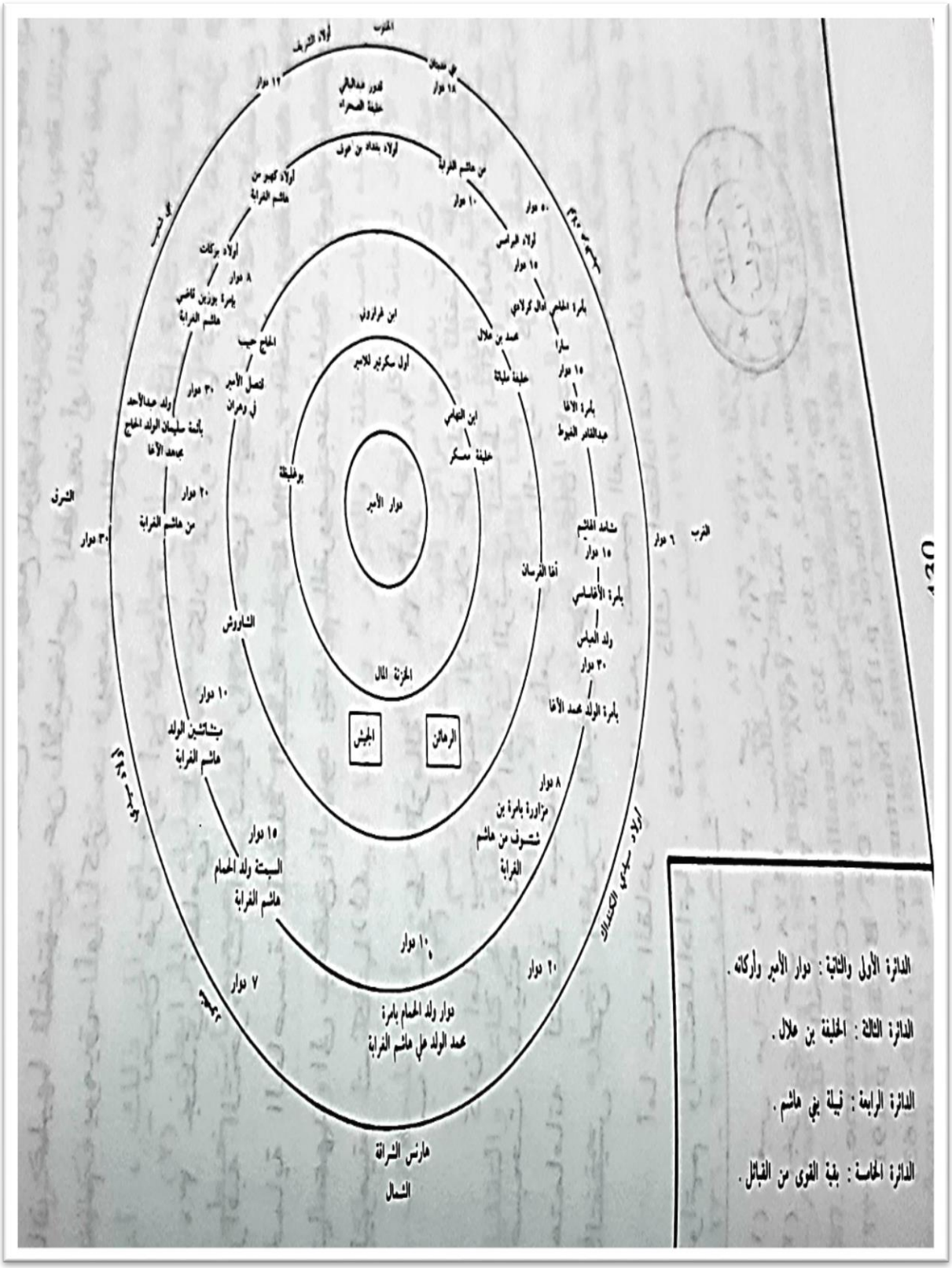

الملحق رقم 07: صورة لتخطيط زمالة الأمير عبد القادر.

المصدر: أديب حرب، ج2، المرجع السابق، ص43

الملحق رقم08: صورة أحمد باي

المصدر: أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الزهار ويليه محمد عثمان...، المصدر السابق، ص198.

رسالة من احمد باي
الى النقيب دي نوفو

رئيس ادارة الشؤون العربية بقسنطينة
(A.O.M., 6H26) (وثيقة رقم (3)

بتاريخ 7 شعبان 1264هـ الموافق ل10 جويلية 1848م

بعد التحية والسلام، يخبر احمد دي نوفو عن وصوله الى الجزائر العاصمة، كما يحثه جمع امتعته واملاكه قائلا: "اننا وصلنا بخير وعافية الى بلد الجزائر، ففرحوا بنا الحكام غاية الفرح وعظمونا -كذا- ورفعوا قدرنا فجزاهم الله عنا خيرا، ولما جلسنا معهم خبرناهم على ما فعلتم معنا من الخيروالاحسان وشكرنا فضلكم عندهم كثيرا والمراد منا انك تحرص على خلاص متاعنا".

الملحق رقم09: رسالة أحمد باي إلى رئيس إدارة الشؤون العربية بقسنطينة.

المصدر: صالح فركوس، الحاج أحمد...، المرجع السابق، ص106.

الملحق رقم10: صورة تمثل سوق بمدينة بسكرة 1891.

المصدر: بشير بلاح، ج01، المرجع السابق، ص550.

الملحق رقم 11: الكاردينال لافيجري يؤوي أيتاما جائعين لتنصيرهم اثناء مجاعة 1867-1869

المصدر: بشير بلاح، ج01، المرجع السابق، ص217.

الملحق رقم12: صورة لمصالي الحاج.

المصدر: محفوظ قداش، الجزائر للجزاريين...، المرجع السابق، ص375

الملحق رقم13: صورة تمثل قطبي الحركة الاصلاحية في الثلاثينات بن باديس والطيب العقبي.

المصدر: بشير بلاح، ج01، المرجع السابق، ص442.

قائمة المصادر والمراجع:

I. الكتب باللغة العربية:

1-المصادر:

-الكتب:

- الابراهيمي محمد البشير، آثار الامام محمد البشير الابراهيمي، جمع وتقديم نجله احمد طالب الابراهيمي (1929-1940)،، ج1،ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997،

-القومندان جورج داون، مشروع حملة محمد علي على الجزائر (1889-1830): وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، تر: عثمان مصطفى عثمان، مراجعة: عبد الرؤوف أحمد عمرو، ط1، (ع،1470)، المركز القومي للترجمة، القاهرة،2010

-المدني أحمد توفيق، مذكرات الحاج أحمد الزهار: نقيب أشراف الجزائر 1754-1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1974.

- المدني أحمد توفيق، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر ويليه محمد بن عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2009.

- المدني أحمد توفيق، حياة كفاح(مذكرات) في الجزائر 1925-1954،ج2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- بن الأمير عبد القادر محمد، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر،ج1، ط1، المطبعة التجارية غرزوزي وجاويش، الاسكندرية، 1903.

-ب. وولف جون، الجزائر وأروبا 1500-1830، تر وتعليق: أبو القاسم سعد الله، طبعة خاصة، عالم المعرفة، الجزائر، 2011.

-باي أحمد ، مذكرات أحمد باي، تر: محمد العربي الزبيري، (د.د.ن)، (د.م.ن)، (د.ت)، .pdf

-بن العقون عبد الرحمن بن ابراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الأولى 1920-1936، ج1، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،.1984.

-بن باديس عبد الحميد، نصوص مختارة، جمعها وعلق عليها محمد قرصو، منشورات ANEP، ا لجزائر.

-تشرشل شارل هنري، حياة الأمير عبد القادر، تر: ونعليق: أبو القاسم سعد الله، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

-خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تعريب وتقديم وتحقيق: محمد العربي االزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982،

-خوجة حمدان بن عثمان، المرآة ،تقديم وتعريب وتحقيق: العربي الزبيري، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007.

-خير الدين محمد ،مذكرات الشيخ محمد خير الدين، ج1، مطبعة دحلب، الجزائر، 1985.

- قداش محفوظ، الجزائر الجزائريين :تاريخ الجزائر1830-1954، منشورات ANEP ،الجزائر، 2008.

-قنانش محمد ومحفوظ قداش، حزب الشعب الجزائري P.P.A 1937-1939 وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، تر:خليل أوذينة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2013.

-(مؤلف مجهول)،غزوات عروج وخير الدين،تر:نور الدين عبد القادر،المطبعة الثعالبية، الجزائر،1934

مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة، وبوضربة، تحقيق العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981.

-المجلات:

-محمد البشير الابراهيمي، لا يبني مستقبل الأمة إلا الأمة، جريدة البصائر، (ع،23)، 12جوان1936،.

- جريدة البصائر،)ع،24)، 19-06-1936

- مجلة الشهاب مج12،ج4، جويلية1936.

-مجلة الشهاب، ج11، م11، فيفري 1936.

2-المراجع:

- الجيلالي عبد الرحمن بن محمد، تاريخ الجزئر العام، ج3، دار الثقافة، بيروت، 1983.

- الخطيب أحمد، حزب الشعب الجزائري: جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والإجتماعي، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1986 .

- الزبيري محمد العربي، مقاومة الحاج أحمد باي واستمرارية الدولة الجزائرية، ط1، دار الحكمة، الجزائر، 2015.

- العمري مومن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني(192 -1954)، دار الطليعة للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003.

- المدني أحمد توفيق، حرب 300 سنة بين الجزائر واسبانيا 1492-1792، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2007 .

-المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الكشافة الإسلامية الجزائرية: دراسات وبحوث الندوة الوطنية الأولى حول تاريخ الكشافة الإسلامية الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر.

- الميلي مبارك، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، وزارة الثقافة، دار الكتاب،2014.

-الميلي محمد ، المؤتمر الإسلامي الجزائري، مؤسسة الضحى، الجزائر، 2013

-أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت ،1982.

-أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871-1919، تر: م. حاج مسعود و ع .بلعربي، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

- أوعامري مصطفى، المقاومة السياسية بالقطاع الوهراني خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945، منشورات دار القدس العربي، الجزائر، 2013.

- بجاجه عبد الكريم، معركة قسنطينة 1836-1837، تر: محمد الهاي لعروق،دار البعث للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، 1984.

- بخوش الصادق، الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية: مقارنة في دراسة الخلفية، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- بركات محمد مراد، الأمير عبد القادر الجزائري المجاهد الصوفي، دار النشر الالكتروني، (د.م.ن)، (د.ت)، .(pdf).

- بطاش علي، لمحة عن تاريخ منطقة القبائل: حياة الشيخ الحداد وثورة 1871: دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2007.

- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار البصائر، الجزائر، 2008.

- بوحوش عمار، تاريخ الجزائر السياسي من البداية وإلى غاية 1962، ط1،،دار الغرب الاسلامي، بيروت،1997

-بوصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931 -1945) ، ط1، دار البعث للنشر ،الجزائر، 1981.

- بوضرساية بوعزة، الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري:رجل دولة ومقاوم 1830-1848، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

- بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين 19م و20م، ط1، دار البعث، الجزائر، 1980.

- بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرن 19، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

-بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830_1954)، (د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

- بوعزيز يحي، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري : سيرته الذاتية وجهاده، ويليه بطل الكفاح الأمير عبد القادر، ويليه مراسلان الأمير عبد القادر، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- بوعزيز يحي، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

- جوليان شارل أندري، تاريخ إفريقيا الشمالية: تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من الفتح الاسلامي إلى سنة 1830، تر: محمد مزالي والبشير بن سلامة، ج2، ط2، دار التونسية، تونس،1983.

-جوليان شارل أندري، تاريخ الجزائر المعاصرة: الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871، ط1، مج1، تر: المعهد العالي للترجمة، دار الأمة، الجزائر، 2008.

- حرب أديب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري(1808-1847)، ج1، ج02، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر،1983.

-حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2008.

- حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.

-خليفي عبد القادر، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006.

- خثير عبد النور وآخرون، أسس ومنطلقات الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، مركز الدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر.

- تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح الاسلامي والتربية في الجزائر، ط5، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والاشهار، الجزائر،2001.

- توفيق محمد مقبل فهمي، عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والنهضة في تاريخ الجزائر الحديث(1889-1940)، (د.ن)، (د.ب)، (د.ت).

- دحو فغرور وآخرون، فلسفة المقاومة، منشورات دار الخلدونية، الجزائر، 2017.

-دبي رابح، السياسة التعليمية لفرنسية في الجزائر ودور جمعية اللماء المسلمين في الرد عليها1830-1962 دراسة نظرية تحليلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التربية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا، جامعة الجزائر،2010،

- زروقة عبد الرشيد، جهاد عبد الحميد بن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر1930-1940، ط1، دار الشهاب، لبنان، 1999.

- زوزو عبد الحميد، دور المهاجرين الجزائريين في فرنسا بين الحربين 1919-1939، grafique complexe، الجزائر، (د.ت).

-زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر: دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

-سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث: بداية الاحتلال، الشركة الوكنية للنشر والتوزيع، الجزائر ،1990.

-سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث: بداية الاحتلال، الشركة الوكنية للنشر والتوزيع، الجزائر ،1990.

- سعد الله أبو القاسم ،الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900,ج1,ط1,دار الغرب الاسلامي،بيروت،1992

- سعد الله أبو القاسم ،الحركة الوطنية الجزائرية1900-1930،ج2، ط4دار الغرب الاسلامي،بيروت،1992.

- سعد الله أبو القاسم ،الحركة الوطنية الوطنية الجزائرية،ج3 ط4، دار الغرب الإسلامي،بيروت،1992

-سعد الله أبو القاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996.

- سعد الله أبو القاسم، ابن العنابي رائد التجديد الإسلامي، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (دت).

- سعد الله أبو القاسم، خلاصة تاريخ الجزائر: المقاومة والتحرير1830-1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007.

- سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية : دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2 منقحة، دار البصائر، الجزائر،2009.

- سيد علي مبارك مريم ، أعلام الجزائر، دار المعرفة، الجزائر،2012.

- شويتام أرزقي، نهاية الحكم العثماني في الجزائر: عوامل انهياره 1800-1830، دار الكتاب العربي، الجزائر،2011.

-طرشون نادية وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الإحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954، الجزائر،2007.

- ظاهر تركي, أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلي جمال عبد الناصر، ط2، دار الحرم، (د.ت).

- عباد صالح، الجزائر خلال العهد التركي (1514-1830)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،(د.ت).

- عبد القادر حميد ، فرحات عباس رجل الجمهورية (د ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

- عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

- فركوس صالح، الحاج أحمد باي قصنطينة 1826-1850، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

- فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر1912-1962، مديرية النشر الجامعة قالمة، 2011.

- فضيل عبد القادر، محمد الصالح رمضان، إمام الجزائر عبد الحميد بن باديس، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

- قداش محفوظ، جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962، تر: خليل أوذينية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

- قنانش محمد، المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945 ،منشورات دحلب، الجزائر،(د ت).

-محمصاجي قدور، شباب الأمير عبد القادر، تر: مختار محمصاجي، ديوان المعطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

- مركز زايد للتنسيق والمتابعة، اتحاد المغرب العربي: الوحدة التاريخية والجغرافية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، 2001.

-مناصرية يوسف، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العامميتين(1919_1939)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

- منور العربي، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19 و20، ط1، دار المعرفة، الجزائر،2006.

- مهساس أحمد، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر: من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر،2002.

- مياسي ابراهيم،من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999 .

- مياسي ابراهيم، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2007.

- مياسي ابراهيم ، المقاومات الشعبية الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2008.

- مياسي ابراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2012.

- مياسي ابراهيم، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934، دار هومة للنشر، الجزائر، 2012.

- هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1962،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2016 .

الملتقيات:

-رمعون حسن، منتدى الفكر السياسي الجزائري: فكر وعمل الشيوعيين الجزائريين1920-1962 بخصوص المسائل الزراعية والوطنية، الملتقى الدولي:الفكر السياسي الجزائري1830-1962: نصوص الملتقى 25-26 سبتمبر 2005، فندق الأورايسي، الجزائر، منشورات ANEP، الجزائر، 2005.

–الدوريات والجرائد:

– أحميد عبل ساجد، الشيخ عبد الحميد بن باديس والوعي القومي (1889–1940)، مجلة المستقبل العربي، (ع،254)، مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، أفريل 2000.

– أوعامري مصطفى، الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية:1920–1954، مجلة الحضارة الاسلامية، (ع، 29)، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية، جامعة أحمد بن بلة 01، وهران، جوان 2016.

– بختاوي خديجة، قانون وارني والملكية الفردية من خلال مخطوطات أرشيفية، المجلة الجزائرية للمخطوطات، (ع،11)، 2014، مخبر مخطوطات الحضارة الاسلامية في شمال افريقيا، جامعة وهران، الجزائر.

–بليل محمد، سقوط زمالة الأمير عبد القادر وتأثيراتها على الوضع العام في الجزائر1843–1847، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، مج 02، (ع،01)، جامعة ابن خلدونن تيارت، جانفي 2019.

–بوجمعة أكرم، أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل،(ع،28) أوت2015.

–بورغدة رمضان، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830–1892، مجلة كلية الآداب والعلوم الاسلامية، (ع،04)، جامعة بسكرة، جانفي 2009.

– بوقريوة لمياء، مشروع لولم فيوليت: مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائر، مجلة علوم الانسان والمجتمع ،(ع،04)، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر2012، الجزائر.

–خلدون بشير، أصول الحركة الوطنية وتطورها (1830–1954)، مجلة الرؤية، (ع،01)، جانفي ،فيفري 1996.

–علوان أمال، علاقة الكشافة الإسلامية الجزائرية لحزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديموقراطية 1935–1954، مجلة المرآة للدراسات المغاربية، (ع، 03)، مخبر الدراسات المغاربية والنخب وبناء الدولة الوطنية، جامعة أحمد بن بلة ، وهران، جوان 2015.

–فكار عثمان، الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري مقاربة سوسيو تاريخية، مجلة جامعة دمشق، مج29، (ع،3+4)، 2013.

– قنان جنان، الكفاح الوطني وردود فعل الاحتلال في الفترة ما بين الحربين 1919_1939، مجلة المصادر،(ع، 13)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954 الجزائر، 2006

–لمام موسى، التشريعات الاستعمارية في قطاع الغابات و أثرها على السكان المحليين الجزائريين 1833–1903، مجلة القرطاس، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، (ع،05)، جوان 2017

-لهلالي أسعد، المواقف السياسية للشيخ محمد خير الدين: (المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936، وبيان الشعب الجزائري1943)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد1، (ع،01)، مركز الحكمة للبحوث والدراسات – الجزائر، جانفي 2013.

-ناجي عبد النور، البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية الجزائرية، مجلة التراث العربي،(ع، 107)، مركز إحياء التراث العلمي العربي التابع الى جامعة بغداد. (pdf)

- هلايلي حنيفي، الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني كرد فعل على سياسة التهميش، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، (ع، 20)، أفريل 2006 .

-المذكرات والرسائل الجامعية:

-الحكيم ابن الشيخ، دور الأمير خالد في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912-1926، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002 .

-القشاعي فلة، الصحة والسكان في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي1518-1871، رسالة مقدمة لنيل شهادة أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004.

-بليدي خليدة، الحملة الفرنسية على مصر والجزائر 1798-1830: دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر: تخصص العلاقات بين المشرق والمغرب في العصور الحديثة والمعاصرة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2012.

-بن داود أحمد، المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم 1920-1954، رسالة مقدمة لنيل شهادة أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ والآثار، جامعة أحمد بن بلة، وهران1، .2017

- بن زروال جمعة، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية، جامعة الحاج لخضر –باتنة، 2012.

- بن موسى محمد، نماذج من القوانين الزجرية الفرنسية المطبقة على الجزائريين على عهد الجمهورية الثالثة(1881-1912)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ الجزائر، المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، قسم التاريخ والجغرافيا،2017.

-بولغيني بلقاسم، لجنة تحرير المغرب العربي واسهامها في وحدة الكفاح المغاربي1948-1956، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الإفريقي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2012.

-حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930، رسالة مقدمة لنيل شهادة أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ والآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة،2014.

-دبي رابح، السياسة التعليمية لفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء المسلمين في الرد عليها 1830-1962 دراسة نظرية تحليلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة أطروحة دكتوراه في علوم التربية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا، جامعة الجزائر،2010.

- دكاني نجيب، الاحتلال الإسباني للسواحل الجزائرية وردود الفعل الجزائرية خلال القرن 10هـ/16م، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر،2002.

-دلباز محمد، الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية في الجزائر في أواخر العهد العثماني على ضوء دفتر التشريفات: ترجمة وتعليق، رسالة مقدمة لنيل شهادة أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015،

-رواحنة الحكيم، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر1870-1930، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر –باتنة ،2014.

- شبوب محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثنية(1939 -1945): دراسة سياسية، اقتصادية، واجتماعية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة أحمد بن بلة، وهران01، 2015.

-عبداوي ريمة، الأعمال المعمارية للداي حسين(1223-1245هـ)/ (1818-1830)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الآثار العثمانية، معهد الآثار، جامعة الجزائر 02، 2012.

-فشار عطا الله، النخبة الجزائرية :جذورها -تطورها- اتجاهها 1914-1954، رسالة مقدمة لنيل شهادة أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة بن يوسف بن خدة ،الجزائر، 2009.

-مباركي عمر، نشاط الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية من1938 إلى غاية 1946، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02، 2013.

-معمر شدري رشيدة، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات 1671-1830، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ جامعة الجزائر،2006.

-مطبقاتي مازن حامد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية134 9-135 8/ 1931-1939، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الآداب ، قسم التاريخ، جامعة الملك عبد العزيز، 1985.

- يزير عيسى، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر1830-1914، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر تخصص ضفتي البحر المتوسط، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2009.

القواميس:

-شرفي عاشور، معلمة الجزائر(القاموس الموسوعي)، دار القصبة، الجزائر، (د.ت).

المواقع الالكترونية:

https://www.universalis.fr/encyclopedie/charles-andre-julien
https://www.aljazeera.net/encyclopedia
https://www.aljazeera.net/encyclopedia / :

- المصادر والمراجع باللغات الأجنبية:

1-ouvrages:

-Benkhada Benyoucef,Les origines du 1er nouvembre 1954 ,Editions Dahlab, Alger, 1989,

- Collot Claude, Jean-Robert Henry, le mouvement national: Algerien .textes 1912-1954, 2Ed -ition ;office des public -ation universitaire ;Alger ;1981

- Harbi Mohamed,Aux origine du F.L.N :la sission du PPA –MDLD ,contribution ahstoire du populis me revolutionnaire en Algerie, Christian bourgois editeur, Paris, 1975

-Guenaneche Mohamed , Kaddache Mahfoud, L'étoile nord-Afriaine1926-1937 : documents et témoi- gnages pour servir à l'étude du Nationalisme Algerien,office des pulications universitaires, Alger, 1994

-Kaddache Mahfoud,histoire du nationalisme Algérien :question société nationale, d'édition et de diffusion,Alger,1981.

-L'Emir Khaled ,Lettre au prsident WILSON et autres textes ;ministre de la culture ; Alger ;2009.

-Rinn - Louis, histoire de l'insurrection de1871 en Algerie ,librairie Adolphe Jourdan ,Algie, 1891.

-Teguia Mohamed, L'Algerie en guerre ,O.P.U, Alger ;1988

-Zouzou ,Abdelhamid,Textes et documents sur l'histoire de l'Algerie contem -poraire (1830-1900) ,Alger, 1984.

2-Revues et Journeaux

Emir Khalid . Au Assemblées algériennes , Journal LIKDAM , N 31 ,13 Mai 1921.

فهرس المحتويات

مقدمة .....أ-ب

المحاضرة الأولى: الوضع العام في الجزائر قبيل الاحتلال.....3

1- الأوضاع السياسية والإدارية.....3

2- الجانب الاقتصادية والمالي.....5

3- .عسكريا.....7

4- إجتماعيا وثقافيا.....8

المحاضرة الثانية: الحملة الفرنسية على الجزائر1830.....11

1-دوافع الحملة.....11

السياسية.....11

ب-الاقتصادية.....12

ج-العسكرية.....13

د-الدينية.....13

2- سير الحملة الفرنسية.....15

3-ردود الفعل الدولية والاقليمية.....17

المحاضرة الثالثة: ظهور الزعامات الوطنية ودولة الأمير عبد القادر.....20

1-ظهور الزعامات.....20

أ- في المدينة.....21

ب- في الريف.....25

2-دولة الأمير عبد القادر.....26

أ- ترجمته وبيعته.....26

ب-تنظيم الدولة.....26

المحاضرة الرابعة : مقاومة الأمير عبد القادر.....30

1- المعاهدات:..... 30

أ- معاهدة دي ميشال.....30

ب- معاهدة تافنة.....31
2- المعارك التي خاضها الأمير.....32
أ-بينه وبين الاستعمار الفرنسي.....32
ب-ضد القبائل المنشقة والخونة.....34
3- السياسة الاستعمارية للقضاء على مقاومة الأمير عبد القادر.....35
4- توقيع وثيقة الاستسلام.....37
المحاضرة الخامسة: مقاومة أحمد باي.....40
1-تعريف شخصية أحمد باي(1786-1850).....40
2-معركة قسنطينة الأولى 1836.....42
3- معركة قسنطية الثانية 1837.....44
4-مقاومته بعد سقوط عاصمته(1837-1848).....46
المحاضرة السادسة : الثورات الشعبية خلال القرن التاسع عشر-المقراني-بوعمامة..... 49
1-الجنوب الشرقي(الزعاطشة).....49
2- ثورات منطقة القبائل:.....50
أ- مقاومة الشيخ بوبغلة ولالة فاطمة نسومر.....51
ب-ثورة المقراني والشيخ الحداد.....51
3-الجنوب الغربي.....53
أ-ثورة أولاد سيدي الشيخ.....53
ب-ثورة الشيخ بوعمامة.....55
المحاضرة السابعة: السياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر.....58
1- ظروف قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة.....58
2- قوانين قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة.....59
أ-إداريا وسياسيا.....59
ب-اقتصاديا.....63
ج-قضائيا وثقافيا.....64
المحاضرة الثامنة: أوضاع الجزائر مطلع القرن العشرين إلى غاية 1919-سياسيا -اقتصاديا -إجتماعيا....66

1- سياسيا.....66
2- اقتصاديا.....67
3- دينيا وثقافيا.....68
4- اجتماعيا.....69
المحاضرة التاسعة: حركة الأمير خالد.....73
1-تعريف بالأمير خالد.....73
2- حركة الأمير خالد داخل الجزائر.....74
3-نشاطه بالخارج.....77
المحاضرة العاشرة: دراسات الأحزاب السياسية والجمعيات الوطنية(1926-1939).....80
1- فيدرالية نواب مسلمي الجزائر (فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين).....80
أ- -تأسيسها.....80
ب-مطالبها.....81
ج-مواقف الفيدرالية.....81
2-الجمعيات الوطنية(1926-1939).....82
أ-الكشافة الإسلامية الجزائرية.....83
ب-النوادي والجمعيات الثقافية.....84
المحاضرة الحادي عشر: نجم شمال إفريقيا:.....87
1-تأسيس النجم.....87
2-برنامجه.....88
3-نشاطه.....89
المحاضرة ثانية عشر : حزب الشعب الجزائري.....94
1-تأسيس وتنظيم حزب الشعب الجزائري.....94
2-برنامج الحزب.....95
3-نشاطه السياسي.....95
المحاضرة ثالثة عشر: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.....100
1- تأسيس الجمعية.....100

2- قانون ومباديء وبرنامج الجمعية.....103
3- نشاطها السياسي.....103
4- موقف الإدارة الفرنسية من الجمعية.....105
المحاضرة الرابع عشر: الحزب الشيوعي الجزائري.....107
1-تأسيس الحزب الشيوعي 107
2-أهداف الحزب ومبادئه.....110
3-نضاله السياسي وعلاقته بالأحزاب الأخرى.....115
1-الظروف السائدة.....115
2-مشروع بلوم فيوليت.....116
3-المواقف منه.....117
المحاضرة السادسة عشر: المؤتمر الإسلامي.....121
1-انعقاد المتمر وقراراته.....121
2-آثار المؤتمر ونتائجه.....124
3-الآراء المتباينة حول مشاركة النجم وجمعية العلماء في المؤتمر الإسلامي.....125
خاتمة.....127
قائمة المصادر والمراجع.....137
فهرس المحتويات 147